وزارة التعليـــــم العـــالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID– El–Tarf–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: السنة الجامعية: 2022/ 2023

قســـم: العلـــوم الاقتصادية.

مذكـرة مقدمـة في إطـار متطلبات نيـل شهـادة المـاستر

تحـت عنـوان:

واقع التمويل الاسلامي في البنوك الجزائرية– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة الطارف.

تخصـص: إقتصاد نقدي وبنكي

– تحـت إشـراف:

د. عزيزي محمد الصالح.

مـن إعـداد الطـالبتـان:

- إدريسي أسماء.
- بوالسليو أمال.

بسم الله الرحمن الرحيم
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ١
وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ٢
ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ٣ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ٤
فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ٦
فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ٨
سورة الشرح

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من رفعتني بدعواتها و دعمها في كل خطوة

من خطوات الحياة إلى من حملتني وهنا على وهنا

إلى من غمرتني بحبها و حنانها إلى من أنارت دربي بصلواتها

إلى من ربتني على حب العلم إلى من كانت رمزا للعطاء إلى أغلى ما في هذا الوجود أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من علمني معنى الكفاح، إلى من زرع في نفسي قوة الإرادة إلى من تعب من أجلي إلى رمز التضحية و مثال للصمود

إلى أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى من قاسموني أحلى الذكريات:

أخواتي واخوتي وشقيقات زوجي حفظهم الله.

إلى أحبتي بنات عمي وبنات أخوالي إلى جميع طلبة سنة ثانية ماستر

إلى رفاق الدرب إلى كل الزميلات و الزملاء.

إلى كل عائلة بوالسليو و ذيابي من قريب أو من بعيد

أمال بوالسليو.

الإهداء:

إلى مدرسة الكفاح والنور التي ستضيئ بها طريقي في هذه الدنيا

"أمي الغالية" أطال الله في عمرها

إلى مثلي الأعلى في الحياة، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من علمني درب الكفاح ويسر لي سبل النجاح " أبي العزيز حفظه الله"

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي وأخواتي زوجي

إلى من تقاسم معنا مر الحياة وحلوها

إلى شريك الحياة وهذا العمل المتواضع فقد كان العضد والسند في سبيل إستكمال العمل

إلى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي ومدي بالمعلومات القيمة،

أهدي لكم بحث تخرجي،

داعية المولى– عز وجل – أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات

أسماء إدريسي.

شكر وعرفان

يليق بعظيم سلطانه و شكر لله الذي

يوفقنا للخيرات والأعمال الصالحات حمدا وشكرا خالصا يليق بجلاله وعظيم سلطانه

نتقدم بجزيل شكرنا وخالص امتناننا إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

سواء من قريب أو من بعيد ونخص بالذكر:

الدكتور عزيزي محمد الصالح على إشرافه ومساعدتنا في إعداد هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا تقديم كامل الامتنان والتقدير إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع موظفين بمؤسسة بنك BNA بولاية الطارف الذين قدموا لنا يد العون ونقدم الشكر لمدير المؤسسة ميمون فارس.

ونشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة.

الملخص:

لقد خطت البنوك التجارية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي لتعاملها بالصيرفة الإسلامية سواء عن طريق تحولها إلى بنوك إسلامية أو بفتح نوافذ للمنتجات المالية الإسلامية، ويظهر ذلك جلياً من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول حيث أصبحت منافساً للصيرفة التقليدية . الهدف من هذه الدراسة هو معرفة وتقييم واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة لعينة من البنوك التجارية بولاية الطارف معتمدين في ذلك على أداة الاستبيان، **وقد أثبتت نتائج هذه الدراسة:** أن هناك تزايد كبير على طلبات حول المنتجات المالية الإسلامية، كما أن البنوك التجارية محل الدراسة تقدم بعض النوافذ للمنتجات المالية الإسلامية لكن يستوجب تطويرها وتعميمها على كل البنوك التجارية بالإضافة إلى تكوين العاملين لديها في مجال الإقتصاد الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية، المنتجات المالية التقليدية.

Résumé: Les banques commerciales ont fait un grand pas dans le secteur bancaire pour sa gestion des produits islamiques tant par sa transformation en banques islamiques ou les fenêtres ouvertes pour les produits financiers islamiques, et démontre clairement à travers répandue dans divers pays où il est devenu un concurrent bancaire traditionnel. L'objectif de cette étude est de connaître et d'évaluer la réalité de la banque islamique en Algérie et de réaliser une étude sur le terrain d'un échantillon de banques commerciales de l'État de **Taref,** *basé sur l'outil questionnaire. , Et les banques commerciales à l'étude fournissent quelques fenêtres pour les produits financiers islamiques, mais doivent être développées et diffusées à toutes les banques commerciales en plus de la composition de ses employés dans le domaine de l'économie islamique. Mots-clés: banques commerciales, banques islamiques, produits financiers islamiques, produits financiers traditionnels.*

فهرس المحتويات:

العنوان:	الصفحة:
- الاهداء.	-
- شكر وعرفان.	-
- الملخص.	-
- فهرس المحتويات.	-
- قائمة الأشكال.	-
- قائمة الجداول.	-
- المقدمة.	أ
- الفصل الأول: الصيرفة الإسلامية في الجزائر.	01
- المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية.	02
- المطلب الأول: نشأة و تعريف الصيرفة الإسلامية في الجزائر.	02

- المطلب الثاني: خصائص و وظائف المصارف الإسلامية.	05
- المطلب الثالث: أهداف المصارف الإسلامية و أهم مبادئها.	09
- المبحث الثاني: عوائق تفعيل الصيرفة.	12
- المطلب الأول: معوقات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وأهم ضوابط الصيرفة الإسلامية.	12
- المطلب الثاني: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.	15
- المطلب الثالث: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.	16
- المبحث الثالث: أساسيات المصارف الإسلامية.	20
- المطلب الأول: الفرق بين المصارف الإسلامية والتجارية.	20
- المطلب الثاني: الأنشطة المصرفية الإسلامية.	30
- المطلب الثالث: آليات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.	32
- خلاصة الفصل الأول.	33
- الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الإسلامي.	34
- المبحث الأول: ماهية التمـويل الإسلامي.	34
- المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه.	34
- المطلب الثاني: أهداف التمويل الإسلامي وأهميته.	37
- المطلب الثالث: المبادئ الأساسية التي تحكم عملية التمويل الإسلامي و أنواع التمويل الإسلامي.	39
- المبحث الثاني: مؤشرات تنامي التمويل الإسلامي:	43
- المطلب الأول: عوامل التمويل الإسلامي ومظاهر نجاحه:	43
- المطلب الثاني: علاج التمويل الإسلامي لأهم المشاكل الاقتصادية:	46
- المطلب الثالث: معوقات التمويـل الإسلامي.	47
- المبحث الثالث: الاطار النظري لصيغ التمويل الاسلامي.	49
- المطلب الأول: أنواع صيغ التمويل الإسلامي:	49

- المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لصيغ التمويل الإسلامي	68
- المطلب الثالث: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي	76
- خلاصة الفصل الثاني.	83
- الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية.	84
- المبحث الأول: تقديم البنك محل الدراسة "البنك الوطني الجزائري".	84
- المطلب الأول: نشأة و مفهوم البنك الوطني الجزائري.	84
- المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي للبنك البنك الوطني الجزائري وكالة الطارف.	86
– المطلب الثالث: وظائف البنك الوطني الجزائري	89
- المبحث الثاني: المعالجة الاحصائية للدراسة.	90
- المطلب الأول: منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات.	90
- المطلب الثاني: المجتمع والعينة.	91
- المطلب الثالث: المعالجة الاحصائية للدراسة.	92
- المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.	96
- المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية.	96
- المطلب الثاني: محاور الدراسة.	100
- المطلب الثالث: تحليل وإختبار الفرضيات.	104
- خلاصة الفصل الثالث.	108
- الخاتمة.	109
- قائمة المراجع.	111
- قائمة الملاحق.	117

قائمة الأشكال:

العنوان:	الصفحة:
– الشكل 01: عقد المضاربة.	50
– الشكل 02: عقد المشاركة.	54
– الشكل 03: عقد المرابحة.	60
– الشكل 04: الهيكل التنظيمي للوكالة.	90
– الشكل05: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:	94
– الشكل06: توزيع عينة الدراسة حسب السن:	95
– الشكل07: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.	95
– الشكل08: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.	96
– الشكل09: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.	96

قائمة الجداول:

العنوان:	الصفحة
– الجدول01: يوضح الفرق بين البنوك الاسلامية والتقليدية.	22
– الجدول02: مقارنة المكونات الرئيسية لبنود مصادر الأموال لدى كلى من النظامين الإسلامي والتقليدي.	26
– الجدول03: مقارنة لاستخدامات الأموال في البنك الإسلامي والبنك التقليدي.	28
– الجدول04: أوجه المقارنة بين المزارعة والمساقاة.	58
– الجدول05: توزيع الإستبانات حسب الوكالة البنكية.	91
– الجدول06: معامل الثبات ألفا كرونباخ.	92
– الجدول07: اختبار التوزيع الطبيعي (K-S).	93
– الجدول08: التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة:	94-93
– الجدول09: وصف المحور الأول للدراسة حسب إجابات عينة الدراسة.	97
– الجدول10: وصف المحور الثاني للدراسة حسب إجابات عينة الدراسة.	98
– الجدول11: وصف المحور الثالث للدراسة حسب إجابات عينة الدراسة.	100
– الجدول12: اختبار One Sample T. Test للفرضية الأولى.	101
– الجدول13:اختبارOne Sample T. Test للفرضية الثانية	102
– الجدول14: اختبارOne Sample T. Testللفرضية الثالثة.	103

المقدمة:

يعتبر النظام المصرفي الركيزة الأساسية في تمويل عمليات التنمية الخاصة الاقتصاديات فهو بمثابة الوسيط المالي بين أصحاب الفائض و أصحاب العجز، ونظرا لأهميته البالغة فقد أولى اهتماما وعناية متزايدة به، خاصة في ظل التغييرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية كالتوجه الى الخصخصة، وتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، زيادة الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية...الخ، وفي هذا السياق يمكننا التمييز بين جهازين في النظام الصرفي: البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية وقد انتشرت البنوك الإسلامية بشكل ملفت في العقود الأخيرة، إذ لا يقتصر الأمر على الدول الاسلامية فقط بل حتى في الدول الغربية و ذلك بعد النجاح الكبير الذي حققته هذه البنوك في التصدي للأزمة المالية العالمية، الأمر الذي يبين نجاعة البنوك الإسلامية وإمكانية اعتمادها كبنوك ناجحة في العالم بأسره، حيث أن السبب الرئيسي لنجاح هذه البنوك هو أحكام الشريعة الإسلامية التي منعتها من اقراض الأموال الوهمية فهي لا تعطي إلا ما يملكه فعلا من الأصول المادية.

يعتبر انتشار و التطور الذي شهدته البنوك الإسلامية و ظهورها كبديل للبنوك التقليدية الذي لم يكن وليد الصدفة بل كان ضرورة للاستجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا وكذلك نظرا لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذ ا بالإضافة إلى تصديها للأزمات المالية العالمية، فهي تعتبر عصبة الاقتصاد ومحركه الرئيسي، وهي الاتجاه الجديد في النمو الاقتصادي لأنها تحفظ الأموال و تنميها، حيث تقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء إلى الفوائد الربوية أخذا و عطاءا وذلك انطلاقا، إذ انها تلتزم بجميع معاملاتها بقواعد الشريعة الإسلامية كتحريم التعامل بالربا و أكل مال الناس بالباطل و غيرها.

وتتميز البنوك الإسلامية بأنها متعددة الوظائف فهي تؤدي دور البنوك التجارية والمتخصصة فهي ليست مقرضة و لا مقترضة و إنما تقدم التمويل وفق صيغ مشروعة، والتي على أساسها يتم تحمل المخاطر و المشاركة في الربح والخسارة، لذلك اتسع نشاط البنوك الإسلامية خلال فترات الماضية سواء من حيث زيادة عددها وانتشارها الجغرافي زيادة عدد المتعاملين معها وحجم معاملاتها حتى أصبح من الصعب تجاهل هذه النوعية من البنوك ودورها في العالم الإسلامي و خارجه. لذلك تتلخص إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

- ✓ **إشكالية الدراسة:**

ماهو واقع التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- هل يوجد إقبال على المنتجات المالية الإسلامية لدى البنوك التجارية في الجزائر؟
- هل يوجد وعي لدى مسؤلي البنوك التجارية للاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي؟
- ما مدى تعامل البنوك التجارية في الجزائر بصيغ التمويل الإسلامي؟

✓ **فرضيات الدراسة:**

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات سابقة الذكر قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يوجد اقبال وطلبات من طرف العملاء على صيغ التمويل الاسلامي بالبنوك التجارية.
- يوجد وعي لدى مسؤولي البنوك التجارية للاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي.

✓ تتعامل البنوك التجارية بصيغ التمويل الاسلامي.

✓ **أهمية الدراسة:**

تعود أهمية الدراسة من أهمية صيغ التمويل الاسلامي كآلية من آليات إصلاح المنظومة الاسلامية ومحاولة استقطاب الأموال في السوق الموازي للذين لديهم ردع ديني، وكذلك من أهمية النظام المصرفي لما يقوم به من عمليات تمويل والدعم وتنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية وتسهيل عملية اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي. و كما يستمد أهميته من أهمية السياق الحالي الذي يتطلب إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية التي مازالت تتخبط في المشاكل ومتاهات البرامج الإصلاحية المتعددة التي جزء منها يعتمد على عصرنة النظام واعتماد الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية على وجه الخصوص.

✓ **أهداف الدراسة:** يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم المنتجات المالية الإسلامية .
- ابراز واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- بيان من خلال الدراسة عن امكانية تطبيق الصيرفة الإسلامية بالبنوك التجارية.

✓ **مبررات اختيار الموضوع:**

تم اختيار الموضوع بناءاً على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية يمكن تلخيصها كما يلي:

- حداثة الموضوع وقلة الدراسات في هذا المجال وخاصة على المستوى الوطني.

- الميولات الذاتية للطالبين حول المواضيع المتعلقة بالنظام المالي الإسلامي.

✓ **منهج الدراسة:**

حتى تستكمل الدراسة جميع الجوانب ونظرا لطبيعة الموضوع ارتأينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه يتلائم مع الجانب النظري للدراسة، كما سيتم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي للدراسة وذلك من خلال الاعتماد على الاستبيان كأداة لتحليل البيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للدراسات الإجتماعية (ssps v22)

✓ **حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود الموضوعية:** ممثلة في أهم المفاهيم المعتمدة من خلال الدراسات المتمثلة في الكتب والمجلات والدراسات السابقة : البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية.
- **الحدود المكانية:** عينة من البنوك التجارية بولاية الطارف " **البنك الوطني الجزائري** ".
- **الحدود الزمنية:** من 20 فيفري الى 30 ماي 2023.

✓ **صعوبات الدراسة:** واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء عملية إنجاز هذه الدراسة نعرض أهمها فيما يلي:

- تشعب الموضوع وشموله على عدة مواضيع مترابطة مما يصعب دراسته من كل الجوانب.
- كانت مجموعة من البنوك حتى تكون الدراسة ذات مصداقية أكثر إذ قوبلنا برفض تربصنا من بعض الوكالات مهما اضطررت الى القيام بدراسة موضوعنا بوكالة واحدة.
- صعوبة في التعامل الجيد مع برنامج الإحصائي SPSS.
- صعوبة في جمع المعلومات من عينة الدراسة.
- صعوبة في قبول التربص.

الفصل الأول: الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

لقد أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة من ضروريات العصر، كونها تعتبر تجسيدا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، حيث أصبحت واقعة ليست في حياة الأمة الإسلامية فحسب، بل تعددت إلى الشعوب الأخرى، فمن خلال الأنشطة التمويلية التي تمارسها أصبحت تساهم في بناء الواقع الاقتصادي بأبعاده وبما يخدم تحقيق أهداف المجتمع لتؤدي دورها التنموي على أكمل وجه. فقد وضعت البنوك الإسلامية منهجا في التمويل تختلف به عن غيرها من البنوك الأخرى، متخلصة به من مشكلة الربا التي ابتليت بها الأمم، والذي يعتبر المبرر الأساسي الذي جاءت به البنوك الإسلامية، من خلال مجموعة المنتجات المصرفية الإسلامية التي تقدمها.

ونظرا لاتساع ونمو حجم السوق المصرفي الإسلامي وتزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل كبير ومتنامي من قبل شرائح عريضة في مختلف المجتمعات، ونتيجة للنجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية منذ سنوات شكل ذلك عامل جذب للبنوك التقليدية لتطبيق الصيرفة الإسلامية من خلال أشكال ومداخل مختلفة.

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية.

لقد خطت البنوك الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، ويظهر ذلك جليا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول، حيث أصبحت منافسا للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل والأسس التي تقوم عليها وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، لذا تم في هذا المبحث إبراز نشأة و مفهوم البنوك الإسلامية، واهم الخصائص و الوظائف التي تتميز بها البنوك الإسلامية و كذا أهداف البنوك الإسلامية وأهم مبادئها.

المطلب الأول: نشأة و تعريف الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

لقد أصبحت البنوك الإسلامية ضرورية من ضروريات العصر الحديث ودافعا ملموسا فعالا تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل الى أقطار الابتكار، الأمر الذي يستدعي من التعرف على نشأة و ماهية البنوك الإسلامية.

أولا: نشأة المصارف الإسلامية وتطورها.

بعد أن عاشت البلاد الإسلامية تحت وطأة الاستعمار الغربي لمدة لا بأس بها من الزمن، وبسبب تأخر تلك البلاد في جميع المجالات، سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، كان لزاما عليها أن تضع نظمها اعتمادا على الأنظمة السائدة في الغرب خاصة في المجال الاقتصادي، حيث أنها تبنت النظام المصرفي التقليدي الذي يقوم على مبدأ التعامل بالربا في المعاملات المالية.[1]

ومنذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، طُرحت فكرة ضرورة استبعاد الربا من المعاملات المالية لما له من آثار سلبية على المجتمعات الإسلامية، وقد انعقد في هذا الشأن المؤتمر السنوي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة 1965 حيث نصت قراراته على تحريم الربا كثيره وقليله، سواء على القروض الاستهلاكية أو الإنتاجية. و كانت البداية بإنشاء "بنوك الادخار المحلية" بمحافظة الدقهلية بمصر 1963، وهي مصارف لا تقوم على علاقة

[1] – فادي محمد الرفاعي: "**المصارف الإسلامية**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2004، ص17.

(مدين/دائن)، فهي لا تقدم فوائد على الأموال المودعة لديها، ولا تأخذها مقابلا عن القروض التي تمنحها، بل قامت على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمار تلك الأموال.[2]

وقد عرفت هذه التجربة التي استمرت أربع سنوات فقط افتتاح تسعة فروع وما يقارب المليون متعامل.[3]

وبعد هذه التجربة، تم إنشاء أول مصرف يستبعد الفائدة في معاملاته وهو "بنك ناصر الاجتماعي" بمصر 1971، والذي حقق نجاحا كبيرا ومازال قائما لحد الساعة. وفي سنة 1975، تجسدت فكرة المصارف الإسلامية بتأسيس بنك دولي و هو "البنك الإسلامي للتنمية" بجدة، ويعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعمل المصارف الإسلامية، حيث يوفر الأموال اللازمة لإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء على أساس تقاسم الأرباح.[4]

ومنذ تلك السنة توالت عمليات إنشاء المصارف الإسلامية في مختلف دول الخليج العربي، وامتدت الفكرة إلى بعض الدول الآسيوية والأفريقية وحتى الأوروبية منها، كما تمّ افتتاح العديد من النوافذ التي تعنى بتقديم خدمات مالية إسلامية على مستوى البنوك التقليدية في مختلف دول العالم. وتجدر الإشارة إلى أن عددا من البنوك التقليدية اتبع سياسة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي كبنك الشارقة بالإمارات سنة 2004 والبنك العقاري الكويتي سنة 2005، بالإضافة إلى الدول التي قامت بأسلمة جهازها المصرفي ككل كإيران وباكستان والسودان. وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية حوالي 400 مصرف حتى نهاية سنة 2009، بحجم أصول قدر بنحو 825 مليار دولار، بنسبة نمو قدرت بما يفوق 30 % عن عام 2008.[5]

---

[2]- عوف محمد الكفراوي: **"البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي"**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية- مصر، 2001 ، ص15.

[3]- عائشة الشرقاوي المالقي: **"البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق"**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص65.

[4]- محمد محمود العجلوني: **"البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2008، ص110.

[5]- حسام الدين عفانة: **"مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية"، مؤتمر المصارف الإسلامية في فلسطين: واقع وتحديات، مركز القدس للدراسات والإعلام الإسلامي**، فلسطين، 14 جوان 2010، ص 2.

ثانيا: تعريف الصيرفة الإسلامية.

تعبر الصيرفة الإسلامية عن النظام أو النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أي تعتبر جزءا من المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، وليست المكون الوحيد لهذا النظام، وتحظى بأهمية بالغة كونها التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي، حيث أنها أوجدت مجالا لتطيق ففه المعاملات المالية الشرعية في الأنشطة المصرفية، وتعد المصارف الإسلامية أحد أهم المرتكزات الأساسية القائمة بأعباء الصيرفة الإسلامية ضمن مكونات النظام المالي الإسلامي. لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمصارف الإسلامية ومن أهمها:

يعرف المصرف الإسلامي بأنه:" ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها و نظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية ،وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء".[6]

وكذلك يعرف بأنه:" واسطة مالية تقوم بتجميع المدخرات و تحريكها، نظير حصة من الربح في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة و المشاركة، المتاجرة، الاستثمار المباشر، و تقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية نظير اجر بما يضمن القسط و التنمية و الاستقرار".[7]

كما عرف بأنه: " منظمة مالية و مصرفية اقتصادية و اجتماعية ،تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد و المؤسسات، وتعمل علال استخدامها الاستخدام الأفضل مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، و تعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس املال ،كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع، و تلتزم بمبادئ و مقتضيات الشريعة الإسلامية ،و ذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع ".[8]

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية و هدفها الرئيس ي تحقيق التنمية الاقتصادية و التكافل الاجتماعي في المجتمع.

---

[6]- عادل عبد الفضيل: "**الربح و الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية دراسة مقارنة**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2007، ص 397.

[7]- يوسف كمال محمد: "**فقه الاقتصاد النقدي**"، دار القلم، القاهرة-مصر، الطبعة 04 ، 2002 ،ص160.

[8]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: "**الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية البنك الإسلامي للتنمية**" ، جدة، المغرب، الطبعة 01 ، 2004، ص86.

المطلب الثاني: خصائص و وظائف المصارف الإسلامية :

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بمجموعة من الخصائص و الوظائف التي سنتطرق اليها في هذا المطلب.

أولا: خصائص المصارف الإسلامية: لها جملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المصارف التقليدية وسنتناولها تباعا:

- **توجيه كل جهدها نحو الاستثمار الحلال:** بما أنها بنوك تنموية، حيث أن جميع أعمالها متعلقة بالاستثمار وتمويل المشاريع التي تساهم في تطوير بالبلاد، وزيادة الدخل الوطني ضمن إطار تعاليم الشريعة الإسلامية فيترتب عنها ما يلي[9]:

✓ تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد.

✓ توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم.

✓ يجب أن تكون كل مراحل العملية الإنتاجية (تمويل، شراء، تصنيع، بيع) فمن دائرة الحلال.

- **استبعاد التعامل بالفائدة:** من بين أهم مميزات البنوك الإسلامية هو استبعاد التعامل بالربا، وذلك لما للربا مساوئ وأضرار على المجتمع، بل يعتبر قمة الظلم والاستغلال، وعدم أخذها بعين الاعتبار حالة المقرض (خسارة، أزمة مالية...) والتعامل بالربا يسمح بوجود طبقتين في المجتمع حيث تكون هناك طبقة تملك رؤوس الأموال والتي تتحكم في المحتاجين وتعمل على إضعافهم لكل ما تستطيع من وسائل، والإسلام في جوهره جاء لحماية الفرد والمجتمع من الاستغلال واهتم بالوحدة والتآخي والتكافل وكل الأساليب التي تساعد في القضاء على الطبقة الاستغلالية الظالمة. وقد جاء نص صريح وواضح في القرآن الكريم في غضب الله على الذين يتعاملون بالربا وذلك استنادا لقوله تعالى: **"يا أيها الذين امنوا اتقوا هللا وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فان لم تفعلوا فأذنوا لجرب من الله و رسوله و إن تبتم فلكم رؤوس أموالكم، لا تظلمون و لا تظلمون"** سورة البقرة-الآية277. فإذا كانت النواهي تمثل الحرام ولمكروه، فإن الأوامر تمثل الواجب والمندوب

[9]- غريب جمال: **"البنوك والأعمال المصرفية"**، دار الاتحاد العربي للطباعة و النشر و التوزيع، بدون طبعة، 1972، ص 97.

وبينهما يأتي المباح، ليحتل المساحة الواسعة التي سكت عنها الشرع، وليفسح المجال للعقل ليبدع ويبتكر في كل أموره الحياتية، حيث يعطي الشرع السير والمرونة للّذين يجعلان المنهج الإسلامي مناسبا لكل زمان ومكان.[10]

- **تجميع الأموال العاطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار:** إن كثيرا من أصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يفضلون تجميد أموالهم على أن يصفوها في البنوك تتعامل بالربا فإن قيام البنوك الإسلامية مكن هؤلاء من تشغيل أموالهم بما يوافق الشريعة الإسلامية، ودفع أموالهم للاستثمار من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها هذه البنوك، وقد احتلت الزيادة في هذا المجال، وبذلك فقد حققت نجاحا باهرا في تحريك الأموال وجعلها خدمة الاقتصاد الوطني والمشاريع التنموية التي تقدم الخدمة لبناء المجتمع.
- **القضاء على الاحتكار الّذي تفرضه بعض المؤسسات الاستثمارية:** تساهم البنوك الإسلامية بالقضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض الشركات المساهمة على أسهمها، حيث تقوم باحتكار أسهمها، وتقوم بإصدار سندات تمكنها من الحصول على رأس المال الجديد، وبقاء الشركة محصورة في يد عدد قليل من المساهمين فقط. أما البنوك الاسلامية فإنها لا تصدر السندات بل تفتح باب الاكتساب على أسهمها أمام جميع الراغبين[11].
- **عدم إسهام هذه البنوك وتأثيرها المباشر فيما يطرأ على النقد من التضخم:** إن مخططي السياسة النقدية في حالة عملهم على زيادة السيولة النقدية يلجأون عادة إلى خفض سعر الفائدة، وبذلك يدفعون البنوك التجارية إلى زيادة عرض النقود في السوق وتغطية طلبات الاستثمار، أما في حالة العكس فإنهم يلجأون الى زيادة سعر الفائدة الذي يسمح بتقليل حجم السيولة النقدية في السوق، أما البنوك الإسلامية فليس لها أي دور في تطويرها أو الحد من التضخم لأنها لا تتعامل بالفائدة، ولكنه يتأثر بصورة غير مباشرة مع التغيرات لقيمة الوحدة النقدية وقوتها الشرائية، يمكن القول أن النظام المصرفي الإسلامي وفي ظل اقتصاد إسلامي متكامل سوف يمنح الوحدة النقدية السائدة استقرار وثباتا في قيمتها الشرائية، ويسهم إلى حد كبير في الحد من ظاهرة التضخم.

[10] – عبد الحميد محمود البعلي: **"مرتكزات استراتيجية المعاملات المالية الإسلامية"**، دار الراوي، الدمام، السعودية، ط1، 2000، ص67.

[11] – سميرة حليتم: **"آفاق فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية"**، مذكرة مقدمة فمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018،ص- ص31-32.

- **تسيير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية:** وذلك من خلال تعاون البنوك فيما بينها، سواء في تبادل الخبرات أو تقديم كل منها ما يستطيع للآخر، وبهذه الطريقة تنشئ حرك تجارية بين الشعوب الإسلامية التي تؤدي الى الاستغناء عن النظام المصرفي القائم.[12]

ثانيا: وظائف البنوك الإسلامية: تقوم البنوك الإسلامية بتوفير منتجات خالية من الفوائد الربوية موجهة لقطاعات مختلفة من الاقتصاد حسب مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن تلخيص الوظائف للبنوك الإسلامية فيما يلي:

- ✓ تنمية وترقية أنشطة التجارة كوسيط وفاعل أساسي بين أصحاب الفائض والعجز في الاقتصاد.
- ✓ تقديم خدمات إضافية وتسويق المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتسهيل.
- ✓ توفير الاستثمارات وخدماتها الاجتماعية لعملائها للتنافس مع البنوك التجارية.

حيث تستعمل الوساطة المالية في البنوك الإسلامية للمستثمرين الحصول على التمويل اللازم حسب احتياجاتهم فهناك عدة منتجات مبتكرة، حيث يعمل البنك كمضارب بأموال المودعين من خلال استثمارها أما في الاستثمارات عامة أو حسابات استثمارية خاصة، أو ودائع تحت الطلب دون فوائد، كما يمكن أن تقوم بدور تسيير الاستثمارات من خلال الوكالة وتوليد عوائد في شكل رسوم الخدمات في حين أن البنوك التجارية تستعمل بصورة كبيرة القروض والتسهيلات الائتمانية القائمة على أساس الفائدة، مما أدى لعدة مشاكل مالية، لذا منتجات البنوك الإسلامية تعد أكثر طلبا بسبب جودة الخدمة ورضا العملاء. وتقوم البنوك الإسلامية بعمليات التجارة والوساطة المالية للقيام بنشاطات ومشاريع تقوم على أساس تحريم الفائدة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وهناك نوعين من الوظائف التي تقوم بها البنوك الإسلامية المتمثلة فيما يلي[13]:

- **الوظائف التي تعتمد على رأس المال:** منها:

- ✓ قبول الودائع من المدخرين وإقراض الأفراد والمؤسسات أصحاب العجز اعتمادا على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة.

[12] – سميرة حليتم: مرجع نفسه، ص 32.

[13] – بشير محمد عثمان: "**المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**"، ط1، دار النفائس، الأردن، 1996، ص277.

- ✓ قبول ودائع حسابات الاستثمار والادخار لتوليد عوائد من خلال حسابات الاستثمار الخاصة أو حسابات الاستثمار العامة، حيث يقوم البنك باستثمار هذه الأموال في مشاريع ربحية مختلفة كمضارب مع تقاسم النتائج ويقوم البنك بتلقي الوداع الجارية، أيضا دون تقديم أي فائدة ويمكن أن يأخذ رسوم مقابل خدماته.
- ✓ يقوم البنك بإقراض الأموال للاستثمار للمدى القصير، المتوسط والطويل من خلال عدة صيغ (مشاركة، مضاربة، إجارة، سلم...) حيث أن كل من المدعين البنك والمستثمرين يتقاسمون الربح والخسارة بحسب صيغة وطبيعة المعاملة سيتم التطرق لهذه الصيغ بالتفصيل في الأجزاء الموالية.

- **الوظائف التي لا تعتمد على رأس المال**: أهمها ما يلي:

- ✓ خدمات الوكالة وخدمات النفع العام (توفير خدمات الحج، تحصيل فواتير الخدمات والتحويلات بالنقد الأجنبي، تبادل العملات، خدمات الصرف الآلي، تسيير وسائل الدفع، تحصيل أ رباح الأسهم، بيع وشراء الأوراق المالية بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية).
- ✓ تحويل النقود حيث يتم في هذه العملية تحويل مبالغ مالية من حساب إلى حساب آخر، من بنك لبنك آخر ومن دولة لدولة أخرى.
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية: تمثل الأوراق التجارية حق نقدي يستحق الدفع بأجل معين عموما قصير الأجل، يتم قبول الأوراق التجارية كأداة للوفاء وتقوم البنوك بتحصيل قيمة الأوراق التجارية في وقت استحقاقها مقابل عمولة.
- ✓ بيع وشراء العملات الأجنبية: حيث يتم تبادل العملة المحلية بعملة أجنبية، أو تبادل عملة أجنبية بأخرى ويجب أن يتم البيع والشراء بسعر الصرف الفوري وليس الأجل.
- ✓ التعامل بالأوراق المالية: يمكن للبنوك الإسلامية التعامل بالأوراق المالية التي لا تتضمن الفائدة ولا ترتبط بما هو حرام كالسندات مثال ويمكنها التعامل بالأسهم بيعا و شراءا كما يمكنها حفظ الأوراق المالية، مقابل أجر وتحصيل الأسهم مقابل عمولة تحصيل.
- ✓ تأجير الخزائن.
- ✓ خطابات الائتمان.
- ✓ الاعتمادات المستندية: هي عبارة عن خطاب يتعهد بموجبه البنك بأداء الالتزامات التي تترتب على المتعامل والمتصلة بالاعتمادات المستندية، وهو أداة تستخدم في المعاملات الخارجية الخاصة بالتجارة الخارجية أي الاستيراد والتصدير.

المطلب الثالث: أهداف المصارف الإسلامية و أهم مبادئها:

إن البنوك الإسلامية ليست مجرد بنوك لا تتعامل بالربا، وتمتنع عن تمويل الأنشطة المحرمة فقط، وإنما هي بنوك لها دور رئيسي في التنمية الاقتصادية، بما يخدم الصالح العام لمجتمع يسير وفق منظور إسلامي، ومن بين الأهداف والمبادئ التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها ما يلي:

أولا: أهداف المصارف الاسلامية.

تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن لها بقاءها واستمرارية نشاطها في ظل سوق مفتوحة تتميز بشدة المنافسة، إنّ هذه العوامل جعلت أهداف المصارف الإسلامية تتنوع وتتعدد، وسيتم عرضها من خلال ما يلي[14]:

- **أهداف متعلقة بالجانب المالي:** تتمثل مجموعة الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية لتحقيقها المتعلقة بالجانب المالي من خلال:

1. **استقطاب الودائع:** يعتبر استقطاب الودائع أحد أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف بصفة عامة والمصارف الإسلامية بصفة خاصة، باعتبارها المصدر الأساسي للقيام بمختلف الأنشطة المالية، وحيث أنّ علاقة المودعين بالمصرف الإسلامي تقوم على أساس المضاربة باعتبار المودع صاحب رأس املال والمصرف مضارباً به، فإنه يتم تقاسم الأرباح الناتجة عن استثمار تلك الأموال حسب النسب المتفق عليها.
2. **استثمار الأموال:** تقوم المصارف الإسلامية باستثمار الودائع التي تتلقاها وفق مجموعة من الصيغ التمويلية والاستثمارية مع مراعاة مختلف الضوابط والمبادئ الإسلامية التي تحكم نشاطها الاستثماري، وتهدف من خلال ذلك إلى تحقيق كل من العائد الاجتماعي والعائد المالي.
3. **تحقيق الأرباح:** يهدف المصرف الإسلامي من خلال قيامه بمختلف عمليات توظيف الأموال والاستثمار إلى تحقيق الربح الذي يتم تقاسمه بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية وبحسب النسب المتفق عليها، والذي يعتبر عنصراً أساسياً لضمان الاستمرارية والديمومة في السوق المصرفية.

---

[14] – حمزة الحاج شوادر: **"علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية"**، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص83.

- **الأهداف المتعلقة برضا المتعاملين:** تسعى المصارف الإسلامية لتحقيق رضا مختلف المتعاملين معها، وذلك من خلال:

1. **تقديم الخدمات المصرفية:** يعتبر تقديم الخدمات المصرفية من بين الأعمال التي يجب أن تحظى باهتمام المصارف الإسلامية، ذلك أنّ المصارف التقليدية تعتبر منافساً قوياً بسبب أسبقيتها وتجربتها الطويلة في هذا المجال، إضافة إلى عدم تقيدها بأي ضوابط أو أحكام للشريعة الإسلامية. لهذا فمن المناسب للمصارف الإسلامية أن تعمل على تحسين مستوى الخدمات التي تقدّمها لجذب أكبر عدد من المتعاملين وغير المتعاملين مع المصارف المنافسة، وبهذا تستقطب حجماً أكبر من المدخرات التي تُمكّنها من استغلال مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة.
2. **تحقيق التمويل للمستثمرين:** إن تحقيق عنصر الوساطة المالية في الاقتصاد يعتبر من أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف بصفة عامة، وباعتبار المصارف الإسلامية جزءاً من المنظومة المصرفية ومنافساً للمصارف التقليدية، فإنها ملزمة بتمويل أصحاب العجز من خلال أساليب تمويلية متنوعة ومتعددة تتوافق مع ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، وتلائم طبيعة الأنشطة الممولة، وبالتالي تلبي احتياجات العملاء المختلفة، وهذا ما يميزها عن المصارف التقليدية التي تعتمد على القرض بفائدة في تمويل المشاريع الاستثمارية.
3. **تحقيق الأمان للمودعين:** على المصارف الإسلامية أن تولي اهتماماً كبيرا لتحقيق عنصر الأمان، ذلك أن المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون معها تكون أكبر مقارنة بما يتعرض له المودعون في المصارف التقليدية التي تضمن لهم أصل الودائع وتمنحهم مبالغ إضافية تُحسب على أساس سعر الفائدة، في حين أنّ المصارف الإسلامية تقوم على أساس تقاسم الربح والخسارة إن وقعت دون أن تقدّم عائدا محددا ومضموناً لأصحاب الودائع. لهذا يعتبر تحقيق عنصر الأمان عاملا مهماً في كسب ثقة المودعين، ويكون ذلك من خلال تمويل الاستثمارات التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية وتحقق في الوقت نفسه ربحاً مناسباً للمصرف الإسلامي والمودعين.

- **الأهداف المتعلقة بتنمية المصرف:** تتمثل جملة الأهداف التي تسعى من خلالها المصارف الإسلامية لتحقيق تنميتها في:

1. **تنمية الموارد البشرية:** نظرا للخصوصية التي تُميّز المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، فهي تحتاج إلى عاملين تتوفر فيهم الكفاءة الفنية والشرعية، ولتحقيق ذلك تعمل المصارف الإسلامية على إقامة دورات تدريبية من أجل تكوين:

- ✓ موارد بشرية قادرة على جذب المودعين، وفهم طبيعة العلاقة التي تربط المودع بالمصرف الإسلامي.
- ✓ عمالة قادرة على تقديم الخدمة المصرفية بالسرعة والجودة الملائمتين وفقًا للمتطلبات الشرعية.
- ✓ نوعية من الموارد البشرية قادرة على البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة، ودراسة جدواها وتقييمها وتنفيذها، ومتابعتها في إطار الضوابط الشرعية.

2. **الانتشار جغرافيا واجتماعيا**: تسعى المصارف الإسلامية إلى الامتداد محليا ودوليا، لاستقطاب الأموال وتوظيفها في مختلف المجالات الاقتصادية، خاصة بعد الأزمة المالية التي لحقت بالقطاع المصرفي في معظم دول العامل، واتجاه الأنظار نحو النظام المالي الإسلامي لاختلافه عن النظم التقليدية.

ثانيا: مبادئ الصيرفة الإسلامية في الجزائر: لقد حددت الشريعة الإسلامية مبادئ عملية، يجب على المصارف الإسلامية التقيد بها، من أهمها[15]:

- تحريم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء.
- العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التداول.
- النهي عن كسب المال بطرق غير مشروعة بعدم الدخول في معاملات أو عقود تحتوي الأمور التالية:

- ✓ **الجهالة**: وهي عيب يعتري شروط الصحة في المعاملات والعقود وما يتعارف عليه في الأصول والمبادئ الاجتماعية والمهنية.
- ✓ **الغرر**: وهو تعريض المرء نفسه أو ماله للخطر أو الهالك من غير أن يعرف.
- ✓ **الإسراف**: وهو مجاوزة الحد المتعارف عليه في إنفاق المال كالإنفاق في غير اعتدال، أو وضع المال في غير موضعه.
- ✓ **التعسف**: وهو استخدام الحق أو المال على نحو يضر بصاحبه أو بالغير.
- ✓ **السحت**: وهو كل مال أكتسب أو حصل عليه بطرق غير شرعية، فهو حرام.
- ✓ **شرعا**: ويدخل فيه خيانة الأمانة والتلاعب بالحقوق والربا وتعاطي العقود المحرمة.
- ✓ **الغبن**: وهو النقص والخداع في المعاملات وهو محرم شرعا.

[15] – بنو جعفر عائشة: "**الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية، المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت**، العدد1، المجلد 07، مخبر التنمية المحلية والمستدامة ولمقاولتيه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي علي كافي تندوف، الجزائر، مارس2020، ص5.

- استثمار المال في الطيبات والابتعاد عن المحرمات من خلال اكتساب المال وإنفاقه فيما فيه منفعة للناس.
- قاعدة الغنم بالغرم ويقصد بالغنم هنا الحق في الربح، أما الغرم فيقصد به الاستعداد لتحمل الخسارة، وتعتبر هذه القاعدة أساسية في التعاملات القائمة على المشاركة، حيث يكون المتعامل مع المصرف الإسلامي شريكا في الربح والخسارة.
- ارتباط التمويل بالجانب المادي للاقتصاد بمعنى الإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئا جديدا للمجتمع.

المبحث الثاني: عوائق تفعيل الصيرفة.

تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر عوائق جمة في الفترة الراهنة مما يساهم سلبا في محدودية انتشار هذه الأخيرة مما جعل تطويرها ضرورة حتمية يجب مراعاتها، خاصة مع تزايد عدد المصارف الإسلامية وذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمتها في تمويل مختلف القطاعات، و تمكين المواطن الجزائري من التعامل بمختلف صيغ التمويل الإسلامي و إبعاده عن التمويل التقليدي القائم على الربا.

المطلب الأول: معوقات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وأهم ضوابط الصيرفة الإسلامية :

أولا: معوقات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر: يمكن إجمال أهم المعوقات للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر في[16]:

1. **المعوقات القانونية**: يمكن حصر العوائق القانونية التي تواجهها المؤسسات المالية في الجزائر في النقاط التالية:

- ينظم الأمر 03-11 الصادر في 2003 السوق المصرفية و النقدية في الجزائر، و تحت طائلته أيضا تقع المصارف الإسلامية، مع العلم أن قانون النقد والقرض في الجزائر لا يميز بين أنواع المصارف متخصصة أو استثمارية أو مصارف أعمال، فهو ذو طابع شمولي و يمنح رخصة استغلال لمصرفية شاملة و للبنك وفق قانونه الأساسي أن يوضح طبيعة أعماله و شكله القانوني، و هو الأمر الذي كان سببا في إمكانية إنشاء مصارف إسلامية في الجزائر عكس الكثير من الدول التي كان القانون فيها يمنع ذلك. و الناظر لقانون النقد و القرض في الجزائر لا يرى فيه الكثير من معوقات العمل المصرفي الإسلامي بل هناك فسحة لإقامة مثل هذه الأنشطة، غير انه

[16]- أينال فوزي: "**الصيرفة الإسلامية و إمكانات إدماجها في النظام البنكي الجزائري**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2015، ص166.

وان لم يعارض إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية فانه لا يمنحها أيضا الآليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها في إطار واضح.

- عدم توفر البيئة التشريعية التي تناسب عمل المصارف الإسلامية مقارنة بعمل المصارف التقليدية ،و التي تعد في الغالب بيئة رافضة لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- اختلاف المبادئ و القوانين بين المصرف الإسلامي و المصرف التقليدي يجعلها تعاني إشكالية الموائمة مع البنك المركزي، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الأحكام المتبناة من طرفها و التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية و التي لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها. كذلك عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية.
- عدم تطوير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية.

2. **معوقات متعلقة بالعنصر البشري**: يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها، و الذي أدى إلى الخلط بين نظام التمويل الإسلامي و الصناعة المالية التقليدية مما دفع بالكثير من المسلمين ذاتهم إلى الاعتقاد بان الأمر مجرد تحايل و أن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن و تلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة و هامش الربح التي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية.
- افتقار موظفي المصارف الإسلامية للتأهيل و التكوين و الكفاءة، و ذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري في المصارف الإسلامية الجزائرية، حيث يلاحظ أن معظم إطارات و موظفي هذه المصارف غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي الإسلامي مما يؤدي بالمصرف إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية و الانحراف عن الأهداف و المبادئ المنوطة بالمصرف الإسلامي القائم.

ثانيا: ضوابط الصيرفة الإسلامية: تنقسم صيغ التمويل التي تقدمها المصارف إلى مجموعتين أساسيتين هما :[17]

صيغ العائد الثابت ممثلة في صيغ المرابحة، السلم، استصناع والإجارة وتتسم عادة بثبوت العائد وفي هذه الحالة تقترب البنوك الإسلامية من نموذج الوساطة في البنوك التقليدية في مجال التوظيف، وصيغ المشاركة في الربع والخسارة القائمة على مبد أ الغنم بالغرم مجسدة في صيغ المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة، بالإضافة إلى صيغة القرض الحسن حيث تعبر هذه الأخيرة مع صيغ المشاركة في الربح والخسارة عن الفلسفة الحقيقية للتمويل الإسلامي.

إن وجود هذه الصيغ يخضع لوجود عدة ضوابط شرعية تحكم الصيرفة الإسلامية يجب مراعاتها بغية تجسيد أحكم الشريعة الإسلامية. وتجنب الوقوع في المخالفات الشرعية أو الشبهات وهي:

- **قاعدة الغنم بالغرم:** العائد على فدر المخاطرة أي أن الحق في الحصول على الربح يكون بقدر تحمل المشقة كالمخاطر أو الخسائر. وباعتبار المشاركون مسؤولون عن أعمالهم. فإن الربح الغنم يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة الغرم.
- **قاعدة الخراج بالضمان:** أي أن من يضمن أصل الشيء. جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد. وتعتمد هذه القاعدة الفقهية على أن العائد لا يحل إلا نتيجة تحمل المخاطرة. فبضمان أصل المال يستحق الخراج أي ما خرج منه المتولد عنه. ويجوز الانتفاع لمن ضمنه لأنه يكون ملزما باستكمال النقصان المحتمل حدوثه. ولهذه القاعدة علاقة بالقاعدة السابقة لأنها قد تدخل تحبا من حيث أن الخراج غنم والضمان غرم وتعتبر هذه القاعدة ذات أثر كبير في الأعمال المالية والمصرفية حيث تؤثر في عملية توزيع النتائج المالية في المصارف الإسلامية.
- **قاعدة لا ضرر ولا ضرار:** يحتم هذا المبدأ على المستثمر الانضباط بالقواعد العامة التي تحكم المجتمع المسلم. فنشاطه لابد أن يتسم بالمنفعة العامة. ولا يخضع للرغبات. والنوازع الفردية التي قد تفضي إلحاق الضرر بالمجتمع. وبذلك فالحقوق الخامة مكفولة. مادامت لا تعارض الصالح العام أي أن المالك له حق الانتفاع بملكه كيف ما يشاء شريطة ألا يلحق الأذى بالآخرين.

[17] – سوسن زريق، سارة علالي: "**واقع الصريفة الإسلامية في الجزائر – دراسة ميدانية–** " ، جملة اقتصاد المال والأعمال، العدد01، المجلد04، جامعة حمة لخضر بالواد، الجزائر، جوان 2019، ص10.

المطلب الثاني: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

نظرا للدور و الأهمية الكبيرة للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فانه يتطلب من السلطات النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها و ذلك من خلال عدة متطلبات يمكن إجمالها فيما يلي[18]:

1. التدريب والتثقيف الشرعي للعنصر البشري العامل بالمصارف الإسلامية:

يسهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية و معرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية و التأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار و الخدمات المالية الإسلامية في:

- إنشاء مركز تعليمي و تدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية و ذلك لإعداد و تدريب و تخريج الإطارات المصرفية المؤهلة، وإذا لم يتسن ذلك في القريب العاجل فيمكن إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك في الجزائر.
- قيام المصارف الإسلامية في الجزائر بإنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أي داخل المصرف، و في هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، و مركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار و التنمية بالقاهرة.

2. **التكييف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي و تنظيم العالقة مع بنك الجزائر**: ويكون هذا من خلال:

- تكييف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الإسلامية، بحيث تكون أعمالها محكومة بقوانين و تشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية و المختصة في الدولة، و يكون من خلال سن قانون خاص بالمصارف الإسلامية من خلال أحكام إنشائها و الرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى الكثير من الإشكالات في الرقابة و الإشراف و معايير المحاسبة و المراجعة، و العالقة مع مختلف المؤسسات العاملة في السوق المصرفية بالجزائر.

[18] – غربي عبد الحليم: **"تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية و أفاقها المستقبلية"**، الندوة العلمية حول الخدمات المالية و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية 18-20 افريل 2010، جامعة عباس فرحات، سطيف، الجزائر، ص31

- يثمن على بنك الجزائر تحديده للقواعد التي ستطبق على منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك و المؤسسات المالية من خلال وضعه لإطار قانوني لها و المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن المنظومة التشريعية و التنظيمية المتعلقة بعمل المصارف والمؤسسات المالية من خلال النظام رقم 18-02حيث يحدد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف و المؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، و إخضاعها للتنظيم 13-01 و المتعلق بالقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية ربما يكون في صالح هذه المنتجات المالية الإسلامية في انتظار تطبيقاته العملية.

3. **تأسيس الهيئات المحلية الداعمة و الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية و الدولية**: و يتحقق هذا من خلال:

- العمل على تأسيس الهيئات المحلية الداعمة، حيث أن إنشاء مؤسسات البنية التحتية ضروري جدا، وذلك لمساعدة المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية على الارتقاء بمستوى الشفافية و معايير حسن الإدارة في عملها وبما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر و ضبط عمليات الاستثمار و تحسين جودة محافظة الاستثمار و المالية، و بالتالي الاندماج في النظام المالي العالمي، و يمكن أن تشمل هاته الهيئات الداعمة، إنشاء مجلس أعلى للمالية الإسلامية يعنى بتقديم الاستشارات والخدمات التدريبية في مجال المالية الإسلامية و المسائل ذات الصلة، إنشاء هيئة لتصنيف المؤسسات و المنتجات المالية الإسلامية....الخ.
- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية ،والتي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية و هذا مثل، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، و التي تضع معايير محاسبة متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عامليا من جهة، و المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، و مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا، و الذي يضع القواعد الاحترازية المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير بازل من جهة، ويراعي خصوصية العمل في المصارف الإسلامية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.

أولا: المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية: تعتبر المصادر الداخلية للمصارف الإسلامية من مصادر الأموال التي تعتمد عليها، وتحدد وفقا لعقد التأسيس والنظام الأساسي لكل مصرف، وتشمل كل من رأس المال المدفوع، الاحتياطات والمخصصات، والأرباح المحتجزة.

- **رأس المال**: يعرّف رأس المال المصارف الإسلامية على أنه: "مجموع قيمة الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع، عند بدء تكوينه، وأية اضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات تالية، سواء كانت نقدية أو عينية. ويعرف كذلك على أنه: "رأس المال المقدم من الشركاء في الفكر الإسلامي في ضوء الملكية المشتركة، بأنه مجموع أنصبة الشركاء المقدمة عند بداية المشروع أو الشركة سواء في شكل نقود أو أصول عينية. لرأس المال دور تأسيسي في إنشاء المصرف من خلال توفير جميع المستلزمات الأولية لإنشاء المصرف، كما له دور تمويلي في السوق المصرفية لتغطية احتياجات العملاء القصيرة ومتوسطة الأجل، بالإضافة إلى دوره الحمائي من خلال تحمله الخسائر المحتملة أو العجز الذي قد يتعرض له المصرف.[19]
- **الاحتياطات**: تعتبر الاحتياطات مصدراً من مصادر التمويل في المصارف الإسلامية، وسيتم التعريف بها وبأهميتها فيما يلي[20]:

1. **تعريف الاحتياطات**: تمثل الاحتياطات مجموع المبالغ التي يتم اقتطاعها من الأرباح المحققة للمصرف، وقد تكون ذات طبيعة قانونية أو اختيارية، وتُكوَّن لدعم المركز المالي ومواجهة مختلف المخاطر التي يُحتمل أن يواجهها المصرف. وباعتبار الاحتياطات حقاً من حقوق المساهمين، فإنها تُقتطع من الأرباح التي ستُوزّع عليهم، أي بعد تحديد حصة كلٍّ من المودعين والمساهمين في الأرباح القابلة للتوزيع، ذلك أن الأرباح المتولدة ناتجة عن استثمار وتوظيف أموال الساهمين والمودعين على حد سواء.
2. **أهمية الاحتياطات**: تعتبر الاحتياطات عنصراً ضرورياً في ميزانية المصرف الإسلامي، ذلك أنها:

- ✓ تدعّم المركز المالي له.
- ✓ تزيد من درجة الأمان والاطمئنان لدى المودعين باعتبارها ضماناً لأموالهم.
- ✓ تُكسبه مرونة في اختيار المشاريع الاستثمارية وبكل حرية.

- **المخصصات**: تُمثل المخصصات المبالغ التي يتم استنزالها من الأرباح المحققة للمصرف لمواجهة النقص في قيم الأصول، أو لمواجهة التزامات لم تتحدد قيمتها وإن لم تكن مؤكدة الوقوع، وتختلف أنواع المخصصات المكونة باختلاف الضرر أو الخسارة المتوقعة كعدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضماناته

[19] – محمد محمود المكاوي: **"مرجع سبق ذكره"**، ص128.

[20] – عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: **"الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية"**، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2004، ص116.

والتزاماته لدى المصرف، أو خسارته في بيع بعض الأصول والأوراق المالية إلى غير ذلك من المخاطر التي قد تواجه البنك. وتعتبر مخصصات مخاطر عمليات الاستثمار أهم أنواع المخصصات في المصارف الإسلامية.[21]

- **الأرباح المحتجزة**: هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الصافية للمصرف أو الشركة المالية على الساهمين. تعتبر حقوق الملكية من رأس مال، واحتياطات وأرباح محتجزة من أهم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية باعتبارها أحد الركائز التي يعتمد عليها المصرف لمواجهة المخاطر الناتجة عن قيامه بمختلف الأنشطة الاستثمارية المتوسطة وطويلة الأجل التي تتميز بارتفاع مخاطرها.[22]

ثانيا: المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية: تعتمد المؤسسات المالية بشكل كبري على الموارد الخارجية التي يتم استقطابها من المودعين، وتأخذ القسم الأكبر في ميزانيتها، وتختلف هذه الموارد باختلاف مدة بقائها في المصرف، والغرض منها، وسيتم تناولها في النقاط التالية:

- **الودائع الجارية**: تعتبر الودائع الجارية من الموارد المالية اليت تتلقاها المصارف الإسلامية من المتعاملين معها، وتعتبر ذات أهمية، ونتناول تعريفها وأمهيتها فيما يلي[23]:

1. **تعريف الودائع الجارية**: الودائع الجارية هي المبالغ التي يتم ايداعها لدى المصرف في صورة حسابات جارية، وأهم ما يميزها أنها قابلة للسحب في أي وقت من قبل أصحابها، ما يجعلها موارد مالية لا تحمل المصرف أي تكلفة عليها ويتلقى المصرف عمولة من المودع على هذا النوع من الودائع في مقابل الاستفادة من بعض الامتيازات كصرف الشيكات، وتحويل المال، وحفظه. وتُكيّف الوديعة الجارية على أنها عقد قرض، وهذا حسب اتفاق الفقهاء، حيث يُمكن للمصرف الإسلامي وبتفويض من صاحب الحساب الجاري أن يقوم باستثمار الوديعة على أن يكون ضامناً لها، فيلتزم بردّ أصل الوديعة لصاحبها، ويتحمل المخاطر الناجمة عن استثمارها عملا بقاعدة **"الخراج بالضمان"**.
2. **أهمية الودائع الجارية**: تعتبر الودائع الجارية مصدراً من بين مصادر الأموال التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية والعمليات التمويلية، وهو الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية على اعتبار أهنا:

---

[21]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: **"نفس المرجع"**، ص117.

[22]- محمد محمود المكاوي: **"مرجع سبق ذكره"**، ص129.

[23]- عايد فضل الشعراوي: **"المصارف الإسلامية"**، دراسة علمية فقهية للممارسات العملية، الدار الجامعية، بيروت، ط8 ،8002 ،ص: 113.

- ✓ مصدر لا تتحمل عليه المصارف الإسلامية أي تكلفة من أي نوع.
- ✓ تتقاضى عنها أجراً أو عمولةً مقابل إدارة الحساب.
- ✓ تدر للمصرف الإسلامي عائداً ينتج عن استثمار هذه الودائع، وذلك باعتباره ضامناً لهذه الأموال عملا بقاعدة "الخراج بالضمان".
- ✓ تتميز بنوع من الاستقرار باعتبار أن أصحابها لا يقومون بسحب كل المبلغ المودع، لذا يمكن اعتبارها من بين المصادر الثابتة التي يُعتمد عليها في تمويل أنواع محددة من المشاريع الاستثمارية.

- **الودائع الاستثمارية**: سيتم تناول تعريف الودائع الاستثمارية وأهميتها فيما يلي[24]:

1. **تعريف الودائع الاستثمارية**: الودائع الاستثمارية هي الأموال التي يتم إيداعها من قِبل أصحابها بقصد استثمارها في مختلف المشاريع، دون أن يكون لهم الحق في سحبها خلال الفترة التي تم الاتفاق عليها مع المصرف، ما يجعلها أحد أهم الموارد التي تتميز بالاستقرار والتي يعتمدها المصرف الإسلامي في ممارسة مختلف أنشطته الاستثمارية. وتُكيّف الوديعة الاستثمارية في المصرف الإسلامي على أنها عقد مضاربة بين المودع الذي يعتبر رب المال، والمصرف الذي يعدّ مضارباً بالأموال، بحيث لا يضمن أصل الوديعة ولا الأرباح الناتجة عن استثمارها إلا إذا ثبت عنه تقصير أو تعدي أو مخالفة لأحد شروط العقد. ففي حالة تحقيق أرباح، يتم تقاسمها حسب النسب المتفق عليها في عقد المضاربة، أما الخسائر فتقع على رب المال ويخسر المضارب جهده وعمله.
2. **أهمية الودائع الاستثمارية**: تعتبر الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية أكثر استقراراً وثباتاً من الودائع الجارية، باعتبار أنّ آجالها محددة في العقد، ولا يمكن لأصحابها بأي حال من الأحوال سحبها قبل التاريخ المتفق عليه، وهو ما يجعلها مورداً يمكِّن المصرف من الاختيار بين مختلف البدائل الاستثمارية التي تتاح له. من الأهمية السابق ذكرها للودائع الاستثمارية، فإنه يمكن القول أنّها تمثل جوهر رسالة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية للمجتمعات وتطوير اقتصاداتها، وذلك من خلال تأسيس نظام يقوم على أساس التعاون بين رأس المال والعمل، بعيداً عن سياسة فصل المخاطر التي ينتهجها النظام المصرفي التقليدي، الذي تتزايد فيه ثروة الأقلية على حساب الأكثرية.

[24]- فادي محمد الرفاعي: "**مرجع سبق ذكره**"، ص102.

- **الودائع الادخارية**: وهي ودائع صغيرة المقدار غالبا، ويكون لصاحبها الحق في سحب بعض أو كل هذه الوديعة بموجب دفتر التوفير الذي يمنحه المصرف إياه، وتدفع المصارف على هذه الودائع عوائد بحسب الوديعة والمدة التي بقيتها بالمصرف. وتقوم المصارف الإسلامية كذلك بتشجيع صغار المدخرين على إيداع مدخراتهم لديها، وتنمية الوعي الادخاري والمصرفي لديهم، حيث تقوم باستثمار هذه الإيداعات وتشارك أصحابها في الربح أو الخسارة إن وقعت. في هذا النوع من الودائع تقوم المصارف الإسلامية بتخيير أصحابها بين إيداعها بالكامل في حساب الاستثمار، على أن تشارك في الربح والخسارة، وبين إيداع قسم منها في حساب الاستثمار، ويترك القسم الآخر في حساب الادخار لمواجهة طلبات السحب المحتمل من المودع، وبين إيداع هذه الأموال لدى المصرف على أن يقوم بضمان ردّ أصل المال.[25]

المبحث الثالث: أساسيات المصارف الإسلامية.

لقد أثبتت الصيرفة الإسلامية في السنوات الأخيرة نجاحاً كبيراً وقدرة على الصمود والبقاء بالرغم من كل الأزمات التي هزت النظام الاقتصادي العالمي، حيث برزت الصناعة المالية الإسلامية كأحد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالي، على مدى العقود الثلاثة الأخيرة وأصبحت تساهم كذلك في التنمية الاقتصادية التي شهد نموها دوليا اتجاها إيجابيا من خلال إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإسلامية مع مساهمين من مختلف البلدان.

المطلب الأول: الفرق بين المصارف الإسلامية والتجارية:

تسعى البنوك الإسلامية والبنوك التجارية إلى أداء جميع الوظائف المتوقعة عن مؤسسة مالية، غير أن البنوك الإسلامية تتميز بخصائص جعلتها تختلف عن البنوك التجارية في تأدية عملها، ولتوضح أهم الاختلافات سيتم عرض أهم الفروقات من حيث مقارنة أهم الأنشطة البنكية ومن حيث هيكل واستخدامات كل بنك نذكر[26]:

أولا: مقارنة من حيث أهم الأنشطة البنكية: تتعدد الأنشطة البنكية وتتنوع حسب إمكانيات كل بنك، ولكنها تتقارب من حيث نوعية الأنشطة البنكية الأساسية ومع ذلك يوجد اختلاف في آلية قبول الودائع، توظيف الأموال وتقديم الخدمات.

[25]- **نفس المرجع**، ص- ص102- 103.

[26]- عايد فضل الشعراوي: **"مرجع سبق ذكره"**، ص104.

1. **المقارنة من حيث نشاط قبول الودائع:** إن تعامل البنوك الإسلامية مع الودائع يختلف عن تعامل البنوك التجارية، فالبنوك التجارية تنظر إلى الودائع على أن واضعها واضع القروض، لأن المقترض لا يلتزم برد القرض عينا، ولا مانع بخلطه يغيره من الأموال، بينما الوديعة في الإسلام تلزم صاحبها بتجنب خلط الأموال مع بعضها بحيث يتعذر تمييزها من بعضها.

هذا بشكل عام ولكن الأمر يختلف حسب نوع الوديعة سواء كان هذا في البنك الإسلامي أو البنك التجاري، وفيما يلي توضيح لأهم الاختلافات بين الودائع في كلا البنكين:

- **بالنسبة لودائع تحت الطلب:** صاحب الوديعة في البنوك الإسلامية لا يشارك في الربح ولا في الخسارة، على عكس البنك التجاري الّذي يحصل فيه المستثمر أو المودع على سعر فائدة ثابت.
- **بالنسبة للودائع الجارية:** صاحب الوديعة في البنوك الإسلامية والتجارية لا يشارك الخسارة ولا الربح مع المؤسسة، كما أن لا يحصل على أي فائدة.
- **بالنسبة للودائع الاستثمارية:** البنوك التجارية تعتبر المودع يستحق الفائدة الربوية مند يوم الإيداع بغض النظر عن كون الأموال المودعة دخلت حيز التشغيل والاستثمار أو بقيت ساكنة خزنة البنك، على عكس البنك الإسلامي الذي يبدي قيمة الوقت حيث يحسب له حساب منذ وقت الاستثمار
- **بالنسبة لودائع الادخار (التوفير):** تمنح البنوك التجارية فائدة عليها وتحدد مسبقا عند أدنى رصيد للمودع، أما البنوك الإسلامية فإن عائد هذه الحسابات متغير حسب ما تدره من إي ايرادات، ثم إنها لا تستثمر بأكملها، بل يستثمر قسم منها ويبقى قسم آخر لتغطية السحب المتوقع لبعضها.

2. **مقارنة من حيث توظيف الأموال:** فالمصرف الإسلامي، يقوم باستثمار الأموال المتاحة لديه بتطبيق عدة سياسات استثمارية إسلامية أهمها سياسة المضاربة، وسياسة المشاركة وسياسة المرابحة، الإجارة، وسياسة الاستصناع، وغيرها، وجميع هذه السياسات الاستثمارية يتضافر من خلالها عنصر رأس المال على عنصر العمل، ويكون الدور الأساسي فيها لعنصر العمل، وهي ترتكز على أساس القاعدة الإسلامية العادلة "الغنم بالغرم" الأمر الذي من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تحريك رأس المال، ودفعه لتدفق في المشروعات الإنتاجية المختلفة، تلك المشروعات التي يترتب عليها توفير فرص العمل للعاطلين، وتحقق للمجتمع ككل، فرصة الاستفادة من هذه الأموال، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ما المصاريف التقليدية، فإن أهم

سياساتها في توظيف أموالها هي سياسة الإقراض بفائدة وهذا النشاط يمثل ما يقارب 75 % من أنشطة هذه المصاريف حاليا. رغم أن هناك مضار رهيبة للفائدة اقتصادية واجتماعية، والمجتمع، وهو الذي يدفع ثمنها كما أن هذه البنوك لا تتورع عن تمويل أنشطة تؤذي إلى احتكار سلع، ولا عن قصر تمويلها على طائفة الأغنياء الكبار، ومعنى ذلك أن البنوك التقليدية من شانها الإضرار بالمجتمع، بدلا من نفعه والسبب الرئيسي في ذلك هو أنها بنوك ربوية، والربا لا يأتي من وراءه خير أبدا، بل هو مصدر للشرور والآثام في كل عنصر وفي كل مصدر.

3. **المقارنة من حيث الخدمات:** تقوم البنوك الإسلامية بمختلف الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية كتجميع الزكاة وإنفاقها وصرف القرض الحسن، والجدول الموالي يوضح:

الجدول رقم01: يوضح الفرق بين البنوك الاسلامية والتقليدية

عنصر المقارنة	البنك الإسلامي	البنك التجاري
المفهوم	● مؤسسة مالية بنكية تستقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم للإتجار بها واستثمارها ووفق مقاصد الشريعة.	●أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي والذي يمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات بنكية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.
طبيعة الدور	●لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة البنكية الوساطة المالية بأدوات استثمارية يكون فيها بائعا ومشتريا و شريكا	●مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين/ المودعين والمستثمرين.
أساس التمويل	●يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية ووفق لمبدأ الربح	●يقوم على أساس القاعدة الافتراضية بسعر فائدة.

	والخسارة	
صفة المتعامل معه	• صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والخراج بالضمان. • صاحب حساب استثماري فهو رب المال. • مشتري/بائع مؤجر، مستأجر في جميع أنواع البيع الحلال. • مشارك.	•مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكالهما على أساس الفائدة. •مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.
المحظور والجائز	• يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية	•يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة. •يحظر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله. •يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على الموافقة المسبقة من البنك المركزي.
الموارد المالية الذاتية	• يستطع إصدار صكوك استثمارية عامة وخاصة بمشروع أو قطاع معين.	•يستطيع إصدار أسهم ممتازة.
الموارد المالية الخارجية	• حساب	•الودائع والقروض على

	الاستثمار على قواعد المضاربة المطلقة أو المقيدة، والوكالات في الاستثمار المطلقة أو المقيدة	أساس الفائدة
استخدامات الأموال	• الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.	●الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة.
الوظيفة الرئيسية	• مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب المال كما يكون رب المال وأصحاب العمل المستثمرين هم المضارب في ممارسته لنشاطه.	●يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.
الادخار تنمية الوعي	• الادخار تأجيل إنفاق.	●طبقا للنظرية الوضعية.
الإدخاري	• عاجل على آجل فهو عملية سلوكية لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد الأغنياء وفقراء ويهتم بتنمية الوعي الادخاري لدى الجميع تحقيقا لدوافعهم الخاصة.	●الادخار هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك لذلك يبحث البنك التقليدي في الأموال لدى الأغنياء على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عموما.
المتاجرة على الملكية	• يعتمد على الاستثمار الأموال والاتجاهات وفق الصيغ والأدوات الشرعية.	●يعتمد على الإقراض فقط وفق سعر الفائدة لتحقيق العائدات.
الربح	• يتحقق بأسباب	●يتحقق من الفرق بين

	الشرعية من: المال- العمل- الضمان- وفق المعايير الشرعية	الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك.
الخسارة	• يتحملها البنك إذا كان رب المال في المضاربة وبقدر رأس المال دائما في المشاركات	• تحملها المقترض وحده حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها.
الرقابة	• ثلاثة أنواع من الرقابة: الرقابة الشرعية، ومن قبل الجمعية العمومية، والمراقب الحسابات، والسلطات النقدية.	• نوعان من الرقابة: من قبل الجمعية العمومية، والمراقب الحسابات والسلطات النقدية.
صندوق الزكاة	• أحد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي و لتحقيق التكافل الاجتماعي فهو أحد المزايا التنافسية القوية.	•لا مكان له فيه.
مقاصد الشريعة وأولويتها	• من أهم محددات آلية العمل وممارسة النشاط.	•ليس لها مكان فيه وإن حصل بعض التوافق فهو جزئي.

المصدر: بنك الشام، المصرف الإسلامي الأول في سوريا، 7 أيلول2006.

ثانيا: مقارنة من حيث الموارد والاستخدامات: من خلال ما سبق تفصيله حول هيكل الموارد والاستخدامات كل من البنك التجاري و الإسلامي يمكننا المقارنة بينهما من خلال:

1. **مقارنة هيكل الموارد في البنوك التجارية و الإسلامية**: تنقسم مصادر الأموال في كل من البنك الإسلامي والتجاري إلى قسمين:

- **بالنسبة للبنك التجاري:**

✓ **المصادر الداخلية**: رأس المال المدفوع الاحتياطات، المخصصات، الأرباح المحتجزة.

- ✓ **المصادر الخارجية:** الودائع بأنواعها الودائع الجارية تحت الطلب، الادخارية، والاستثماري، الاقتراض

- **بالنسبة للبنك الإسلامي:**

- ✓ **المصادر الداخلية:** رأس المال المدفوع، الاحتياطات، المخصصات، والأرباح المحتجزة.
- ✓ **المصادر الخارجية:** الودائع بأنواعها بالإضافة إلى حسابات الاستثمار المخصص والعام صكوك الاستثمار.

من خلال عرض مصادر الأموال لكل من البنك التجاري و الإسلامي يمكننا التوصل إلى الاستنتاج التالي:

1. **أوجه التشابه:**

- ✓ للبنك التجاري و الإسلامي مصادر رئيسية للأموال والتي تتمثل في مصادر داخلية ومصادر خارجية غير ذاتية.
- ✓ أهمية رأس المال المدفوع لكلا البنكين.
- ✓ المخصصات والأرباح المحتجزة لا تختلف لدى كل من البنكين الإسلامي والتجاري.
- ✓ مصادر الأموال الخارجية تشمل كل أنواع الودائع غير أن البنك الإسلامي يزيد بحسابات الاستثمار الخاص والعام.

2. **أوجه الاختلاف:**

- ✓ أصحاب رأس المال في البنك التجاري شركاء في الربح والخسارة على عكس البنك الإسلامي.
- ✓ الاحتياطات في البنك التجاري تقطع من أرباح البنك خلال سنوات نشاطه على خلاف البنوك الإسلامية فهي تقطع من أرباح المساهمين.
- ✓ تعتمد البنوك التجارية في مصادرها على القروض فهي تقرض وتقترض على عكس البنك الإسلامي الذي يتسم بغياب القروض الربوية إلى ما يعرف بالقرض الحسن وفيما يلي:

الجدول02: مقارنة المكونات الرئيسية لبنود مصادر الأموال لدى كلى من النظامين الإسلامي والتقليدي.

مصادر أموال المصرف الإسلامي	مصادر أموال المصرف التقليدي
– الموارد الذاتية	– الموارد الخارجية.
– رأس المال المدفوع	– ودائع الزبائن.
– الاحتياطات الاجبارية	– ودائع جارية.

– الاحتياطات الاختيارية	– ودائع ادخارية.
– الارباح المحلية المدورة من بداية السنة	– ودائع لأجل.
– الربح المتحقق خلال السنة توزيعا على المساهمين.	– شهادات ادخار. – شهادات إيداع.
– علاوات الاصدار ان وجدت.	– دائنون مختلفون.
– الموارد الخارجية.	– مطلوبات قصيرة.
– الحسابات الجارية.	– مطلوبات تحت الطلب تخص المصارف الأخرى.
– حسابات التوفير.	– مطلوبات لأجل تخص المصارف الأخرى.
– حسابات الاستثمار لأجال مختلفة.	– القروض رأس المال. – قروض قصيرة الأجل من المصارف الأخرى. – قروض قصيرة الأجل من المؤسسات المالية. – قروض قصيرة الأجل البنك المركزي. – قروض طويلة الأجل.
– حسابات الودائع الثابتة ذات الاجل المحدد.	– موارد أخرى. – دائنون مختلفون. – مطلوبات أخرى مثل الضرائب والمصروفات المستحقة غير المدفوعة.
– الموارد الأخرى. – احتياطات وأنصبة غير مخصصة لتوزيع. – توزيعات أرباح وعوائد ودائع. – تأمينات نقدية مقابل الاعتمادات وخطايا الاستثمار والمخاطر الأخرى. – دائنون وأرصدة دائنة أخرى. – حسابات صندوق الزكاة. – أوراق دفع.	– حقوق الملكية. – رأس المال الإسمي المقرر أو المصدر مطروحا منه – الجزء غير المدفوع. – الاحتياطات النقدية والقانونية . – الاحتياطات الاختيارية الخاصة. – احتياطات غير مخصصة للتوزيع من بداية السنة. – علاوات الإصدار الضمنية إن وجدت.
	– الأرباح والخسائر. – أرباح مرحلة من بداية العام. – الربح المتحقق خلال السنة.

- حسابات نظامية دائنة تمثل التزامات الزبائن مقابل الضمانات و المقبولات.	- حسابات نظامية.

المصدر: قحطان رحيم وهيب: "مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد 2006، ص- ص 13- 14.

2. **مقارنة هيكل الاستخدامات في البنوك الإسلامية والتجارية**: وفي ضوء تحليل بنود استخدامات الأموال ومكوناتها يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

- إن جانب استخدامات الأموال لدى المصارف الإسلامية يستمد إلى حد كبير على تقديم القروض والسلفيات والتوظيفات الأخرى قصيرة الأجل.
- تمتاز استخدامات الأموال لدى المصارف الإسلامية بتنوعها وتتعدد الأطراف المستفيدة منها فضلا عن تباين مواعيد استحقاقها وأسس احتساب الفوائد عليها.
- عدم ظهور حساب القروض بفائدة لعدم تعامل البنوك الإسلامية بها أخذا وعطاءا وهذا ما تعمل به البنوك التجارية واختلاف عن البنوك الإسلامية التي تعمل بحساب القروض الحسنة بتكلفة التمويل.
- اعتماد البنك التجاري على الاستثمار في الأوراق التجارية الكمبيالات والحوالات المخصومة على عكس البنك الاسلامي الذي يحرم مثل هذه المعاملات لما تنطوي عليه من محظورات شرعية يمكن توضيح هذه الفروقات من خلال الجدول التالي:

الجدول03: مقارنة لاستخدامات الأموال في البنك الإسلامي والبنك التقليدي.

استخدامات البنوك الإسلامية.	استخدامات البنوك التقليدية.
- أصول موجودات نقدية.	- أصول موجودات نقدية
- نقد في الصندوق	- نقد في الصندوق
- أرصدة لدى البنك المركزي.	- أرصدة لدى البنك المركزي.
- أرصدة لدى المصارف المحلية.	- أرصدة لدى المصارف المحلية.
- أرصدة لدى المصارف المراسلة.	- أرصدة لدى المصارف المراسلة.
- استثمارات سائلة.	- استثمارات سائلة.
- استثمارات محلية أسهم، محافظ، صناديق،	- استخدامات وأدوات الخزينة.

استثمار	– السندات الأجنبية
– استثمارات دولية أسهم، محافظ، صناديق، الاستثمار. – تمويلات قصيرة الأجل. – تمويل تجاري مرابحة. – تمويل رأس مال العامل. – تمويل استهلاكي فردي. – مشاركات قصيرة الأجل. – تمويل بيع السلم. – القروض الحسنة.	– أية موجودات يعتبرها البنك المركزي سائلة. – القروض والسلفيات. – قروض تجارية أدوات قصيرة الأجل. – قروض متنوعة قصيرة الأجل. – خصم أوراق تجارية ومقبولات تحت الطلب.
– تمويلات متوسطة وطويلة الأجل. – مشاركات – مضاربات. – البيع بالتقسيط. – البيع التأجيري إجارة منتهية بالتمليك. – المشاركات المنتهية بالتمليك. – تمويل المشروعات. – تمويل عقارات.	– استثمارات متوسطة وطويلة الأجل. – استثمارات في الأسهم عامة وخاصة. – استثمارات في السندات عامة وخاصة. – استثمارات في العقارات. – عمليات تأجير. – استثمارات متنوعة أخرى.
– استثمارات رأس مالية. – مساهمة في مشروعات قائمة قديمة. – تأسيس مشروعات جديدة. – المساهمة في مشروعات جديدة.	– أصول موجودات أخرى. – احتياطات خسائر القروض. – مصاريف مدفوعة مقدما.
– أصول موجودات أخرى. – صافي أصول ثابتة بعد الاستهلاك أرصدة مدينة متنوعة.	– الأصول الثابتة بعد طرح الاستهلاك. – مباني، أراضي، آلات، معدات، أثاث... إلخ
	– الأرباح والخسائر. – خسائر مدورة مرحلة من السنوات السابقة – خسائر السنة الحالية.

- حسابات نظامية مدينة.	- حسابات نظامية مدينة.

المصدر: قحطان رحيم وهيب: "**مرجع سابق**"، ص- ص 17-18.

المطلب الثاني: الأنشطة المصرفية الإسلامية: تتمثل الأنشطة المصرفية فيما يلي[27]:

- **الأنشطة المصرفية الرئيسية**: يقصد بها فتح حسابات الودائع مثل الودائع الجارية وودائع استثمارية عامة وودائع مخصصة والودائع المشروطة:

✓ **الودائع الجارية**: هي حسابات تعطي لأصحابها الحق في الإيداع فيها والسحب منها بموجب شيكات أو أوامر دفع وذلك دون مشاركة منهم في الأرباح والخسائر التي يحققها البنك حتى أن البعض يعتبرها قرض حسن يقدمه العميل للبنك دون مقابل، فوفقاً لأحكام الفقهاء لا يلتزم البنك رد قيمة الوديعة ما لم يعرضها للتلف أو الفقدان من جراء سوء الإدارة، كما لا يجوز للبنك استثمار الوديعة بشكل يعرضها لمخاطر الهلاك إلا بإذن صريح بذلك من صاحبها وعلى أن يظل البنك ضامناً لها.

✓ **الودائع الاستثمارية**: يحدد المودع المشروع أو القطاع الذي يرغب توظيف الوديعة فيه، وبالتالي يكون مصير الوديعة وما يتولد عنها من ربح أو خسارة مرتبط بمصير الاستثمار الذي وجهت إليه الوديعة دون مسؤولية على البنك عن أي خسائر تحدث.

✓ **الودائع المشروطة**: هي نوع مستحدث من الودائع تأخذ به البنوك الإسلامية التي تعمل في دول وفقاً للقوانين المصرفية المطبقة على البنوك التقليدية ، ويقوم البنك الإسلامي بقبول الوديعة المشروطة على أساس أنها حساب جار يمكن استثماره لصالح العميل، إذ ما وجد البنك مشروعاً يحقق شروط المودع، فإذا ما توفرت هذه الشروط تتحول الوديعة من الحساب الجاري إلى حساب المشروع الذي ينفذ باسم العميل ولصالحه وتخرج العملية كلها من دفاتر البنك، وهنا يقتصر دور البنك على تنفيذ تعليمات العميل بخصوص المشروع، ويلعب البنك الإسلامي في هذه الحالة دور أمين الاستثمار الذي تمارسه البنوك التقليدية، لذا نجد أن مجال الاستثمار الملائم للوديعة المشروطة هو المرابحة والتأجير.

[27]- حسن الحاج: "**أدوات المصرف الإسلامي**"، مجلة جسر التنمية، المجلد الرابع، العدد الثامن والأربعون، كانون الأول 2005 ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص03.

- **الأنشطة غير الرئيسية:** يقصد بها الأنشطة الأخرى مثل إصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية، استبدال العملة، خصم الأوراق المالية والتحويلات وأعمال المراسلة والتعامل في بعض الأوراق المالية:

✓ **خطابات الضمان:** هي نوع من المعاملات المصرفية التي تقدمها البنوك لعملائها من شركات ومؤسسات حكومية في مقابل عمولة متفق عليها لا تتجاوز 2 %أو 3 %من قيمة خطاب الضمان عن كل ثلاثة أشهر، ويتمثل خطاب الضمان في مستند يتعهد فيه البنك بأن يدفع إلى طرف ثالث عند حلول أجل معين مبلغاً معيناً يمثل التزام على عاتق العميل تجاه هذا الطرف وذلك في حالة عجز العميل أو عدم رغبته في السداد، ومن أبرز استخدامات خطاب الضمان في العطاءات (مزادات أو مناقصات) وفي مقابل خطاب الضمان يطلب البنك من العميل غطاء نقدي كامل أو جزئي في وديعة تعادل قيمتها قيمة العطاء المطلوب.

✓ **خصم الأوراق التجارية:** أبرز مثال لها الكمبيالة، وهي مستند مديونية بمبلغ محدد على شخص معين يستحق في تاريخ لاحق، ووفقاً للنظام التقليدي يجوز للدائن التقدم للبنك للحصول على قيمتها نقداً قبل تاريخ الاستحقاق في مقابل تنازل عن جزء من قيمتها ولا يزال ذلك موضع خلاف في النظام الإسلامي.

✓ **التحويلات الداخلية والخارجية:** يجوز للبنك الإسلامي القيام بالتحويلات من حساب إلى آخر وإلى بنك محلي أو أجنبي وما يستتبع ذلك من تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية ويتقاضى عمولات عن ذلك، كما يقيم المصرف الإسلامي علاقة عمل مع مصرف آخر في بلد أجنبي لخدمة العملاء أو لخدمة أغراضه الذاتية، مثل خدمات أعمال المقاصة وقبض المدفوعات، وجمع المعلومات، بشرط ألا تنطوي المعاملة على فوائد أخذاً وعطاءاً.

✓ **التعامل في الأوراق المالية:** تشمل بشكل أساسي الأسهم والسندات ولكن المصرف الإسلامي لا يتعامل بالسندات سواء كان التعامل لحساب البنك أو لحساب العميل لأنه يتضمن فوائد، كما لا يتعامل مع الأسهم الممتازة التي تحمل عادةً قسيمة بنسبة محددة ومعلومة مسبقاً، لكن التعامل في الأسهم العادية فهو نشاط مشروع على أساس ان حامل الأسهم يشارك في نتائج النشاط ربحاً أو خسارةً، على شرط أن يكون المنشأة المصدرة للسهم تتعامل في نشاط يتفق مع القوانين الإسلامية، أي يشترط للتعامل بالأسهم أن تكون لشركات عملها مباح، فلا يجوز للمصرف التعامل بأسهم الشركات التي تبيع منتجات تخالف الشريعة (كالسجائر والخمور ...).

- ✓ **بطاقات الحسم وبطاقات الائتمان:** هي بطاقات التي تصدرها بعض المؤسسات المالية لعملائها ليستخدموها في السحب من أرصدتهم نقداً أو للحصول على قرض أو لدفع أثمان المشتريات والخدمات وتجوز هذه البطاقة حسب الفقهاء شرط ألا يشترط على حاملها فوائد ربوية في حال تأخره عن سداد المبالغ المستحقة عليه.
- ✓ **صناديق الأمانات:** هي عبارة عن صناديق يستطيع أي شخص أن يستأجرها ويحفظ فيها ما يشاء من الأشياء الثمينة أو النقود، تمتاز بأن المصرف لا يستطيع أن يلمس تلك الأشياء المحفوظة في تلك الخزائن، فالصندوق له مفتاحين أحدهما مع الموظف والآخر مع العميل ولا يفتح إلا بالاثنين معاً.
- ✓ **الاعتماد المستندي:** هو تعهد مكتوب وطلب يتقدم به المتعامل من أجل سداد ثمن مشتريات بضائع من الخارج، يقوم المصرف بموجبه عن طريق المراسلين بسداد القيمة بالعملة المطلوبة السداد بها، ويستعمل الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، وهو يمثل حالياً اطاراً يحظى بالقبول العام لأنه يحفظ مصلحة الأطراف جميعاً من مصدرين ومستوردين، ويجب ألا تخص الاعتمادات بضاعة محرمة شرعاً ولا يجب أن تقبل المصارف ضمانات كالسندات الربوية، ولا يجوز خصم كمبيالات اعتمادات القبول.

المطلب الثالث: آليات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

أكد وزير المالية عبد الرحمان راوية أن الجزائر ستعتمد على الصيرفة الإسلامية في التعاملات الاقتصادية بشكل كبير قريباً، وقال راوية خلال الكلمة التي ألقاها بمناسبة لقاءه بمدراء البنوك في صالون المنتجات الوطنية يوم 2017/12/24 بالجزائر العاصمة أن زبائن البنوك الوطنية سيتمكنون من الاستفادة من معاملات مبنية على مبادئ الصيرفة الإسلامية، وأشار الوزير إلى الشروع في التعامل بها وتعميمها خلال الأشهر المقبلة، كما كشف الوزير قبل أسابيع عن شروع 32 وكالة من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بتقديم خدمات في مجال الصيرفة الإسلامية، مضيفاً بأنه سيتم تعميم العملية على كل الوكالات وتأتي التأكيدات بعد تصريحات أدلى بها الوزير الأول أحمد أويحي سابقاً حينما أكد أنه سيتم اعتماد الصيرفة الإسلامية (الصيرفة وصكوك إسلامية) في بنكين عموميين قبل نهاية سنة 2017 وستوسع إلى 4 بنوك أخرى في سنة 2018.

كما أكد محمد لوكال، محافظ بنك الجزائر يوم الأربعاء 4 أفريل 2018 أن هذا الأخير درس أربعة طلبات تقدمت بها مؤسسات مصرفية منها ثلاثة عمومية وواحدة خاصة للشروع في تقديم خدمة الصيرفة الإسلامية، كاشفاً في هذا الإطار بأن الترخيص النهائي لنشاطها مرتبط بحصولها على فتوى من الهيئة الشرعية الوطنية للصيرفة الإسلامية المقرر

إنشاءها قريباً من شأنه حسبه توسيع الكتلة النقدية المتداولة في هذا النظام (الصيرفة الإسلامية) والتي لا تفوق حالياً 2 % فقط أي 200 مليار دينار.

إن الصيرفة الإسلامية في الجزائر مازالت تحتاج إلى جهود وآليات لتطويرها بشكل كبير من أهمها:

- تنوع المنتجات المصرفية الإسلامية في البنوك التجارية.
- تنظيم العلاقة مع البنك المركزي وتقنين العمل المصرفي أي إنشاء قوانين تنظم سير وتطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية الإسلامية.
- إلغاء القيود المفروضة على البنوك الإسلامية والنوافذ المالية الإسلامية.
- إخضاع العاملين في هيئات الرقابة الشرعية للدورات والبرامج التدريبية في مجال البنوك الإسلامية وتأهيلهم تأهيلاً مالياً وشرعياً، حتى يكون على معرفة ودراية بالقضايا والمسائل المستجدة للمالية والمصرفية الإسلامية.
- إدماج البرامج الإلكترونية للمالية الإسلامية في نظام تقديم الخدمات للبنوك التجارية.
- زيادة الجوانب التسويقية للصيرفة الإسلامية للعملاء وتوضيح أهميتها.
- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية في المالية الإسلامية.
- اتباع خطوات البلدان ذات التجارب الناجحة في مجال الصيرفة الإسلامية مثل النموذج الماليزي.
- إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية.
- ضرورة إنشاء أسواق مالية إسلامية ومنظومة مؤسسات مالية إسلامية مثل مؤسسات التأمين التكافلي، صناديق الاستثمار الإسلامية...إلخ.[28]

[28]– عبد الحليم عمار غربي: "**مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية**"، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، سوريا، 2013، ص380.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية، واجتماعية، وتنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتهدف من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل. تعمل المصارف الإسلامي جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية، غير أن ما يميزها هو ابتعادها عن التعامل بالفائدة سواء في تقديم الخدمات المصرفية، أو في العمليات التمويلية والاستثمارية، التي أجمع الفقهاء على حرمتها باعتبارها من الربا المحرمة في كتاب االله والسنة النبوية الشريفة. ورغم ذلك، فإن المصارف التقليدية تفرض وجودها على الساحة المصرفية، وتعتبر منافساً ذا خبرة طويلة بمقارنتها بالمصارف الإسلامية، وهو الأمر الذي جعل هذه الأخيرة مطالبة باستحداث منتجات تمويلية واستثمارية لاستقطاب أكبر شريحة من المتعاملين، ويكون ذلك من خلال تبني مفهوم الصيرفة الإسلامية، وهذا ما يستدعي البحث في أهميتها ودورها في تطوير الاقتصاد الإسلامي العالمي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الإسلامي:

تعرفنا في الفصل السابق على البنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي والنقاط الأساسية التي يرتكز عليها وفي مقدمتها تحريم الفائدة الربوية، ومن خلال هذا الفصل نتطرق الى أهم منتجات البنك الإسلامي من صيغ التمويل هناك العديد من صيغ التمويل البنكي الإسلامي فهي تشترك في نقطة محددة ألا وهي الخضوع لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها يهدف التوظيف الحلال في الميادين والمشروعات المباحة وتنوعها لما يضمن عائد ملائم ومخاطر أقل، ورغم ما تحتله هذه الصيغ من أهمية اقتصادية بالغة إلا أنها لا تخلو من المخاطر التي تعرض سير العملية التمويلية.

المبحث الأول: ماهية التمـويل الإسلامي

اكتسب التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة اهتماما بالغا نظرا لأهميته وناجعته كمصدر تمويلي يتماشى مع ضوابط الشريعة الإسلامية ويجعل العدالة من مبادئه الأساسية ويأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التمويلية للعديد من المؤسسات، وللتعرف أكثر على التمويل الإسلامي نتطرق الى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه

أولا: مفهوم التمويل الإسلامي

يوجد العديد من التعاريف المختلفة للمويل الإسلامي ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

"هو نوع أو أسلوب في التمويل، يستند الى قاعدة فقهية أساسية، و هي "أن الربح يستحق الشريعة بالملك أو العمل" أي أن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ استحقاق الربح بالملك أو بالعمل، وهذا يعني أن عنصر العمل يمكن ان يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح فالتاجر الذي لديه خبرة العمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال ويعمل بمال غيره على طريقة تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها".[1]

[1] – عصام عمر أحمد مندور: "**البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي، نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية)**"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص237.

ويمكن تعريف التمويل المباح أو الإسلامي "على أنه تقديم ثروة عينية بقصد الأرباح من مالكها الى شخص اخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد نتيجة الأحكام الشرعية.[2]

كما يمكن تعريفه على أنه "تقديم تمويل عيني أو نقدي يقدم الى المنشئات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية التي تساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3]

"التمويل هو تقديم مال ليكون حصة مشاركة ب أرس مال أو قيام مباشر بشراء سلعة لتباع للأمر بالشراء".[4]

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن معنى التمويل الإسلامي يدور حول: سلوك الأموال من حيث المدخلات والمخرجات، والتي يأخذ بعين الاعتبار المعايير التي تراعي مبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية والهادف لتحقيق الأرباح وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: خصائص التمويل الإسلامي.

يمتلك التمويل الإسلامي من الخصائص ما ال يوجد في غيره من أنظمة التمويل التقليدي، فأساليب التمويل التقليدي تتسم بالمحدودية بينما تتسم أساليب التمويل الإسلامية بالتعدد والتنوع وأهم تلك الخصائص هي:

❖ **اعتماد القاعدة الإنتاجية لا الافتراضية:** وهذا يشمل معنيين نجملها في الآتي:

المعنى الأول: إعطاء أدوات التمويل الإسلامي بأنواعها الأولية في تخصيص الموارد المالية على أساس دراسات الجدوى الاستثمارية والاقتصادية، دون التركيز فقط على مالئة المدين المالية وقدرته على السداد.

المعنى الثاني: أن تكون التمويلات السلعية، ومشاركات استثمارية بأنواعها، ومن ثم المتاجرة أو موصوفة في الذمة، فيحصل بسبب ذلك مشاركة في المخاطر أو مشاركة في تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات في الوقت نفسه.[5]

---

[2]- فتيحة عبد الرحمن العاني: **"التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية"**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص 51.

[3]- علاء مصطفى عبد المقصود أبو عبيلة: **"التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر،2017، ص140.

[4]- أحمد بن عبد الرحمن الجنديل، إيهاب حسين أبو دية: **"الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي"**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 279.

❖ **يتم الحصول على تكلفة:** هذه الخاصية تجعل المستثمر المسلم يحقق ربح أكبر من غيره، ومن ثم إذا تم الاستثمار في المشاريع عالية التكلفة مثل مشاريع التنمية المستدامة فإن الربح المتبقي للمستثمر في النظام المسلم أكبر من الربح المتبقي في النظام الغير مسلم بسبب وجود التكلفة المفروضة على رأس المال، وهي الفائدة الربوية وهذا ما يجعل النظام الإسلامي أقدر على قيادة عملية تمويل التنمية المستدامة من غيره من الأنظمة الاقتصادية.[6]

❖ **يوفر المال بصيغ مختلفة:** التمويل الإسلامي يحتوي على العديد من صور وأشكال التمويل فنجد التمويل بالمشاركة يعتمد على المضاربة والمزارعة والمساقاة وما يلحق بها، ونجد التمويل التجاري ويركز على كل من السلم والبيع الأجل و الاستصناع ونجد التمويل التعاوني القائم على تبادل الخدمات على سبيل التعاون.[7]

❖ **جميع الأساليب تضمن استخدام التمويل في الاقتصاد الحقيقي:** بمعنى أن التمويل الإسلامي تمويل حقيقي تقدم فيه بشكل فعال للأموال والخدمات لطالبها وليس تمويل مصطنعا وعلى الورق كما أنه لا يقف عند حد عرضي الأموال بل يحتوي على عرض الخبرات والمهارات.[8]

❖ **التناسب بين مصادر الأموال والاستثمار:** فمثال لا تستخدم أموال ذات أجل قصيرة مثل حسابات التوفير والجارية، في استثمارات طويلة الأجل، مما قد ينعكس سلبا على حالة السيولة في البنك.[9]

❖ **العائد على الممول بتوزع بين عائد ثابت محدد وعائد نسبي محتمل وعائد غير مباشر "الثواب":** حسب صيغة التمويل المتعامل من خلالها، ومعنى ذلك بالنسبة للمستثمر أنه أمام أشكال مختلفة من العبء الذي عليه تحميله نظير عملية التمويل، فقد يتمثل في تكلفة محددة ثابتة وقد يتمثل بتمثل في حصة نسبية مما يتحقق من ناتج أو ربح، والتكلفة المحددة الثابتة قد تحتوي على عنصرين مندمجين مما مقابل ما حصل عليه من إضافة يعبر الأموال نظير الاستفادة من التمويل، كما هو الحال في فروق الثمن والأجل في حالة استخدام السلم والبيع والآجال والتأجير المؤجل، وقد لا تحتوي إلا على العنصر المقابل كما حصل عليه فقط كي هو الحال في التمويل من خلال القروض.[10]

---

[5] – فتيحة عبد الرحمن العاني: **"مرجع سبق ذكره"**، ص58 .

[6] – علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة: **"مرجع سبق ذكره"**، ص 162.

[7] – شوقي أحمد دنيا: **"مدخل حديث الى علم الاقتصاد"**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2006، ص340.

[8] – شوقي أحمد دنيا: **"مرجع نفسه"**، ص340.

[9] – فتيحة عبد الرحمن العاني: **"مرجع سبق ذكره"**، ص61.

[10] – علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة: **"مرجع سبق ذكره"**، ص 163.

❖ **التمويل الإسلامي يكون لأعمال مشروعة:** التمويل الإسلامي إنه تمويل لأعمال مشروعة وأنشطة مشروعة فلا يجوز تقديم أي تحويل لمشروع ينتج سلع أو خدمات أو تحارس في نشاطه أساليب محرمة أو ذلك ضمانا لسالمة النشاط الاقتصادي من الانحرافات وضمانا للموارد والأموال من تبذر فيها لا يفيد.[11]

❖ **التمويل الإسلامي يضمن تحقيق العدالة بين طرفي المعادلة:** بحيث يحمل كل طرف على حقه بدل من نظام الإقراض بالفوائد الذي يتحيز لصالح المقرض دون النظر الى المقترض.

❖ **التمويل الإسلامي يحرم عمليات "المضاربة الآجلة" وعمليات "الشراء والبيع المستقبلية":** ويعتبرها ضمن البيع الغرر المحرم شرعا بما أن هذه العمليات تهدف الى المتجاورة في أمل لم يتحقق بعد.

❖ **التعامل في ظل التمويل الإسلامي يتم من خلال المشاركة.** وليس من خلال الإقراض بفائدة كما يحدث في التمويل التقليدي.

❖ **الاعتبارات الاجتماعية والقيم في ترتيب الأولويات:** وفق لهذا التصور ينبغي التمويل الإسلامي أن يتوجه بصورة أساسية الى ما هو ضروري للمجتمع، والمستوى الثاني حد الكفاية، والثالث مستوى الرفاهية الذي يعني سعة في الرزق ورغدا في العيش.[12]

المطلب الثاني: أهداف التمويل الإسلامي وأهميته:

أولا: أهداف التمويل الإسلامي:

عندما وجد التمويل الإسلامي وأسس كان له أهداف سامية، لأنه من المعلوم أن الأمة الإسلامية كانت تعيش حالة ضعف خصوصا في فترة الاستعمار، أصبحت تعتمد على ما يقدم لها من خلال ثقافات أخرى لا تراعي المبادئ والأسس التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، ومن ثم كان الزاما على المختصين والباحثين في علوم الشريعة والاقتصاد محاولة إيجاد بدائل تتميز بأنها لا تتعارف مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وتحقق الحركة التنموية للمجتمعات

[11] – قدي عبد المجيد، عصام بوزيد: "**التمويل الإسلامي في الاقتصاد المفهوم والمبادئ** "، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، 5-6 ماي2009، ص05.

[12] – علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة: "**مرجع سبق ذكره**"، ص 163.

الإسلامية، وتحقق رغباتهم وحاجاتهم سواء كانت الرغبات والحاجات على مستوى الأفراد أو المؤسسات. وقد لخصوا بعض الباحثين أهداف التمويل الإسلامي فيما يلي[13]:

- ❖ إيجاد بدائل للتمويل الغير متوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.
- ❖ تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية.
- ❖ إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا بالتالي يساهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.
- ❖ تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية، تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.
- ❖ إن نظام التمويل الإسلامي المرتكز على أساس المشاركة في العلم والعزم بدلا من الفائدة يخدم هذا النظام النشاط الاقتصادي ويؤثر فيه تأثيرا إيجابيا، كما يساهم في تخصيص الموارد ويؤدي الى عادلة توزيع الدخل والثروة.

ثانيا: أهمية التمويل الاسلامي:

إن أهمية التمويل مردها الى مدى الحاجة اليها، ودوره في الوفاء بمطالب الفرد والجماعة، وتحقيق الغرض المستهدف منه، وكلما اتسع نطاق التعامل به وكثر اللجوء اليه وصار استعماله من قبل الفرد والجماعة لتلبية حاجة عامة وخاصة، كلما دل ذلك على عمق المصلحة فيه وتتمثل أهمية التمويل فيما يلي[14]:

- **بالنسبة للعملاء:** يعتبر التمويل مصدرا لسد الفجوات التمويلية والتي يحتاجون لها حسب نوع التمويل من حيث الزمن:

✓ **التمويل قصير الأجل:** يستخدم لسد الفجوات التمويلية التي يحتاج لها العملاء للفترات المحددة بدال من الالتجاء الى زيادة رؤوس أموالهم، وإدخال شركاء حدد معهم، ومشاركتهم هي الأرباح المحققة مثل شراء المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، وشراء البضائع....الخ.

---

[13] – علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة: **"مرجع سبق ذكره"**، ص 144.

[14] – عبد المطلب عبد الحميد: "اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، الدار الجامعية"، الإسكندرية– مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص– ص 280– 281.

- ✓ **التمويل متوسط الأجل:** وذلك لتمويل شبه الأصول الثابتة كشراء عدد من الآلات صغيرة، أو لمواجهة مصروفات رأسمالية ممثلة في إجراءات عمرات وخلافه.
- ✓ **التمويل طويل الأجل:** وذلك لتمويل اقتناء الأصول الثابتة من آلات ومعدات أو إنشاء البنية التحتية للمشروعات من مرافق وخلافه، وإنشاء مباني عناد إنتاج.
- **بالنسبة للبنك:** يعتبر التمويل المصدر الرئيسي لتحقيق إيرادات للبنك من خلال العوائد المحصلة لمقابلة المصروفات أو تحقيق فوائد لتعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين وعلى المساهمين أصحاب رأس مال البنك.
- **بالنسبة للاقتصاد القومي:** يساهم التمويل في مقابلة الاحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي، وبما يعمل على دفع عجلة التنمية وسياسة الدولة، ويساهم في حلق فرص عمل لحل مشكلة البطالة وزيادة معدل النمو للدخل القومي.

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية التي تحكم عملية التمويل الإسلامي و أنواع التمويل الإسلامي.

أولا: المبادئ الأساسية التي تحكم عملية التمويل الإسلامي:

لقد و ضع الإسلام مبادئ عامة تحكم عمليات التمويل وذلك حفاظا على إبقائه في الإطار الصحيح ولأداء وظيفته الأساسية وهذه المبادئ هي:

❖ **الضوابط الشرعية في المعاملات المالية:**

- **تحريم الربا:** يقدم تحريم الرباني الغالب على أنه السمة الجوهرية، ما لم تكن الفريدة للنظام المالي الإسلامي، والربا هو الزيادة ويمكن تعريفه كالتالي: "الربا هو كل فائدة من قروض مشروطة بالعقد محسوبة سلفا على الأجل، دون أية علاقة بالنتائج النهائية للعملية الممولة. إن عدم تعامل التمويل الإسلامي بالفائدة في إطار سعية لتقديم الخدمات التمويلية بفرض عليه تغيير جذري في المفاهيم التمويلية المبنية على القرض بفائدة، وذلك بالبحث عن عوائد العملية التمويلية بعيدا عن الربا المحرم، فكان مبدئي تقاسم الأرباح والخسائر واستحقاق الربح من خلال عمليات تبادل حقيقية، وهذان المبدأين يعكسان قواعد التمويل الإسلامي المذكورة سابقا فلكي يكون العائد على العملية التمويلية

بعيدا عن الربا يجيب أن يرتكز على هذه القواعد، أي قاعدة التملك والواقعية والتمويل المرتكز على المبادلات الحقيقية.[15]

- وقد جاء تحريم الربا في القران الكريم في قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون". آل عمران 130.
- **تحريم الاكتناز**: الاكتناز عند الاقتصاديين هو حبس الثروة عن التداول وتجمد المال وتعطيله عن وضيفته الأساسية في دخول دوره الإنتاج والاكتناز فقهيا هو منع الزكاة. وقد جاء تحريم الاكتناز في قوله تعالى "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم". التوبة 24.

لذلك يمكن استنتاج الحكمة من تحريم الاكتناز فيما يلي:

1. أن حبس الأموال عن التداول يؤدي الى ندرتها في السوق وبالتالي يصبح لها ثمنا وتمنعا هو سعر الفائدة أي الربا المحرم في الإسلام.

2. يؤدي الاكتناز الى إلغاء منفعة الادخار.

3. إن اكتناز الأموال يعني عدم القدرة الى إنشاء المشاريع المختلفة بقدر هذه الأموال المكتنزة مما يؤدي الى تعطيل عملية التنمية وظهور البطالة.[16]

- **تحريم الميسر**: هكذا التحريم هو تحذير من المخاطرة، ويرتجم بطرق من ناحية ال يمكن بيع مالا نملك ومن ناحية أخرى أي عملية ينبغي أن تستند على أمل ملموس، ينجم من هذا التحريم أن عمليات التغطية المالية عقود المالية، العقود المستقبلية... مصنوعة في النظام المالي الإسلامي.
- **الالتزام بالخلاق الإسلامية في المعاملات**: أن الالتزام الأخلاق في كل جوانب المياه أمر البد منه بما فيها لجانب الاقتصادي، وفي ذلك يقول أحد الفكرين "أن الإسلام لا يفعل أبدا بين الأخلاق والاقتصاد...." وإنه لا يجير أبدا تقديم الأغراض الاقتصادية على رعاية المثل والفضائل" والأخلاق الإسلامية الواجب احترامها في المعاملات المالية كثيرة ولا يمكن حصرها كلها لذا نذكر أهمها فيما يلي:

---

[15] – موسى مبارك خالد: "**صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، 2012- 2013، ص119.

[16] – علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة: "**مرجع سبق ذكره**"، ص146.

4. التزام الصدق والأمانة وتجنب الكذب والخيانة.
5. التخلي عن الظلم والغش وكتمان عيوب السلعة.
6. التخلي عن التسعير وهو أن بفرض الحكام سعر محدد في السوق.
7. تحريم الاحتكار، والتخلي عن الغرز، الخداع، في المعاملات.

- **استثمار المال في الطيبات وتجنب الخبائث:** الالتزام بمراعاة الحلال أمر واجب في كسب المال وفي إنفاقه على حد السواء، وسواء كان الإنفاق استهلاكا أو إنتاجيا فالضرورة أن يستثمر في الحلال أو الطيبات لقوله تعالى " ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث". الأعراف 157 .

❖ **الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان والغرم بالغنم:** هذه القاعدة تنطبق خاصة على استحقاق الربح فهناك فرق جوهري بين الأجر والربح فالأجر هو بيع بالمنفعة ويستحق بمجرد تقديم هذه المنفعة، أما الربح فيعتمد، على المخاطرة فإذا دخل عنصر من عناصر الإنتاج الى العملية الإنتاجية على أساس المشاركة في الربح الناتج ال على أساس الأجرة، فعليه أن يقبل المخاطرة أي أن يضمن ما قد حدث من نتائج سلبية ويتحملها مقابل استحقاقه لنسب من الربح إذا تحقق وهذا معنى الغنم بالغرم أي المشاركة في أخذ الغنم، إذا حمل لابد أن يكون مقابلا لتحمل الغرم أو الخسارة إذا حدثت.

❖ **استمرار الملك لصاحبه:** إن تمويل عملية إنتاجية في الاقتصاد الإسلامي يقتضي استمرار لصاحبها حتى ولو تغيرت أوصاف هذه الملكية وقد ترتب على مبدأ استمرار الملك هذا في نظر الفقهاء نتيجتين هامتين هما:

- إن رب المال في المضاربة وكذلك الشريك الذي لا يقدم عمال في شركة العنان كلاهما يستحق الربح بسبب استمرار الملك، لأن نصيبه في الربح يبقى قائما بسبب استمرار ملكه لرأس المال كله أو جزء منه.
- إن الخسارة إذا وقعت فهي نقصان في الملك، لذلك يجب أن يتحملها المالك وحدة لرأس المال أو لجزء منه، ففي شركة العنان فإن الخسارة توزع حسب حصص الشركاء في رأس المال بغض النظر كما اتفقوا عليه في كيفية توزيع الربح ودون أي اعتبار المدى مساهمة الشركاء في الإدارة، ولعل هذا المبدأ هو الذي يقدمه المفكر الإسلامي محمد باقر الصدر إذ يقول "إن النظرية الإسلامية بتوزيع ما بعد الإنتاج إنما تمنح الإنسان العامل كل الثروة التي أنتجها إذا كانت المادة الأساسية التي مارسها العامل في عملية الإنتاج ثروة طبيعية ال يملكها فرد اخر". غير أن هناك استثناء من مبدأ

استمرار الملك لصاحبه في التمويل الإسلامي وهو ما سوف نتطرق اليه في صيغة المغارسة التي يمتلك فيها الإنسان العامل جزءا من الأرض بسبب إعمارها.

❖ **ارتباط التمويل بالاقتصاد الحقيقي**: إن الملاحظ في صيغ التمويل الإسلامية يجد أن التمويل يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد أو بالإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئا جديدا الى المجتمع.

فإذا كان التمويل الربوي في أغلب الحالات يعتمد على ذمة المستفيد ويقدم على أساس قدرته على السداد، فإن التمويل الإسلامي يقدم على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسته ودراسة جدواه ونتائجه المتوقعة، أي أن التمويل يشمل معرفة الغرض منه وكيفية استخدامه ومدته لتفادي خطر عدم القدرة على السداد، ومصدر هذا السداد إن كان من المشروع نفسه أو من موارد أخرى وطريقة هذا السداد، ثم أخيرا تحديد المبلغ المطلوب وإنشاء العالقة التمويلية بين المتقاعدين.[17]

ثانيا: أنواع التمويل الإسلامي: يمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الإسلامي هما التمويل التجاري والتمويل المادي[18]:

❖ **التمويل المالي الإسلامي**: يعرف بأنه ذلك التمويل الذي يتضمن إلقاء عبء باتخاذ القرارات الاستشارية على الطرف العامل وحده وحصر دور المالك في وضع ما يملكه من نقود في المضاربة أو رض في الزراعة أو أشجار في المساقاة تحت تصرف الطرف الآخر دون أن تكون له الحق في اتخاذ الق ار ارت الإدارة والاستثمار، ما يدل أن التمويل المالي تمويل يتخذ فيه رب المال قراراه في إحدى الصورتين المواليتين:

- اختيار الطرف المدير الذي يقدم ادارته وخبرته ويقوم باتخاذ القرارات الاستثمارية والتجارية وتحديد الشروط العامة للعالقة ونوعيتها ومجال نشاطها الاستثماري وهذا واضح في حالة الحضارية.
- اختيار الأصل الثاني الذي سيتم استثماره بالإضافة الى اختبار الطرف المدير كما في المزارعة والمساقاة.

[17] – علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة: "مرجع سبق ذكره"، ص146.

[18] – عبد اللطيف طيبي: **"التطبيقات المتمايزة لتقنيات التدويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منضور العائد والمخاطرة"**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، 2008– 2009، ص– ص 17– 18

❖ **التمويل التجاري:** يعرف التمويل التجاري بأنه ذلك التمويل الذي يقوم فيه المالك بتحديد نوع السلعة وامتلاكها وتحضيرها طبقا للمواصفات المطلوبة من طرف اخر مع تحمل ما ينشأ عن ذلك من الالتزامات ومسؤوليات مرتبطة بتملكه للسعة واستفادته من أموال لديه نتيجة شروط مالية مسيرة للطرف الآخر لقاء ثمن يدخل فيه اعتبار الأرباح بالمال ومثالها الإجارة والبيع بالتقسيط.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التمويل التجاري يقوم على البيع في حين أن التمويل المالي هو تعاون بين أرس المال والعمل.

بالإضافة الى هذا النوع يوجد نوع اخر من التمويل في الاقتصاد الإسلامي قائم على التعاون والبر والإحسان، يسمى بالتمويل التعاوني أو التكافلي فالتعاون والبر والإحسان خصال حثت عليها الشريعة الإسلامية من أجل وحدة المجتمع ومحاربة الطبقية والفقر ونلمس هذا النوع من أنواع التمويل في أقوال الهبة والوقف، القرض الحسن.

المبحث الثاني: مؤشرات تنامي التمويل الإسلامي:

تحولت الصيرفة الإسلامية لظاهرة تكاد تكون كونية تماشيا مع اتساع الاهتمام بالإسلام سلبا أو إيجابيا، وتأثير المتزايد في الساحة الدولية على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية فلم تعد ظاهرة البنوك الإسلامية مقتصر في علم العالمين العربي و الإسلامي فقط بل أن الساحة الأوروبية تشهد في السنين الأخيرة تسابقا حديثا نحو الصيرفة الإسلامية وزادت في وتيرته اللازمة في وتيرته اللازمة المالية التي أدت الى الإفلاس العديد من عمالقة البنوك الرأسمالية في حين لم تصل هذه الأزمة للبنوك الإسلامية مما عزز التنافس العربي على هذه المصارف وانتقل قطاع الت مويل الإسلامي في أوروبا من النطاق الضيق الواسع فيما تأكد المؤسسات والبنوك العربية والأدوات الإسلامية بصورة متزايدة كخيرات تحويلية مهمة.

المطلب الأول: عوامل التمويل الإسلامي ومظاهر نجاحه:

أولا: عوامل نمو التمويل الإسلامي: هناك مجموعة من العوامل كانت وراء نمو التمويل الإسلامي هذه العوامل يمكن أن نلخصها كما يلي[19]:

[19] – علاء مصطفى عبد المقصود، أبو عجيلة: "**مرجع سبق ذكره**"، ص- ص107- 108.

- ❖ فوائض الحساب الجاري في البلدان الإسلامية البترولية بسبب ارتفاع أسعار النفط.
- ❖ الرغبة في انتشار نظم اجتماعية سياسية واقتصادية تقوم على أساس المبادئ الإسلامية وخاصة بعد ثورات الربيع العربي حسب وكالات التصنيف الائتماني "**شان درد اندب ورز**" وخبراء التمويل الإسلامي وصعود للقادة ذات التوجه الإسلامي وتبينهم التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية يعني اثبات جديدا لانتماءاتهم الإسلامية.
- ❖ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الواسعة وخاصة في دول شمال افريقيا حيث أن يعرض الدول تعتمد بشكل متزايد على دول الخليج في الحصول على المساعدات المالية، وحيث إن دول الخليج لديها أنظمة تمويل إسلامي متقدمة، فيمكن الاستفادة منها.
- ❖ وأيضا يرجع سبب النمو الى دول شمال افريقيا ويأتي من عدم الاستقرار السياسي في السنوات القليلة الماضية، والبيئة الاقتصادية العالمية الهشة التي عملت على تفاقم المشكلات المالية، ومن ثم كان طبيعيا أن تبحث الحكومات عن و سائل تمويل أخرى.
- ❖ النمو السكاني الكبير للمسلمين حول العالم والنظرة السائدة للتمويل الإسلامي كمنهج استثماري أقل مخاطرة.

ثانيا: مظاهر نجاح التمويل الإسلامي: تتمثل مظاهر نجاح التمويل الإسلامي من خلال ما يلي[20]:

- ❖ **نمو حجم النشاط**: أوضحت دراسة أعدتها إدارة الأبحاث والدراسات بالأمانة العامة التحاد المصارف العربية، حول نمو التمويل الإسلامي في البلدان العربية وفي العالم والتحديات التي تواجهه، أنه من المتوقع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية تطورا واسعا بدعم من منتجات أسواق المال، وتبني التكنولوجيا المالية لاسيما في ما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وانتشار منتجات جديدة للوصول الى قاعدة أوسع من العملاء. وأظهرت الدراسة السنوية حول التمويل التي أجرتها مجلة "***The Bankers***".

- "أن الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت الى 1،624 مليار دولار عام 2018 ، إذ أنها نمت بمعدل نمو سنوي قدر ب 7،59% وبحسب اتحاد المصارف العربية فقد شهد عام2018 نقلة نوعية في مصدر في الأصول الإسلامية حول العالم، حيث سجلت استراليا وأوروبا والولايات المتحدة أعلى نسبة خموني إجمال الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عالميا 20،2 % تليها اسيا 16،3 % ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال

[20] – اسيا سعدان، صليحة حماري: **"تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا"**، المؤتمر الدولي العالمي حول: الآزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان– الأردن، ديسمبر 2010، من الموقع: http://iefpedia.com يوم 2023/03/03، على الساعة 19:37.

افريقيا 6،3 % وتصدر بنك "*Zivoot katilim bank*" التركي قائمة أكثر المصارف الإسلامية نحو هذا العام بزيادة في الأصول بلغت 29،80%.

وتضمنت لائحة المصارف العشرة الأسرع في مصارف إيرانية ومصرفا من كل من بنجلاديش وتركيا، حيث تسيطر تلك المعارف على نسبة 34 %من مجمل الأموال الإسلامية حول العالم ما يدل على تركيز كبير في الأصول الإسلامية لدى مجموعة صغيرة من المصارف في العالم، كما ترتفع هذه النسبة الى 5،51 % لدى أكبر 20 مصرفا إسلاميا في العالم.

- **توجه المؤسسات المالية التقليدية الى تبني المعاملات المالية الإسلامية:** في ظل المنافسة التي فرضتها المؤسسات المالية الإسلامية خاصة البنوك وإن كل حجمها وخبرتها ضئيلتان مقارنة بالبنوك التقليدية، سارعت الكثير من البنوك سواء في الدول النامية أو المتقدمة الى إنشاء فروع لها خاصة بالمحملات الإسلامية أو نوافذ التعامل الإسلامي، كما قامت بعض البنوك بإنشاء بنوك إسلامية مستقلة عنها.
- **اثراء المنظمات الدولية المتخصصة وخبراء اقتصادي ين غربيين للتمويل الإسلامي:** أشاد كل من الصندوق الدولي والنقد الدولي للإنشاء والتعمير بتجربة الصيرفة الإسلامية بشكل خاص أثناء اللازمة العالمية الى جانب اهتمام الجامعات الأمريكية التي حقق أنشطة كبيرة في تدريس قضايا الاقتصاد الإسلامي، وأنشطة التمويل المرتبطة بالصيرفة الإسلامية لتلحق بها أوروبا حيث نجد إنجلترا رائدة فعال في هذا المجال، يوجد ثالثة جامعات متبينة فكرة الاقتصاد والاستثمار الإسلامي، وهناك جامعات كثيرة مثل جامعة "كنت" التي تعطي درجة الدكتوراه والماجستير في قسم المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية، وهناك أيضا جامعة "برمنجهام" التي أنتجت مؤلفات لغير المسلمين في المحاسبة والمراجعة في الإسلام، وعليه فإن ازدياد أعداد المؤسسات المالية الإسلامية في أوروبا والنمو في حجمها يعني الحاجة الى المزيد من العناصر البشرية المدربة التي تحتاج اليها هذه المؤسسات ، ونظرا للنقص في المؤسسات الأكاديمية التي تخرج العناصر المؤهلة فإن المؤسسات المالية الإسلامية تحتاج الى الاستعانة بدرجة أكبر الى برامج التدريب المكثف التي تستقل قدرات العاملين، كما أنها بحاجة للمساهمة في إنشاء المعاهد المتخصصة التي توفر الكوادر المؤهلة علميا والحاجة الى هذه الكوادر تشمل العناصر المتخصصة في المجالات المصرفية والاستثمارية والفنية، وأيضا الكوادر الشرعية ذات الخبرة في مجال الأعمال المصرفية والمالية.

المطلب الثاني: علاج التمويل الإسلامي لأهم المشاكل الاقتصادية:

أولا: علاج التمويل الإسلامي للتضخم بالتخلي عن الربا: ترجع أسباب التضخم في السوق الرأسمالي الى[21]:

- زيادة كمية النقود في الاقتصاد بما لا يتناسب مع الحجم الناتج القومي.
- زيادة كمية النقود المصرفية الناتجة عن سياسات التوسع في منع الائتمان.
- تناقضات سعر الصرف حيث لم يعد سعر الصرف معبر عن قيمة حقيقية لمعاملات المتبادلة.
- اتباع الحكومات لسياسات التمويل التضخمي بحجة التنمية ونظرا لنقص موارد التمويل الحقيقية يتم التمويل التضخمي لنجدة الاقتصاد من الركود.

أما علاج الأسهم للتضخم يكون بالطرق التالية:

- يبدأ علاج الإسلام للتضخم بتحريم الربا وبالتالي غل يد المصارف من التوسع فيمنح الائتمان وكذلك عمليات توليد النقود.
- تحريم الربا يعني أن الفائدة تساوي الصفر أي أن التوسع في الاستثمار عن طريق المشاركة أن يحد منه ارتفاع سعر الفائدة وإنما يحد منه فرص الربحية المتاحة في الصناعة، أي عندما يتعادل الإيراد الحدي مع التكلفة هذا سوف يؤدي الى تخصيص أمثل لموارد المجتمع حيث سيحصل كل عنصر إنتاجي على ثمنه الحقيقي الذي يعادل إنتاجيته مما سيعمل على كبح جماح التضخم.
- إن الاستثمار في ظل وجود سعر ثابت للفائدة محددة سلفا شوف نتيجة الى الاستثمار قصير الأجل وذلك لإمكان مقابلة مدفوعات هذه الفائدة، أما الاستثمار في الاستثمار في ظل المشاركة فإنه يتجه الى استثمار طويل ومتوسط الأمل ذلك ألنها تتم بعيدا عن ضغوط مدفوعات الفائدة وبالتالي انخفاض درجة المخاطرة ومن ثم يكون الإنتاج القومي معادلا لكمية النقود الموجودة في الاقتصاد وبالتالي سوف يحد هذا من عملية التضخم.

[21]- جلال جويدة القصاص: **"اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية (بتكوين) من منظور إسلامي"**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2019، ص- ص 166-167.

- إن التمويل الإسلامي يعمل على رفع معدلات الادخار الاختياري في مقابل الادخار الإجباري، حيث أن المسلم سوف يعمل على خفض معدلات للاستهلاك لصالح الادخار.
- تعمل مؤسسة الزكاة على الحد من التضخم عن طريق زيادة المنفعة الحدية لكل و حدة من وحدات النقود، حيث تنتقل الزكاة من طبقات نقل لديها المنفعة الحدية لوحدة القود الى طبقات ترتفع لديها المنفعة الجدية لوحدة النقود وهذا يؤدي الى التمثيل الأمثل لوحدة النقود لكل من وحدة المنفعة من جهة ووحدة المنفعة من جهة أخرى.

ثانيا: علاج التمويل الإسلامي من الركود بالتخلي عن الربا: السياسة النقدية التوسعية في السوق الإسلامي تختلف عن السياسية التوسعية في السوق الرأسمالية من بينها[22]:

- السياسة النقدية التوسعية في السوق الرأسمالي التي تتلخص في زيادة كمية النقود بما يؤدي الى خفض سعر الفائدة فيزيد الاستثمار ومن ثم يرتفع الدخل ويزيد الطلب الكلي، المشكلة هنا تتمثل في نشوء تضخم يستمر إلا أجل الطويل، والتمويل التضخمي يتم تمويله عن طريق خزينة وقروض عامة وإصدار نقدي ويتم تمويل ذلك من خلال زيادة الضرائب وخلافة أي من السياسة الانكماشية.
- أما السياسة التوسعية في السوق الإسلامي فتاتي عن تحويل حقيقي من حصيلة الزكاة، مع تخفيض سعر الفائدة الى الصفر في ظل نظام ال ربو ي ثم خفض للضرائب حيث في الظروف العادية ال ضريبة سوى الزكاة ومقدارها منخفض مع إعفاء الحد الأدنى من النصاب أي إعفاء الحد الأدنى من النصاب أي إعفاء رؤوس الأموال الصغيرة، بل أن هذه رؤوس الأموال الصغيرة يمكن تحويلها من بعض مصارف الزكاة مما يوسع في قاعدة المشروعات المغذية، هذا بالإضافة الى إعفاء عروض التجارة العابرة للحدود من الضريبة الجمركية بنسبة 100 %مما يزيد من المقدرة الذاتية للسوق الإسلامي على التمويل والإنتاج.

المطلب الثالث: معوقات التمويل الإسلامي

إن التمويل الإسلامي يواجه الكثير من التحديات التي تعترض حركته ليصبح منافسا متكافئا مع التمويل التقليدي، إذ يمكن القول أن التمويل الإسلامي بشكل مجرد نقطة في بحر القطاع المالي على مستوى العالم وإمكانياته واعرة فقطاع التمويل الإسلامي هو وسيلة لمزاولة الأعمال بما يتوافق مع أحكام الشريعة، فهو بديل أخلاقي للاستثمار يتمتع

[22]- جلال جويدة القصاص: **"مرجع نفسه"**، ص-167.

بالنزاهة والمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة الى أنه وسيلة تساهم في تنوع محافظ المستثمرين، ومن بين هذه التحديات أو المعوقات ما يلي[23]:

- **حاجة التمويل الإسلامي لتعزيز أسس الشفافية وإرساء بنية تحتية مناسبة:** حيث توجد فجوتان رئيسيتان في البنية التحتية وهي أن السوق الثانوي غير ملائم، ويحتاج الى التغير لتحقيق النمو المتواصل، كما أن هذه المسألة بحاجة الى الوقوف عندها وحل مبتكر حيث لا تتوفر أي مجموعة من المعايير المطبقة عالميا.
- **قلة الخبرات المتخصصة والكوادر والكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل الإسلامي:** حيث انها مازالت غير كافية، وهذا التحدي كبير أمام قطاع التمويل الإسلامي، فصياغة التمويل الإسلامي تحتاج في تطبيقها لنوعية خاصة من العاملين، لدرجة تجعل توافر هذه النوعية عقبة رئيسية تحول دون إمكانية تطبيقها، وذلك لأن أنظمة عمل هذه الصيغ يمثل بناءا فكريا خاصا مصدره التشريع والفقه الإسلامي، كما أن اليات العمل بها تختلف عن اليات العمل في الأنظمة التي تعتمد سعر الفائدة، الأمر الذي يستدعي ضرورة توافر كوادر مؤهلة تحيط بالقواعد والضوابط التي تحكم عمل هذه الصيغ.
- **افتقار التمويل الإسلامي لألية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار:** لأن ممارسة التمويل الإسلامي حاليا تقوم على محاكاة التمويل التقليدي مما يجعله عرضة للأزمات المالية، الى جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد الية عمل هذا القطاع، التي من شأنها اخراج هذه الصناعة من مازقها. فالإبداعات تأخذ مكانها في شتى أنحاء العالم، وفي المراكز المالية العالمية، لذلك فمن الضروري وضع معايير لصيغ التمويل الإسلامي حتى نجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، وعندما يحصل القطاع على مقدار كبير حاسم، فسوف يحقق تلك المعايير المالية.

[23] – علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة: **"مرجع سبق ذكره"**، ص 187.

المبحث الثالث: الاطار النظري لصيغ التمويل الاسلامي.

من خلال هذا المبحث نتطرق الى أهم منتجات البنك الإسلامي من صيغ التمويل هناك العديد من صيغ التمويل البنكي الإسلامي فهي تشترك في نقطة محددة ألا وهي الخضوع لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها يهدف التوظيف الحلال في الميادين والمشروعات المباحة وتنوعها لما يضمن عائد ملائم ومخاطر أقل، ورغم ما تحتله هذه الصيغ من أهمية اقتصادية بالغة إلا أنها لا تخلو من المخاطر التي تعرض سير العملية التمويلية.

المطلب الأول: أنواع صيغ التمويل الإسلامي:

على الرغم من كثرة التبويبات التي وضعها الباحثون حول صيغ التمويل الإسلامي، إلا أن التبويب الأكثر أهمية هو تبويبها بحسب صفة وطبيعة هذه الأساليب.

أولا: صيغ التمويل القائمة على المشاركة.

1. **المضاربة:**

✓ **تعريف المضاربة:**

- **لغة:** المضاربة مشتقة من الضرب ويعني السير، يقال الضرب في الأرض يعني سار فيها يبتغي الخير الرزق وهذا مقتبس من قوله تعالى "وإذا ضربتم في الأرض" النساء 101 .

أي سافرتم وقوله تعالى "لا يستطيعون ضربا في الأرض" البقرة 273، أي يستطيعون السعي والعمل في الأرض ابتغاء الرزق والضرب يقع على جميع الأعمال ضرب فالأرض وفي التجارة وفي سبيل الله ومنه ضربه في المال.

- **اصطلاحا:** هي عقد موقع بين مستثمر كطرف أول يسمى رب المال بذل المال ومستثمر يقوم بالعمل اللازم ويقدم خبرته بالاستثمار هذه الأموال يسمى المضارب في عملية تشغيلية مطابقة للشريعة الاسلامية.

ويمكن تعريفها أنها عقدين اثنين يتضمن أن يدفع أحدهما للآخر مالا لا يمتلكه ليتاجر فيه لجزء شائع معلوم من الربح، كالنصف أو الثلث أو نحوهما بشرائد مخصومة فهي إذا نوع شركة في الربح[24].

[24] – محمد عبد الله شاهين: "**التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية**"، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، الطبعة الأولى، 2017، ص136.

الشكل رقم01: يمثل عقد المضاربة:

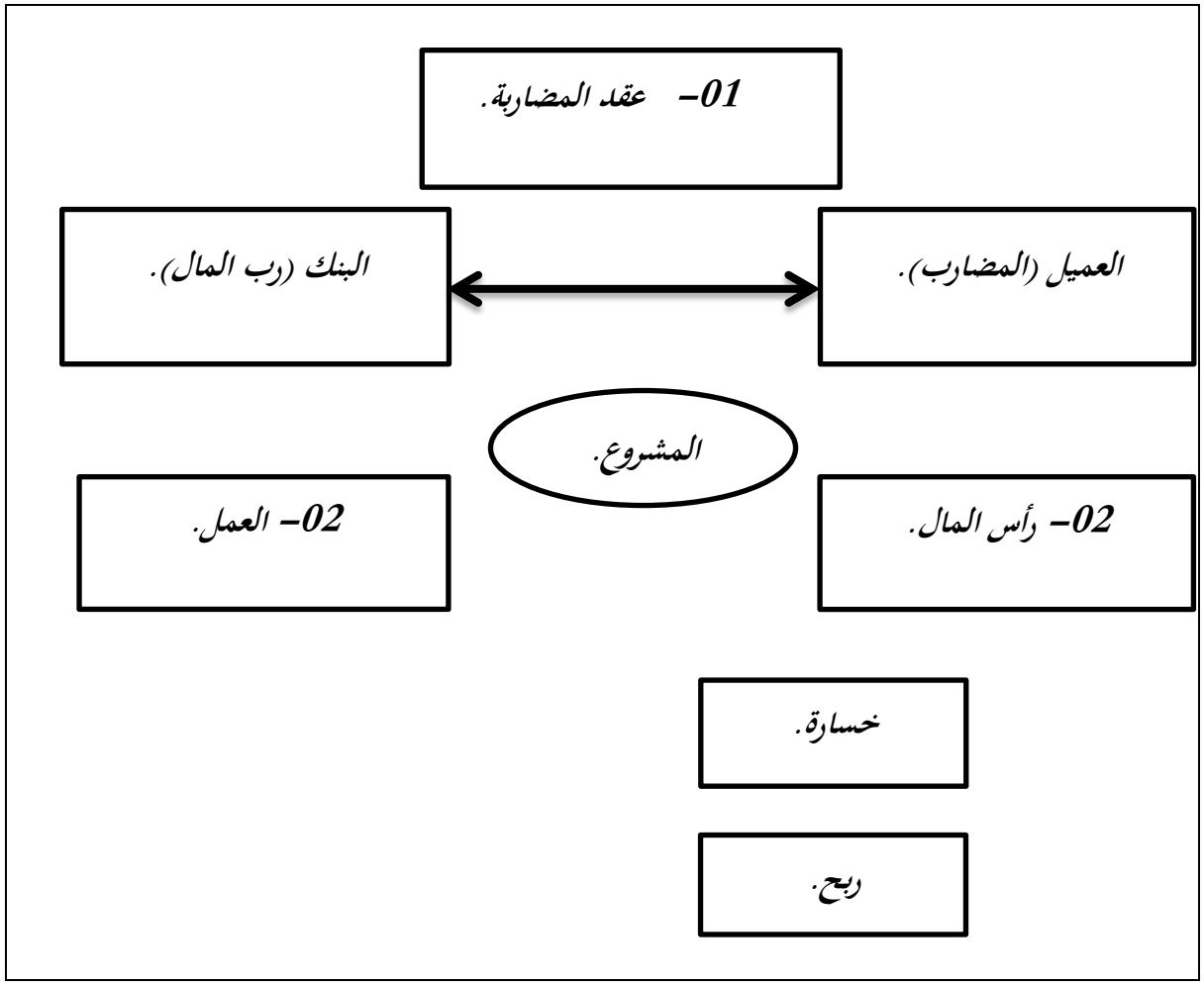

Source*: *cosse broquet,G la finance islamique, danger le thotocopillaged tue le livre, paris, 2012, p 51

- ✓ **مشروعية المضاربة:** أجمع فقهاء المسلمين على مشروعية المضاربة ولقد ثبتت أدلة مشروعيتها في الكتاب والسنة والإجماع.
- **مشروعية المضاربة من القران الكريم:** لقوله تعالى: "واخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله " المزمل 20. ولفظ المضاربة مأخوذ من الضرب في الأرض والسعي والمشي فيها انتقاء فضل الله.
- **مشروعية المضاربة من السنة النبوية الشريفة:** لقد ورد عن صهيب رضي الله عنه أن النبي (ص) قال: "ثلاث فيهن البركة: البيع الى أجل، والمقارضة، وخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع".

- **مشروعية المضاربة من الإجماع:** أجمع علماء المسلمين وفقهائهم على إباحة عقد المضاربة لما ورد من النصوص العامة التي أباحت التجارة والسعي في الأرض والضرب فيها طلبا للرزق والتي تدخل المضاربة فيها، وبما اقره الرسول الكريم (ص) لأفعال الصحابة ولحاجة الناس الشديدة لها.[25]

✓ **شروط عقد المضاربة:** تنقسم شروط عقد المضاربة الى ثلاث أقسام رئيسية[26]:

- **الشروط المتعلقة برأس المال:**

❖ أن يكون من الأشخاص أي النقود وما يقوم مقامها.

❖ أن يكون معلوما لكل من رب المال والمضارب.

❖ أن يكون دينا في الذمة عند جمهور الفقهاء، وأجاز ذلك بن القيم بينما أجار أحد الفقهاء المعاصرين ذلك أن كان الميسر ومنعه عن العسر.

❖ أن يسلم رأس المال للمضارب.

- **الشروط المتعلقة بالعمل:**

❖ اختصار العمل على المضارب: انفراد المضارب بالعمل وعدم مشاركة رب المال في عمل المضاربة، وذلك لكي يتمكن المضارب من تأدية عمله بحرية.

❖ أن يكون مجال العمل هو التجارة: إن مجال المضاربة هو التجارة، أي تحقيق الأرباح من خلال عمليات البيع والشراء فقط.

❖ عدم تضييق المال على المضارب: يجب على رب المال عدم التضييق على المضارب بما يتمتع تحقيق الربح، فأصل المضاربة هو إطلاق وتمكين يد المضارب في المال.

- **الشروط المتعلقة بالربح:**

❖ أن يكون الربح شائعا: يجب أن يكون الربح نسبة شائعة بين رب المال والمضارب كأن تحدد بالنصف أو الثلث أو الربح.

❖ أن يكون الربح معلوما: الربح هو هدف عقد المضاربة وقصده، لذلك يجب أن تكون حصة رب المال والمضارب معلومة بالأجزاء وليس بالمقدار أي كنسبة مؤونة من الربح.

---

[25] – سامر رافع زكانه: "**أساليب خلط مال المضاربة في المصارف الإسلامية**"، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص- ص 21-22.

[26] – ياسر نصر الله محمد: "**أيديولوجية الاقتصاد الإسلامي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 2017، ص158.

❖ أن تكون الربح مختصا بالمتعاقدين ان الربح الناتج عن عقد المضاربة هو حصيلة وثمرة ما قدمه رب المال من المال والمضارب من جهد وبذلك فالربح يجب أن يكون مختصا بينها دون غيرهما.

❖ أن يكون الربح مشتركا بين المتعاقدين ومعناه أن يحصل كل من رب المال والمضارب على حصة من الربح فال يأخذ أحدهما الربح كله دون الآخر.

✓ **أنواع المضاربة:** يمكن تقسيم المضاربة الى نوعين رئيسين هما[27]:

- **أقسام المضاربة من حيث القيود أو الشروط:**

❖ **المضاربة المطلقة:** وهي المضاربة المفتوحة لا يقيد فيها رب المال العميل بقيود مثل ممارسة المضاربة في نشاط اقتصادي بعينه، أو ممارسة مع أشخاص محددين يتعامل معهم، أو فترة زمنية محددة قيم ممارسة المضاربة فيها وغيرها من القيود التي يراها رب المال، كفيلة يحفظ ماله وتأمين مخاطر هلاك المال.

❖ **المضارب المقيدة:** وهذا النوع من المضاربات يضع فيه رب المال قيودا وشروط تقيد حركة العميل في إجراء أعمال المضاربة سواء كانت قيودا انتصل بالنشاط الاقتصادي الممارس فيه عملية المضاربة أو المكان أو الزمان أو المكان أو الأفراد الذين سوف تتصل أو تتعلق بهم عملية المضاربة، ويشترط لصحة لهذه القيود أن تكون هناك فائدة معينة من ورائها وليس إحداث ضررا بالمضارب.

- **أقسام المضاربة من حيث عدد الأطراف المشاركة بها:**

❖ **المضاربة الثنائية:** وهي المضاربة التي يكون فيها رب المال طرف أو شخصا واحدا ويكون المضارب طرفا أو شخصا واحد.

❖ **المضاربة الجماعة (المشتركة):** وهي المضاربة التي يكون فيها أحد الأطراف أو كالهما أكثر من جهة أو شخص واحد كأن يكون في عملية المضاربة رب مال واحد وأكثر من مضارب أو عكس ذلك، أو أن يكون هناك أرباب مال ومضاربين في عملية مضاربة واحدة.

[27]- سامر رافع زكانة: **"مرجع سبق ذكره"**، ص35.

2. المشاركة:

✓ تعريف المشاركة[28]:

- **لغة:** تعني الاختلاط أو خلط الملكين أو مخالطة الشريكين واشتراكهما في شيء واحد، ويكون الشيء بينهما ال ينفرد به أحدهما.
- **اصطلاحا:** المشاركة هي عقد بين متشاركين في رأس المال والربح، وتعني أيضا اشتراك شخصين أو أكثر إما في المال أو العمل، أو فيهما معا بهدف انجاز عملية معينة واقتسام العوائد والناتج بحسب حصة كل واحد سواء في المال أو العمل.

وأيضا قيل أن المشاركة هي صورة من المضاربة ذلك أن الفرق الأساسي بين الصيغتين أنه في حالة المضاربة يتم تقديم رأس المال من قبل صاحب المال وحدد أما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم في الطرفين.

وهذا يعني أيضا ال يسلم من المناقشة فالمضاربة نوع شرعه في الربح ومن ثم فالمشاركة أصل أو جنس والمضاربة فرع أو نوع منه.

✓ مشروعية المشاركة: يستند على مشروعية المشاركة بالكتاب والسنة والإجماع[29].

- **مشروعية المشاركة من القران الكريم:** لقوله تعالى: "ضرب لكم مثال من أنفسكم هل ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم، فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم كذلك نفصل الآيات لقوم يعقلون" الروم 28.
- **مشروعية المشاركة من السنة النبوية الشريفة:** فقد جاء عن أبي هريرة رضي هللا عنه على جوان المشاركة أو الشركة، وإن كانوا قد اختلفوا حول حكم بعض أنواعها وتعامل الرسول (ص) بها والصحابة رضوان الله عليه، و تعامل بها كافة المسلمين الى يومنا هذا من دون نكر، وبذلك حصل إجماع المسلمين على جواز المشاركة واعتمدت كأحد أشكال المعاملات المالية.

---

[28]- خولي رابح، حساني رقية: "**أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص109.

[29]- خولي رابح، حساني رقية: "**مرجع سبق ذكره**"، ص112.

الشكل رقم02: يمثل عقد المشاركة.

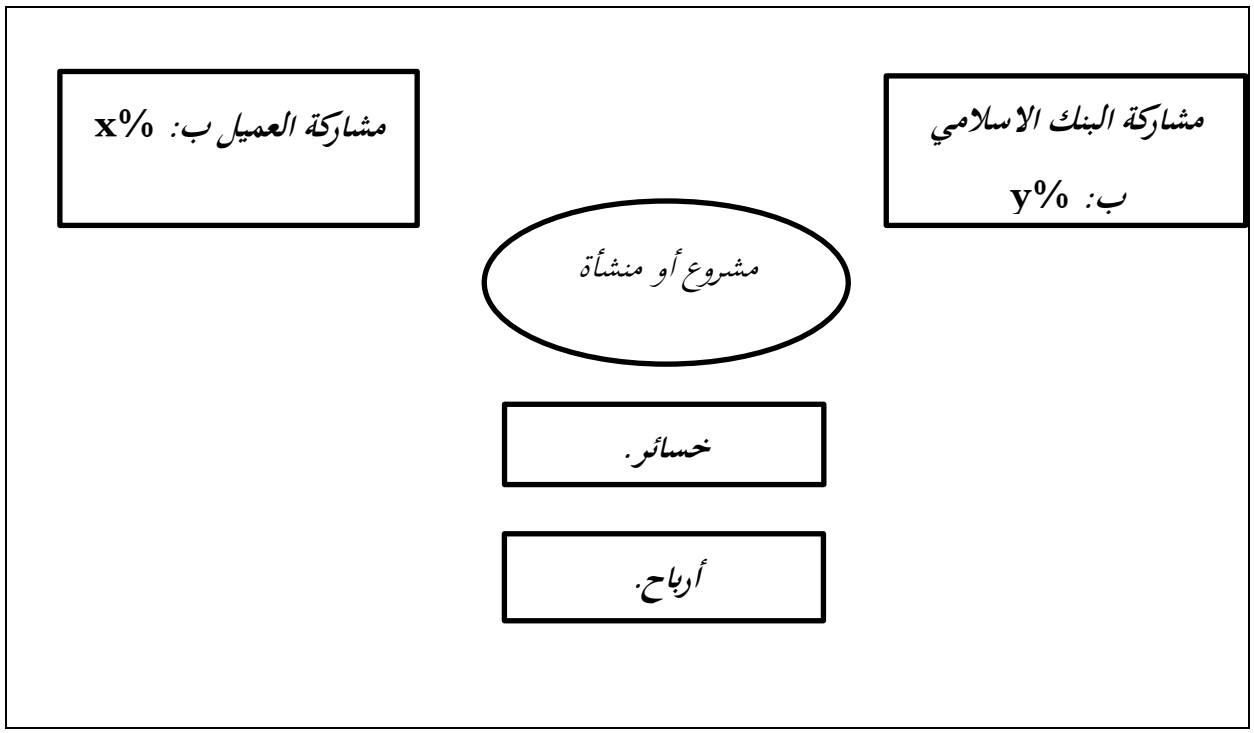

***Source**: cosse broquet,G la finance islamique, danger le thotocopillage tue le livre, Paris, 2012, P55.*

✓ **شروط عقد المشاركة:** اتفق الفقهاء على بعض شروط المشاركة واختلف في بعضها الآخر، وهذه الشروط بالإضافة الى أهلية العاقدين هي[30]:

- أن يكون أرس المال المشاركة من النقود عند جمهور العلماء، وأجاز المالكية في قول لهم أن يكون لرأس المال من العروض وهو رأي أغلب الفقهاء المعاصرين، ويجب أن يكون معلوما وموجودا بالإنفاق.
- أن يكون تقسيم الربح حسب حصص رأس المال تفاوت الشريكان أو الشركاء في العمل أم تساويا وذلك عند المالكية بينما يرى الطنابلة والكندر من الفقهاء المعاصرين أن يكون ذلك حسب الاتفاق لأن العمل له حصة في الربح.
- أن يكون نصيب كل شريك من الربح جزءا شائعا لا مبلغا مقطوعا.
- أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في رأس مال الشركة عند جميع الفقهاء.

[30] – سليمان ناصر: **"تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية "، جمعية التراث، الجزائر، الطبعة الأولى،2002**، ص101.

- أن يكون يد كل شريك يد أمانة في أموال الشركة فلا يضمن إلا حين التقصير أو التعدي.

✓ **أنواع المشاركة[31]:**

- **المشاركة الدائمة:** وهي تعني قيام البنك الإسلامي الاشتراك مع شخص أو أكثر في مشروع تجاري معين، كان يكون مصنعا، أو مبنى أو مزر عن أغيرها من مجالات الاستثمار المختلفة وذلك عن طريق التمويل في المشروع المشترك فيتفق كل واحد من الشركاء تصيبه من أرباح ذلك المشروع، وتكون المحاسبة. للخسائر والأرباح بعد نهاية كل سنة مالية، في نوع ليتجر في نوع من أنواع التجارة أو في عموم التجارات.
- **المشاركة على أساس الصفقة المعينة:** وهي المشاركة التي تخص عملية تجارية تنتهي بإنهاء هذه الصفقة بحيث يشترك البنك بتمويل هذه الصفة بنسب معينة، ثم يقتسمان الربح حسب هذه النسب وهي تتم عادة في الأجل القصير لأنها توجه لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير وتحويل رأس المال العامل.
- **المشاركة المنافسة أو المنتهية بالتمليك:** وهي المشاركة التي يتم فيها تحديد تصب كل من البنك والعميل في رأس مال المشروع، وعندما يبدأ هذا المشروع في تحقيق الأرباح بتنازل البنك تدريجيا عن حصة في رأس المال ببيعها الى العميل، الى أن يصبح هذا المشروع بعد مدة معينة يتفق عليها، مملوكا بأكمله من طرف العميل، بمعنى أن الشركة المتناقصة هي شركة بين اثنين من الشركاء تنتمي بالتمليك لأحدهما.

ثانيا: صيغ التمويل الزراعي.

1. المزارعة:

✓ **تعريف المزارعة[32]:**

- **لغة:** المزارعة في اللغة مفاعلة من الزرع، جاء على لسان العرب مزرع الحب بزرعه زرعا وزراعة بذرة...وقيل الزرع نبات كل شيء يحرث".
- **اصطلاحا:** وهي دفع أو تقديم عنصر الأرض الى العامل الزراعي على أن يكون الإنتاج بينهما فالمالك يقدم الأرض والبذور ويقوم الثاني بالعمل والانتاج على أن يتفق على نسبة لكل منهما.

[31]- ياسر نصر الله محمد: "**مرجع سبق ذكره**"، ص194 .

[32]- ياسر نصر الله محمد: "**مرجع سبق ذكره**"، ص194.

✓ **مشروعية المزارعة:**

وقد ثبتت مشروعية المزارعة بالنسبة نحن أبي هريرة رضي هللا عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه، فإن أبى فليمسك أرضه" وما روي نافع أن عبد الله بن عمر رضي هللا عنه أخبره أن الرسول صلى هللا عليه وسلم عامل خبير بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع، فكان يعطي أزواجه مائة وسق ثمانون وسق ثمر وعشرون وسق شعير، فقسم عمر خبير فخير أزواج النبي أن يقطع لهن من المال والأرض أو يمضي لهن فمنهن من اختارت الأرض وضمن من اختار الوسق[33].

✓ **الشروط عقد المزارعة:** تتمثل من خلال[34]:

- يشترط في الأرض أن تكون قابلة للزراعة وأن يتيح صاحبها الفرصة للم ازرع للعمل فيها دون أي عوائد كما يشترط فيها أن يكون ما سيزرعه الم ازرع فيها معلوم لصاحب الأرض.
- يشترط بيان نوع البذر الذي سيدر في الأرض لتنميته، ويجوز أن يقسم البذر من صاحب الأرض ومن المزارع.
- يشترط اشتراك الطرفين في ناتج المزارعة وأن تكون حصة كل منهما نسبة شائعة فلا يصح اشتراك أحد الطرفين بقدر معلوم من الناتج.
- تبطل المعاملة إذا كانت حصة أحد الطرفين عبر الناتج الذي قدمته الأرض، وذلك أن المزارعة لا تعتبر من الإيجارات المطلقة، وإنما هي إجارة لقاء ناتج الأرض.
- يقسم ناتج الأرض بين طرفين بالنسبة التي يتفقان عليها وإذا لم تخرج الأرض شيئا فلا يحصل أن من الطرفين على شيء.
- يلتزم المزارع بالقيام بكل عمل يحتاج الزرع اليه للنماء وإما الآلات والبذور فيقدمها أحد الطرفين ويزاد حصته في الناتج لأن ذلك ليس من عمل ما يحتاج اليه بجزء معلوم من ثمره.

✓ **أشكال المزارعة:** من بينها:

- تقوم الجهة الحمولة بشراء أراضي زراعية ثم يدفعها للمزارعين لزراعها مقابل حدية من المحصول.

---

[33] – قيصر عبد الكريم الهيني: "**أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية**"، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، 2002، ص114.

[34] – محمد محمود المكاوي: "**البنوك الإسلامية، النظرية، التطبيق، التطوير**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص191.

- تقوم الجهة المحمولة بتنوير البذور والسماء عن طريق لزراعتها مقابل حصة مقابل حصة من المحصول أو سداد ثمنها نقدا عند جني المحصول.
- كما يمكن أن تقوم الجهة الحمولة بشراء المحصول عن طريق بيع السلم.[35]

2. المساقاة:

✓ تعريف المساقاة:

- **لغة:** المساقاة مأخوذة من السقي، وذلك بأن يقوم شخص على سقي النخيل والكرم ومصلحتها ويكون له جزء معلوم.
- **اصطلاحا:** المساقاة أن يدفع الرجل كرمه أو حائط نخله أو شجر تينه أو زيتونة أو سائر مثمرة شجرة كمن يكفله القيام بما يحتاج اليه من السقي والعمل على أن ما أطعم هللا من ثمرتها فبينهما نصفين أو على جزء معلوم من الثمرة.[36]

✓ **مشروعية المساقاة:** هو نفسه دليل مشروعية المزارعة عند أغلب الفقهاء أي بالإجماع فقد روي البخاري حديث بن عمر رضي الله عنه عن أهل خبير برواية أخرى، فهي أن الرسول صلى الله عليه وسلم ساقاهم على نصف ما تخرجه الأرض والثمرة.[37]

✓ **شروط عقد المساقاة:** من أهم شروط عقد المساقاة:

- أن يكون الناتج مساعا والعائد محددا بنسبة من إجمالي هذا المشاع.
- أهلية المتعاقدين للقيام بهذا العمل.
- أن تكون المساقاة على شجر محدد ومعلوم حتى ال يحدث خالف عليه وعلى اقتسام ناتجه.[38]

✓ **أشكال المساقاة:** أهم هذه الأشكال ما يلي[39]:

---

[35]– حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف: **"تمويل المشروعات المخبرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص264.

[36]– حمد بن عبد الرحمان الجنديل، إيهاب حسين أبو دية: **"الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي"**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص279.

[37]– ياسر نصر الله محمد: **"مرجع سبق ذكره"**، ص191.

[38]– محمد محمود المكاوي: **"مرجع سبق ذكره"**، ص195.

[39]– فليح حسن خلف: **" البنوك الإسلامية"**، دار جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006، ص364.

- أن تكون الأرض والأشجار والمستلزمات من قبل أحد طرفي المساقاة والعمل من الطرف الآخر.
- أن تكون الأرض والأشجار من قبل أحد طرفي في المساقاة، والمستلزمات والعمل من طرف الآخر.
- أن تكون الأرض والأشجار والعمل من طرف والمستلزمات من الطرف الآخر.
- أن تكون المستلزمات من طرف والأرض والأشجار من طرف اخر، والعمل من طرف ثالث.
- يمكن أن تتحقق المساقاة بالاشتراك في الأرض والأشجار والمستلزمات والعمل.

الجدول رقم04: أوجه المقارنة بين المزارعة والمساقاة.

المزارعة.	المساقاة.
✓ نصيب الطرفين من الناتج يكون متفق عليه بنسب معلومة. ✓ تحديد مدة معلومة للعقد تكون كافية التمام الزرع ونموذجه. ✓ أن تكون الأرض محل العقد معلومة وصالحة للزراعة وأن يتم تسليمها للمزارع. ✓ الوصف الدقيق للبذور والمستلزمات وتحديد من الذي يقدمها.	✓ تعيين نصيب طرفي العقد من الناتج بنسبة معلومة. ✓ أن تكون مدة العقد معلومة فإنه إن لم تحدد كان العقد الى وقت نضوج الثمر وجنيه. ✓ أن يكون الشجر موضوع العقد معلوما ومثمرا. ✓ أن يكون العمل الموسمي على الفلاح (الساقي) أما الأعمال الثابتة التي لا تنكر فإنها على المالك.

المصدر: قيصر عبد الكريم الهيتي: "أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، 2002 ،ص22.

3. المغارسة:

✓ **تعريف المغارسة[40]:**

- **لغة:** المغارسة مفاعلة من الغرس.
- **اصطلاحا:** عرف ابن رشد المغارسة كما يلي: فهي عند مالك بأن يعطي الرجل أرضه لرجل على أن يغرس فيه عدد من الثمار معلوما فإذا استحق الشريكان للغارس جزء من الأرض متفق عليه.

✓ **مشروعة المغارسة:** استدل الإمام ابن جزم على مشروعية المغارسة بدليل مشروعية المزارعة وقال:" وبرهان ذلك ما ذكرناه في أول كلامنا في المزارعة من إعطاء الرسول (ص) خبير اليهود على أن يعملوها بأنفسهم وأموالهم ولهم نصف ما يخرج منها من زرع أو ثم، ونصف ما يخرج منها هكذا مطلقا" ويرى ابن حزم أن هذا اللفظ مطلق وعام يشمل ما يخرج من الأرض بالعمل من شجر و ز رع وأي شيء.[41]

✓ **شروط عقد المغارسة:** يشترط المالكية في المغارسة خمسة شروط[42]:

- أن يغرس العامل في الأرض أشجار ثابتة الأصول دون الزرع والبقول.
- أن تنفق أصناف الشجر، وتتقارب في مدة إطعامها إثمارها فإن اختلفت اختلافا بينا لم يجز.
- أن لا يكون أجلها الى سنتين كثيرة، فإن ضرب لها أجل الى ما فوق الإطعام لم يجز وإن كان دون الإطعام جاز، وإن كان له الى الإطعام فقولان.
- أن يكون للعامل حقه من الأرض والشجر، فإن كان له حظه من أحدهما خاصة لم يجزأ إلا أن بكل له مع الشجر مواضعها على الأرض دون سائر الأرض.
- إن لا تكون المغارسة في أرض محبسة موقوفة إلا أن المغارسة كالبيع.

---

[40] – ياسر نصر الله محد: "**مرجع سبق ذكره**"، ص205.

[41] – محمد محمود المكاوي: "**مرجع سبق ذكره**"، ص197.

[4242] – سليمان ناصر: "**مرجع سبق ذكره**"، ص122.

ثالثا: صيغ التمويل القائمة على البيوع

1. المرابحة

✓ **تعريف المرابحة:**

- **لغة:** من الربح بكسر الراء أو الربح بالتحريك أي بفتح الراء والياء والربح والرباح بفتح الراء بمعنى الناء في التجر، وهو اسم لما ربحه واربحته على سلعة أي أعطيته ربحا.
- **اصطلاحا:** المرابحة هي بيع بمثل الثمن الأول وزيادة ربح معلوم متفق عليه بين المتعاقدين[43].

والمرابحة كصيغة إسلامية تعني بيع سلعة معلومة بسعر يغطي التكاليف زائد هامش ربح متفق عليه بين البائع والمشتري[44].

الشكل رقم 03: عقد المرابحة.

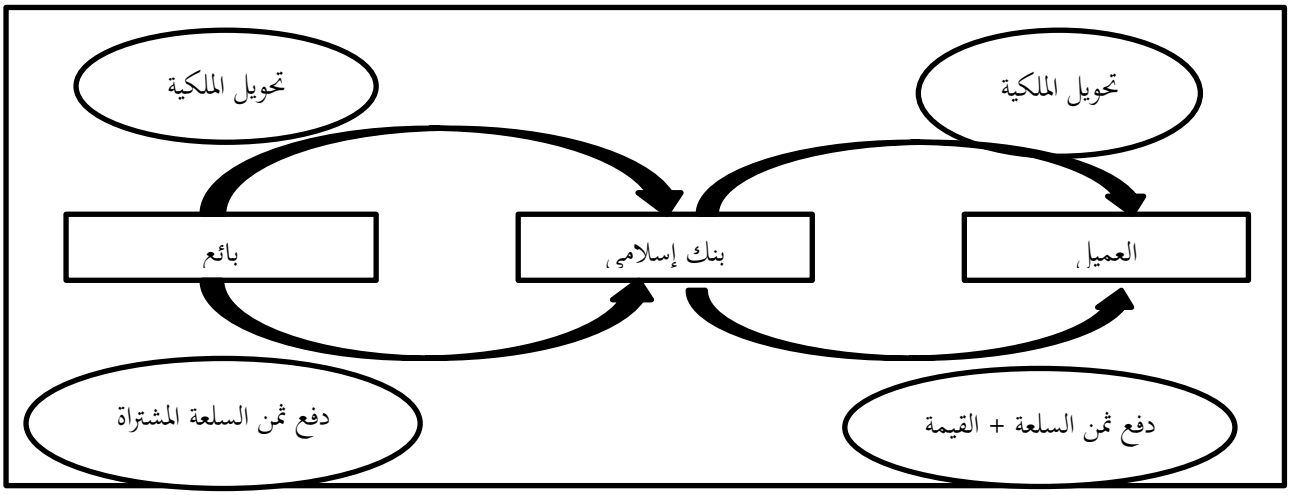

المصدر: رقية عبد الحميد شرون: "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، ص109.

[43] – أحمد سالم ملحم: **"بيع المرابحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص25 .

[44] – عمار درويش: **"الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي"**، مجلة الدراسات الإسلامية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، العدد 12،2020، ص296.

✓ **مشروعية المرابحة:**

- **مشروعية المرابحة من القران الكريم:** استدل الفقهاء بمشروعية المرابحة من الكتاب بعموميات البيع كقوله تعالى "وأحل هللا البيع وحرم الربا" البقرة 275 .
- **مشروعية المرابحة من السنة النبوية الشريفة:** استدلوا الفقهاء على مشروعية المرابحة من السنة بعموميات الأحاديث الدالة على حل البيع كقوله صلى الله عليه وسلم عندما سئل أي كسب أطيب فقال "عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور" وقوله صلى الله عليه وسلم "إنما البيع عن تراشي" وقالوا إن المرابحة عقد من عقوده.
- **مشروعية المرابحة من الإجماع:** أن الناس قد توارثوا هذه البيعات المرابحة وأخواتها في سائر الإعصار من غير نكير وذلك اجماع على جوازها[45].

✓ **شروط عقد المرابحة:**

- بيان جميع مواصفات السلعة وعدم إخفاء عيوبها.
- بيان سعر السلعة الأصلي الذي اشتراها به البائع أساسا وتم إضافته عليها من خلطة، كالنقل والتخزين والضرائب.
- أن يكون البيع بالسلعة عرضا مقابل نقود، وال يجوز بيعه النقود مرابحة أو سلعة بمثلها، لكن يجوز بيان مقدار الربح الذي يحدد كنسبة من ثمن السلعة وتكاليفها أو كقيمة نقدية.
- بيع عملة بعملة أخرى مراجحة كبيع الدينار الجزائري مقابل الدينار الأردني مرابحة.
- بيان كيفية تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري للبائع، وكيفية نقل ملكية السلعة من قبل البائع للمشتري[46].

✓ **أنواع المرابحة:** يمكن تقسيم بيع المرابحة وحسب طبيعة عملية المرابحة الى ما يلي[47]:

- **المرابحة البسيطة:** وهي التي تتكون من طرفين هما: البنك والعميل، حيث يشتري البنك السلع دون الحاجة الى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها للبيع بالمرابحة بالثمن الأول وربح يتفق عليه، أي البيع يمثل الثمن الأول وزيادة في ربح معلوم. فبيع المرابحة هو البيع الذي يشترط فيه أن يكون ما يتم بيعه ملكا للبائع.

---

[45] – أحمد سالم ملحم: **"مرجع سبق ذكره"**، ص31.

[46] – زهير بن دعاس، عويس أمين: **"صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي"**، جامعة المسيلة، العدد 4، 2018، ص03.

[47] – رقية عبد الحميد شرون: **"إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية"**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2018، ص10.

- **المرابحة الحركية (المرابحة للأمر بالشراء):** تعتبر هذه الوسيلة التمويلية تكملة لما ال يمكن تحويله بطريق المضاربة والمشاركة، حيث يمكن تعريف هذا النوع من البيوع بما يلي:

هو البيع الذي يتفاوض ويتفق فيه شخصان ثم يتواعدان على تنفيذ هذا الاتفاق الذي يطلب بموجبه أحدهما (وهو الأمر) من الآخر (وهو المأمور) أن يشتري له سلعة معينة أو موصوفة وبعده بتربيحه في هذه السلعة مع جواز تسمية قدر أو نسبة الربح على أن يعقدا على ذلك بيعا جديدا، إذا اختار الأمر إمضاء الاتفاق عند تملك المأمور للسلعة.

2. بيع السلم:

✓ تعريف بيع السلم:

- **لغة:** يقال أن السلم بمعنى أسلم الشيء اليه أي دفعه له، كما يعني السلف أي تقديم وتسليم المال، وهذا يعني أنه بيع أجل، إلا أن المؤجل هو السلعة المباحة والحاضر هو الثمن الذي يتم دفعه لبائع السلعة، أي أن السلم يتضمن مبادلة سلعة بثمن وهو بذلك يعتبر عقد بيع ويطلق عليه عقد بيع سلم[48].
- **اصطلاحا:** يعرف السلم على أنه عقد بيع حيث يقوم المشتري بالدفع المسبق مقابل السلعة حيث يتم دفع المبلغ كاملا، وعند تاريخ معين يتم تسليم البضاعة للمشتري، فالسلع هنا يجب ألا تكون حاضرة في وقت ابرام عقد السلم لكن يجب أن يمكن التحقق منها، أي يتم تحديدها ووصفها بدقة من حيث النوع والحكم كما يجب أن تكون للاستبدال يمكن للطرفين الإنفاق على تأجيل التسليم لموعد اخر، أو أن يقوم البائع باسترجاع التسبيق المدفوع له بدون أي زيادة أو نقصان[49].

✓ مشروعية السلم: ثبتت مشروعية السلم بالكتاب والسنة والإجماع:

- **مشروعية السلم من القران الكريم:** لقوله تعالى: "يا أيها الذين امنوا أذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه" البقرة 282، قال ابن عباس رضي الله عنه: أشهد أن السلف حسنة الى مسمى قد أحله الله في كتابه وإذن فيه ثم قرأ "يا أيها الذين امنوا إذا تداينتم" وفي رواية لإلمام الشافعي أن ابن عباس رضي الله عنه قال: نزلت في السلم.

[48] – الهام جهاد صالح: "**بيع السلم كأداة تحويل في المصارف الإسلامية**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص 12.

[49] – رقية عبد الحميد شرون: "**مرجع سبق ذكره**"، ص114.

- **مشروعية السلم من السنة النبوية:** روي ابن عباس رضي الله عنه قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في التمر السنتين والثالث فنهاهم وقال: "من أسلف فليسق في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم" ووجه الدلالة من الحديث اقراره مع الله لهذا التعامل الذي وضع له مجموعة من الضوابط التي البد من التقيد بها، فعل الحديث على الجواز.
- **مشروعية السلم من الإجماع:** يجوز للمسلم أن يدفع مقدار من المال حالا ليستلم في مقابله صفقة بعد أجل معين وهو المعروف في الفقه الإسلامي بعقد السلم تعديلات وشروطا ليتفق وما تتطلبه في المعاملات[50].

✓ **شروط عقد السلم:**

- أن تكون السلعة من الأموال التي يمكن تعيينها بالوصف كالقمح أو التمر.
- أن تكون السلعة من النوع الذي يكون موجودا في العادة في الوقت الذي يتم تحديده للتسليم.
- أن يتم وصف المبيع بدقة في العقد، من حيث النوع والسلعة والمقدار ووقت ومكان التسليم.
- دفع الثمن في مجلس العقد.
- أن لا يشترك المبيع مع الثمن في علة ربوية، فلا يجوز اسلام التمر بالتمر مثال ويجوز السلم في كل شيء إذا توفرت جميع الشروط[51].

✓ **أنواع عقد السلم:**

- **بيع السلم البسيط:** وهو الذي يتم بموجبه قيام البنك الإسلامي بدفع ثمن السلم للمتعامل معه عاجلا، واستلام السلعة أجلا في موعد متفق عليه، وهو الشكل الأكثر شيوعا للتعامل مع التجار أو الزراع أو الصناع.
- **بيع السلم الموازي:** حيث يبيع البنك كطرف أول الى طرف ثالث بضاعة من نفس الجنس والمواصفات، ويكون البيع مؤجلا وبتسليم الثمن مقدما، وفي حالة عدم تسليم العميل الثاني للبضاعة للبنك عند حلول الأجل، يضطر البنك لتسليم ما باعه للطرف الثالث بعد تحميله من السوق.
- **السلم بالتقسيط:** وهو الاتفاق على المبيع المسلم فيه بأقساط أو دفعات وكذلك تسليم الثمن من البنك الى العميل جزء من دفعة الثمن وبتسليم الحقا جزءا من المبيع، ثم يسلم المتعامل معه دفعة ثانية ويتسلم الحقا ما يقابلها من البيع، وهكذا تستمر العملية بين البنك والعميل حسب الاتفاق[52].

---

[50]- قيصر عبد الكريم الهيتي: **"مرجع سبق ذكره"**، ص142.

[51]- حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف: **"مرجع سبق ذكره"**، ص250.

3. الإستصناع:

✓ **تعريف الإستصناع**

- **لغة:** هو طلب المتعة، واستصنع الشيء دعا الى متعه.
- **اصطلاحا:** هو عقد بين طرفين يقوم أحدهما الصانع بموجب هذا العقد يمنع شيء محدد الجنس والصفات بشكل يمنع أي جمالة مقضية للنزاع للطرف الآخر المستمتع على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستمتع للصانع إما حالا أو مقسطا أو مؤجلا.[53]

✓ **دليل مشروعية الاستصناع:** الاستصناع جائز بالسنة والإجماع استمتاع الرسول صلى هللا عليه وسلم خاتما واستمتاعه منيرا. فقد مارس الناس الاستصناع منذ أن فعله الرسول صلى هللا عليه وسلم ولم ينكر عليه أحد.[54]

✓ **شروط عقد الاستصناع:**

- أن يكون الشيء المطلوب صنعه مما يجري عليه التعامل بين الناس استمتاعا فمثال يجوز استصناع طاولة بينما لا يجوز استصناع فاكهة.
- بيان جنس الشيء المراد متعه ونوعه وصفته وقدره بشكل واسع لا يدع مجالا للاختلاف أو النزاع.
- أن يتم دفع الثمن الموضوع على دفعات تناسب مع مراحل التصنيع أن يكون الثمن مؤجلا أو مقسط.
- تحديد مكان التسليم في عقد الاستصناع إذا احتاج تسليم الموضوع مصاريف نقل.[55]

✓ **أنواع الاستصناع:**

- **الاستصناع العادي أو المفرد:** هو عقد بيع بين المستمتع والصانع بحيث يقوم الثاني بناء على طلب من الأول بصناعة سلعة موصوفة أو الحصول عليها عند أجل التسليم، أن تكون وتكلفة العمل من المصانع، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وعلى كيفية سداده، حالا عند التعاقد أو مقسطا أو مؤجلا.
- **الاستصناع الموازي:** هو عقد استمتاع سلعة معينة محددة الصفات تنطبق مواصفاتها على السلعة والبضاعة التي يكون قد استمتعا في العقد الأول دون ربحا بين العقدين، حيث ورد في المعيار الشرعي يجوز أن تجري المؤسسة

---

[52]- رقية عبد الحميد شرون: **"مرجع سبق ذكره"**، ص- ص 114- 115.

[53]- حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف: **"مرجع سبق ذكره"**، ص243.

[54]- ياسر نصر الله محمد: **"مرجع سبق ذكره"**، ص206.

[55]- حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف: **"مرجع سبق ذكره"**، ص 246.

بصفتها صانعا عقد استمتاع من عجل ثمن مؤجل، وتتعاقد مع صانع أو مقاول للشراء منه بالاستصناع الحوازي لمصنوعات وبنفس المواصفات بثمن عال بشرط عدم الربط بين العقدين.[56]

4. البيع الأجل أو البيع بالتقسيط:

✓ تعريف البيع الآجل:

- **لغة:** جاء في مختار الصحيح الأجل ضد العاجل، والأجل غاية الوقت وحلول الدين والحصة، والنصب، وتقسيطا أي على دفعات متتالية.[57]
- **اصطلاحا:** البيع الأجل هو تسليم السلعة في الحال مع تأجيل سداد الثمن الى وقت معلوم، سواء كان التأجيل للثمن كله أو الجزء منه، فإذا تم سداد الجزء المؤجل من الثمن مرة واحدة، في نهاية المدة المتفق عليها، فهو بيع أجل، وإذا تم السداد على دفعات أو إقساط فهم بيع بالتقسيط، وفي الكثير من الأحيان يكون سعر السلعة مع التأجيل أعلى من ثمنها النقدي.[58]

✓ المشروعية: تتمثل فيما يلي[59]:

- **البيع بالتقسيط:** أن يبيع البائع سلعة بالسعر الحالي، وهو السعر اليومي أو سعر السوق الفعلي بالتقسيط، دون زيادة في الثمن، فبيع التقسيط بهذه الصورة الشك في جوازه واباحته عند جمهور العلماء لما فيه من بركة وخير كثير وتسيير على المحتاجين وتوسعة على الناس بل هو بيع مستحب ويؤجر فاعله.
- **البيع الأجل:**

❖ **مشروعية البيع الأجل من القران الكريم:** يجوز للمشتري أن يشتري ويدفع الثمن نقدا، كما يجوز أن يؤخره الى أجل بالت ارضي على يرتضيانه، قال تعالى "يا أيها الذين أمنوا إذا تداينتم بدين الى أجال مسمى فاكتبوه" البقرة 282 ،والبيع المؤجل يدخل في مسألة البيع بالدين وعليه فإن الآية الكريمة يدخل بعمومها مسألة البيع والشراء الأجل.

---

[56]- سالم علي سالم مسران البريكي: "**أثر صيغ التمويل الاسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص – ص118- 119.

[57]- قيصر عبد الكريم الهيتي: "مرجع سبق ذكره"، ص162

[58]- محمد محمود المكاوي: "مرجع سبق ذكره"، ص 205.

[59]- قيصر عبد الكريم الهيتي: "مرجع سبق ذكره"، ص – ص162-163.

❖ **مشروعية البيع الأجل من السنة النبوية الشريفة:** فقد وردان النبي صلى هللا عليه وسلم اشترى طعاما من يهودي لنفقة أهله الى أجل ورهن درعا من الحديد.

✓ **شروط البيع الاجل[60]:**

- يجب ذكر الثمن المبيع نقدا أو ثمنه أجال وثمنه عند التقسيط، وبعدها لا يسخ البيع دون تحديد الطرفين المتعاقدين لثمن واحد وأجل واحد.
- يشترط أن يكون الأجل معلوما وكذلك مواعيد الأقساط، لنفي الجهالة وتجنب الخلافات.
- لا يجوز إلزام المشتري بأي زيادة على ثمن الشراء في حالة تأخره في الوفاء بالأقساط في مواعيدها المحددة، لأن ذلك يعتبر ربا وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- يمكن القيام بإنزال جزء من ثمن البيع يتفق عليه عند تعجيل المشتري للسداد ولكن لا يجوز أي نص على اشتراط ذلك في العقد.
- لا يجوز اشتراط تأخير انتقال ملكية السلعة محل البيع على أرضية أن الثمن مؤخر السداد.

✓ **الاشكال:**

- **بيع النسيئة:** حيث يتم دفع ثمن السلعة المبيعة عند التعاقد دفعة واحدة في نهاية الأجل المضروب.
- **بيع التقسيط:** وفيه يتم دفع ثمن السلعة المبيعة عند التعاقد، من ثم يقوم المشتري يدفع ثمنها وفق الأقساط المتفق عليها في العقد.[61]

رابعا: صيغ التمويل القائمة على الإجارة

1. الإجارة

✓ **تعريف الإجارة:**

- **لغة:** الإجارة من أجر يأجر، وهو ما أعطيت من أجل في عمل.
- **اصطلاحا:** وهي عقد على منفعة مباحة معلومة تؤخر شيئا فضيعا مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل معلوم.

[60] – قيصر عبد الكريم الهيتي: "**مرجع سبق ذكره**"، ص163.

[61] – محمد محمود المكاوي: "مرجع سبق ذكره"، ص – ص206 – 207.

راو هي من أهم وسائل التمويل في البنوك الإسلامية وهي تكون في المنقول وفي العقار وإن كان الغالب في العمل المصرفي الإسلامي أن يكون محلها منقولات كالآلات والمعدات والمركبات، ولما غير ذلك يحصل التمويل بطريق الإجارة بقيام البنك، بشراء معدات معينة للعميل ويؤجرها له لفترة معينة من الزمن وفي نهاية هذه الفترة يجوز للعميل اذا رغب في ذلك شراء هذه المعدات.[62]

✓ **مشروعية الإجارة:**

- **مشروعية الإجارة في القران الكريم:** قوله تعالى "قالت إحداهما يا أبت استأجره إن غير من استأجرت القوي الأمين" القصص 26.
- **مشروعية الإجارة من السنة النبوية الشريفة:** نجدها في أحاديث كثيرة منها ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال عز وجل "ثالثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي تم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوى منه ولم يوفه أجره".[63]

✓ **شروط عقد الإجارة:**

- أن تكون المنفعة معلومة إما بالعرض وإما بالوصف.
- أن تكون الأجرة معلومة للطرفين.
- أن تكون المنفعة مباحة، فلا تصح الإجارة على السرقة أو الزنى، أو إجاره الدار لبيع الخمر أو الدعارة.
- أن تكون المدة معلومة إذا كانت على منفعة الإنسان وكان أجيرا خاصا، أو على منفعة العين نفيا للجمالة والنزاع.[64]

✓ **أشكال الإجارة:**

تتخذ الإجارة أو التأجير أشكالا عديدة والتي تطورت كثيرا في الوقت الحاضر إذ أنه يمكننا إيجازها فيما يلي[65]:

---

[62] – جلال وفاء البدري محمدين: **"البنوك الإسلامية"**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية– مصر،2008، ص87.

[63] – سليمان ناصر: **"مرجع سبق ذكره"**، ص115.

[64] – سليمان ناصر: **"مرجع سبق ذكره"**، ص – ص 114- 115.

[65] – قيصر عبد الكريم الهيتي: **"مرجع سبق ذكره"**، ص175.

- **التأجير التمويلي**: يعتبر عقد الإجارة المنتهية بالتمليك من الأساليب المعاصرة التي ابتكرها المتخصصون في البنوك الإسلامية لتلبية احتياجات الأفراد، حيث أن النوع من الإجارة لم يكن موجود قديما لذلك لا يوجد له تعريف عند الفقهاء قديما. حيث عرفها الفقهاء المعاصرون بأنها: عقد تأجير العين المؤجرة، ثم يقترن بها شرط في العقد، أو في صورة عقد مستقل، أو مواعد، ببيع أو هبة العين في نهاية مدة الإجارة للمستأجر، على أن يكون نقل الملكية بعقد جديد غالبا، أو هي تمليك منفعة من عين معلومة مدة معلومة، يتبعه تمليك العين على صفة مخصوصة بعوض معلوم.
- **التأجير التشغيلي**: هو أسلوب يقوم بواسطته البنك الإسلامي باقتناء وحيازة الموجودات والممتلكات المختلفة التي تلبي حاجات الجمهور العملاء ويعمل البنك الى تأجير هذه الموجودات الى من يرغب بالانتفاع منها تشغيليا واستفاء هذه المنافع خلال مدة معينة يتفق عليها، وفي نهاية هذه المدة يسترد البنك حيازة تلك الموجودات ويمكن أن يعد تأجيرها ثانية الى مستخدم جديد يرغب بالانتفاع من حيازتها إذ تبقى ملكية العين بيد البنك الاسلامي.

ويختلف هذا النوع من التأجير عن التأجير التمويلي من جانبين:

❖ أنه قابل للإيفاء ويكون بصفة عامة اقتصر من التأجير التمويلي.

❖ أن المؤجر يكون فيه مسؤولا عمليا عن جميع نفقات الملكية بشرط تقديم العميل ضمان أو كفالة.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لصيغ التمويل الإسلامي

صيغ التمويل الإسلامي لها دور فعال في تدعيم التنمية الاقتصادية لما لها من أثر فعال في تقليل الآثار الاقتصادية التي تؤدي الى اضعاف الاقتصاد ويأتي الاستثمار في مقدمة العمليات، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لأهمية صيغ التمويل الأكثر انتشارا أو الأكثر استعمالا في البنوك الإسلامية.

أولا: الأهمية الاقتصادية لصيغ التمويل القائمة على المشاركة:

1. **أهمية المضاربة**: للمضاربة أهمية اقتصادية أهمها[66]:

[66] – عبد المطلب عبد الرزاق حمدان: "**المضاربة كما تجريها الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة**"، دار المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية– مصر، 2005، ص113.

- إن المضاربة نسهم في توفير فرص العمل لاستخدام التشغيل لكل من العمل الذي لا تتاح الفرصة لاستخدامه وكذلك رأس المال الذي لا يتم استخدامه وبذلك تسهم في معالجة عدم استخدام الموارد والبطالة، وهي الحالة السائدة للانتشار في الدول الإسلامية، بسبب محدودية النشاطات الاقتصادية التي لا تتيح الإمكانية للاستخدام بشكل يؤدي الى توسيع درجة استخدام الموارد الاقتصادية وبالذات أهمها العمل ورأس المال.
- إن المضاربة يمكن أن تسهم في تحقيق درجة كفاءة أكبر في تخصيص الموارد، من خلال توجه الموارد نحو المجالات التي يمكن أن تحقق أكبر عائد ممكن فيها نتيجة استخدام المال من قبل المضاربين والذي يفترض توفر القدرة والخبرة لديهم بحيث يستطيعون اعتمادا على ذلك توجيه عملهم، والمال الذين يضاربون به الى أفضل المجالات التي تحقق أعلى عائد ممكن، ويقل توجه الموارد نحو المجالات التي تحقق عائد أقل، كما يمكن أن تسهم في توفير درجة كفاءة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت رأس المال أو عمال أو مستلزمات تتطلبها عملية القيام بالنشاطات الاقتصادية وذلك من خلال ممارسة مثل هذه النشاطات عن طريق المضاربة.
- أثر مبدأ المضاربة في توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع، فيعتبر الأخذ بمبدأ المضاربة عاملا مساعدا في عدالة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع.
- ترشيد التكاليف فالتمويل بالمضاربة يعين على ضبط وترشيد التكاليف الإنتاجية بينما يؤدي التعامل بالقواعد الربوية الى تضخم التكاليف وارتفاع الأسعار.

بالإضافة الى ذلك يمكن تلخيص أهمية المضاربة في الاستثمار البنكي في:

- ❖ المضاربة إحدى الأساليب الاستثمارية التي تساهم في بناء النشاط الاقتصادي الإسلامي وهي حجر الأساس فيه.
- ❖ المضاربة تحقق لمن يملك المال فرصة الاستثمار دون عناء البحث عن الشخص الأمين المستقيم، ودون الحاجة الى دارسة نوع النشاط الذي يمكن الدخول فيه.
- ❖ توفر للمودع الفرصة في الحصول على نصيبه من الأرباح.
- ❖ تساعد في التغلب على مشكلات البطالة.

2. **أهمية المشاركـــة:** إن مبيع المشاركة يمكن أن تحقق العديد من المزايا والمنافع التي تجعلها من الأساليب المفضلة لتحقيق الدور الاقتصادي المطلوب من المؤسسات المالية والمصرفية مقارنة بغيره من الأساليب الأخرى ويمكن تلخيصها في الاتي[67]:

- إن صيغة المشاركة تناسب بدرجة أكبر المشروعات التي جراء لها أن تقام وتستثمر لفترات زمنية أطول، وهس مشروعات ذات الطبيعة الإنتاجية المرتبط عملها ونشاطها بالفترة الزمنية طويلة الأجل في الغالب، ومن ثم فإنها تتيح استخدام الحوار في مجالات الاستثمار المنتجة بدلا من توجهها في حالات ليست بالقليلة نحو المجالات الهامشية غير منتجة.

- إن صيغة المشاركة من خلال ارتباطها بدرجة أكبر بالنشاطات الاستثمار به المنتجة، وإسهامها في زيادة الإنتاج فإنها تسهم من خلال ذلك في توفير عرض من السلع والخدمات المنتجة عن طريقها، وهو ما يؤدي الى حد من حالات التضخم ارتفاع الأسعار التي ترتبط بانخفاض المعروض من السلع والخدمات بالمقارنة مع الطلب عليها في السوق، بدل من عمليات الإقراض التي قد لا يتم استخدامها في إقامة نشاطات منتجة ومن ثم فإن عمليات الإقراض هذه تسهم في زيادة الطلب دون أن تسهم بزيادة العرض، وهو ما يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وحصول حالة التضخم، وما يرافقه من ارتفاع في كلف الإنتاج وكلف العيش وما في ذلك من سلبيات.
- تعاون أرس المال وخبرة العمل في التنمية، فالمشاركة بما فيها من تضامن في المكسب والخسارة مدعاة لأن تجد المؤسسات أو البنوك خبرتها الفنية في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار، والبحث عن أرشد الأساليب.
- تجنيد علاقات الأمة، وفتح قنوات الاستثمار: إن الاعتماد على الفرق بين سعر الفائدة الدائمة والمدينة، مدعاة لتنشيط العملية التنموية في المجتمع، اذ ليس أمام المؤسسات المالية العامة، والبنوك الإسلامية خاصة إلا أن تجند طاقات الأمة الإبداعية لكي تسير في ركب البناء الحضاري بكسر التبعية الاقتصادية، إذا أساس الربح سيكون أكبر حافز للمستثمر والمودع، وإضافة الى هذا فإنها ستفتح قنوات استثمارية منوعة، تتوزع على كافة طبقات المجتمع.
- التمويل بالمشاركة ملائم لتمويل السلع والتكنولوجيات الجديدة التي كانت ممنوعة من ما صدر التمويل المصرفية التقليدية وهذا دليل على ميزة التمويل بالمشاركة على باقي صيغ التمويل الأخرى، إذ يقول أحد المؤلفين الأمريكيين بالنص "إن النمو والإنتاجية لهذه الأمة أمريكا يتحسن بشكل كبير بالاستخدام الفعال لهذه الأداة التمويلية الجديدة

[67] – وائل محمد عربيات: "**المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية أساليب الاستثمار، الاستمتاع المشاركة المتناقصة**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص121.

أرس المال المخاطر"، فالمنظرون لا يردون تمويل من المصارف يبنى فقط على إعادته مع الفائدة المحددة عليه، وإنما يردون تحويل يتقاسمون به مع الحصول إنتاجية المشروع من الربح أو الخسارة، خاصة في فترات الكساد حيث ثبت أن التمويل بالمشاركة أقل تأثر بأحوال الكساد من أساليب التمويل الأخرى.

- إن صيغة المشاركة في استخدام الأموال واستثمارها، والتي يمكن أن تتوسع المصارف الإسلامية في القيام بها، تؤدي الى الإسهام في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخول والثروات، وتوسيع قاعدة ملكية النشاطات الاقتصادية وتحقيق عدالة أكبر في توزيع ناتج الاستثمارات من خلال إشراك فئات في المجتمع عن طريق صيغة المشاركة هذه في ذلك، والتي بدونها قد ال تستطيع اعتمادا على ما يتوفر لديها من موارد مالية القيام، بالعمل والنشاط وتحقيق مردودا وعائد.
- تعمل صيغة التمويل بالمشاركة على تحسين ربحية المصرفي الإسلامي بتمكينه من أن يستثمر في منشئات أكبر قائمة، ذات ربحية أعلى ومخاطر أقل، حيث أن عملائه المشاركون معه لن يضعوه في موضع غير مواتي من حيث المخاطر، لأنهم يملكون حصص كبيرة في المشروع، وهذا بدوره يؤدي الى تمكن المصرف من استثمار المال في أعمال كبيرة إضافة الى ذلك نقل الخبرات والاستفادة منها بين البنك والشركاء، وتقوية القدرات المالية لكل منهم.
- القيام بتمويل المنشئات الصناعية والم ازرع والمستشفيات، وكل ما من بشأنه أن يكون مشروعا منتجا للدخل المنتظم ومن هنا فهي وسيلة هامة التمويل المشروعات حيث يميل اليها الأفراد طالبوا التمويل، من لا يرغبون باستمرار المشاركة البنك لهم.

3. **أهمية المزارعة والمسقاة:** تحتل صيغة المزارعة والمساقاة المرتبطة بها أهمية كبيرة عمل المصارف الإسلامية، استنادا الى أهمية الزراعة في معظم اقتصاديات الدول النامية، ومنها الدول الإسلامية وفيما يلي تلخيص لهذه الأهمية[68]:

- إن الزراعة تشكل أساس الاقتصاد للدول النامية من خلال مساهمتها المباشرة حيث تكون الجزء المهم من الناتج والدخل القومي، وترتبط بها وتتولد عنها معظم فرص العمل والعيش ومن ثم الدخول للجزء المهم من سكان هذه الدولة، إضافة الى مساهمتها الرئيسية في الصادرات وبالتالي في الحصول على العملات الأجنبية الصعبة اللازمة لإحداث التطور فيها.
- كما أن الزراعة تساهم بشكل غير مباشر في التطوير عن طريق توفير مستلزمات الإنتاج اللازمة لإحداث التطور في القطاع الصناعي، وبالذات في الصناعات التي تعتمد في إنتاجها وفي تطورها على مستلزمات انتاج ذات أصل زراعي

[68]- فليح حسن خلق: **"مرجع سبق ذكره"**، ص- ص 374- 375.

كما أن الدخل المتحقق فيها يؤثر على الطلب على المنتجات الصناعية، وبحيث أن زيادته تؤدي الى زيادة الطلب هذا وبالشكل الذي يدفع الى التوسع في إنتاج المنتجات الصناعية، ويتيح تطور الصناعة.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية لصيغ التمويل القائمة على البيوع

1. **الأهمية الاقتصادية للمرابحة**: تتمثل أهمية المرابحة فيما يلي[69]:

- دعم النشاط الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتوفير وسائل الإنتاج وتصريف المنتجات الأمر الذي يساهم في تنمية الاقتصاد وتحقيق درجة أعلى من الترابط بين قطاعاته.
- توفير احتياجات قطاع التجارة الداخلية والخارجية، فتسهم بذلك في تنشيط حركة البيع والشراء في السوق المحلي، ورفع حجم الطلب الكلي والمساهمة في دو ارن النشاط الاقتصادي وكذلك توفير مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسطية والمعدات و الآلات والأجهزة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، مما يسهم في دعم الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.
- أن دور المرابحة بتعاظم في كونها صيغة أكثر ملائمة للنشاط التجاري بالدرجة الأولى، أما دورها كصيغة تمويلية للنشاط الإنتاجي، فإنه يعتبر محدودا وتتميز عنها في هذا المجال الصيغ الاستثمارية الأخرى، ويقتصر دور المرابحة في توفير السلع والمواد الخام وبهذا تتحرك عجلة الاقتصاد والنشاط والإنتاج على شكل حلقات متتالية، تشمل الكثير من القطاعات والأفراد.
- المرابحة تؤدي الى تحقيق ربح مناسب للمصرف وللمودعين، وخلال فترة زمنية مناسبة والتي هي في الغالب قصيرة الأجل، ومن ثم فإنها تتيح تحقيق أرباح وتوزيع عوائد تتمثل في الأرباح الموزعة على المتعاملين مع المصرف وهو الأمر الذي يشجع ويحفز أصحاب الأموال على إيداعها لدى المصارف ومن ثم يمكن للمصارف الإسلامية أن تتنافس المصارف التقليدية في جذب الودائع اعتمادا على ذلك.
- أن المرابحة تسهم في سرعة دوران النقود لقصر الأجل التمويل لها، وهذا يساعد على تكرار استثمار رأس المال في مدة قصيرة وزيادة فرص الربح في كل مرة.

[69] – هناء محمد هلال الحنيطي، ساري سليمان محمد ملاعيم: "**تسعير المرابحة في المصارف الاسلامية**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص- ص 237- 238.

- انخفاض المخاطرة على التمويل بل في المرابحة فربح البنك محدد مسبقا، ال يرتبط نتيجة نشاط العمل كما في المضاربة وهذا وكلما قصرت فترة ملكية البنك للسلعة، كلما انخفضت المخاطر ومع الأخذ بإلزامية الوعد بالشراء، فإن مخاطرة البنك تحصرني احتمال تأخر العميل في السداد.
- توفر السيولة اللازمة لحركة البنوك اليومية فال يتأخر البنك حين الطلب من عمالته، أذان المشاريع الاستثمارية بعيدة المدى ال تؤتي ثمارها إلا بعد مضي مدة زمنية طويلة، الأمر الذي يقلل من حركة السيولة في البنك الاسلامي.

2. **أهـــمية بيع السلم**: أن البيع السلم يحتل أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة من خلال الدور الذي يمكن أن يؤديه في المجتمع والاقتصاد كما يلي[70]:

- يعتبر موجة مباشرة الى نشاط الإنتاج، ويمكن وحدات الإنتاج ولا سيما الوحدات الهامشية التي تعاني من نقص رأس المال من الاستمرار في العملية الإنتاجية، وفي حالة انفاق البائع المسلم اليه في توفير المبيع يبقى كوجب العقد ملزم بتوفير المبيع من مصدر اخر، بمعنى أن السلم يحفز الإنتاج بغض النظر عن الجهة المنتجة وإن كان المسلم اليه هو المعني مباشرة في الإنتاج.
- يعتبر السلم حافز لتكوين الوحدات الإنتاجية وذلك بتحويل العاملين الى منتجين من خلال توفير التمويل اللازم للإنتاج وعموما في الأنشطة التي يكفي فيها جهد العامل والتمويل اللازم لدورة الإنتاج.
- يوفر العقد فرصة للمستثمرين لتحقيق أرباح مجزية بسبب حصولهم على بضاعة بأسعار أرخص من الأسعار المتوقعة عقد التسليم، ومن الطبيعي أن تكون أسعار السلم أقل من أسعار البيع العادي لان العقد يساهم في تخفيض تكاليف التمويل والإنتاج.
- يمكن استخدام عقد السلم لبديل لعمليات الإقراض التي تمارسها البنوك التقليدية فهو البديل الذي تحتاج اليه مؤسسات الأعمال كونه يتم بصورة نقدية، تمنح المؤسسة مرونة في الاستعمال.
- يعمل التمويل بواسطة السلم على التأثير إيجابيا على السوق فهو يساعد على زيادة الإنتاج، كون المسلم اليه غالبا ما يكون منتجا من ناحية ومن ناحية أخرى يعمل على تكوين وحدات إنتاجية جديدة التي تساعد في التخفيف من نسبة البطالة بزيادة فرص العمل.

[70] – رمضاني السبتي: **"الاستثمار والتجارة الخارجية في البنوك الاسلامية"**، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في القانون الخاص، فرع قانون التجارة الدولية، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2017/2016، ص124.

- إن بيع السلم يساهم في درجة كبيرة في تنمية النشاط الزراعي كونه يصلح لتمويل عمليات زراعية مختلفة، خاصة أن الزراعة تمثل النشاط الأساسي لجزء منهم من أفراد المجتمع، فمن خلال تحويل السلم لعمليات الزراعة فإنه يعمل على جعل القطاع الزراعي يساهم في رفع الإنتاج والدخل القومي وكثرة محصول الصادرات، كما تبرز أهمية بيع السلم من خلال استخدامه لتمويل النشاط الصناعي عن طريق توفير التمويل اللازم للصناعيين.
- يساهم التمويل بواسطة بيع السلم على العمل على اتساع نطاق التمويل نظرا السعة الدائرة التي يمكن استخدامه فيها، فالتعامل بعقد السلم جائز في معظم السلع والخدمات.

3. **أهمـية الاستصناع**: إن تطبيق عقد الاستصناع يحقق أهمية اقتصادية بالغة من خلال الدور الفعال الذي يؤديه في الاقتصاد الإسلامي هذه الأهمية في[71]:

- دعم لجهود التنمية الصناعية في الدول الإسلامية وزيادة قدرتها الصناعية حيث يمكن تحويل انتاج السلع الرأسمالية المتعددة كالمعدات والآلات والسفن المختلفة، والمدركات والموردات الكهربائية وأجهزة والاتصالات والمستشفيات...الخ.
- تسهم البنوك الإسلامية عند تحويل قطاع الصناعة في إيجاد فرص عمل جديدة لها أثر مباشر في الحد من البطالة وأثارها الاجتماعية التي ال تخفى على أحد، كما تسهم في توليد دخول جديدة تؤدي الى زيادة الادخار والاستثمار، وزيادة معدلات الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الفعال الذي يؤدي الى زيادة معدلات الإنتاج، وزيادة معدلات الدخول مرة أخرى الذي يؤثر على معدلات الادخار، والقدرة على الإنتاج وتكوين رأس مال.
- إيجاد الاستقرار الاقتصادي، إذ من خلال طلب سلع خاصة بمواصفات معينة تستدل على وجود حاجة لها، وبالتالي عدم وجود تضخم في المصنوعات ومن ثم الاتجاه الى التوازن بين العرض والطلب.
- أن التعامل بعقد الاستصناع وتفعيله يساهم بشكل مباشر في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الاقتصادي، وخاصة مع اتباع الأساليب الحديثة في مجال الصناعة والتي من شأنها أن تؤدي الى زيادة الإنتاج الصناعي من حيث كمية وكيفية وتنوعه، بحيث يشمل جميع المجالات ولذلك فإنه من الصعب إيجاد وسيلة يمكن أن نقدم تمويلا متكاملا لقطاع الصناعة كعقد الاستصناع الذي يعد من أفضل الأدوات المالية ذات الكفاءة التمويلية العالمية، لتعبئة المدخرات وتوظيفها في قنوات الإنتاج الحقيقي الذي يحقق أفضل العوائد الممكنة والمجزية على رأس المال التي تصب في دائرة الإنتاج الحقيقي.

[71] – وائل محمد عربيات: **"مرجع سبق ذكره"**، ص– ص 270– 271.

ثالثا: الأهمية الاقتصادية لعقد الإيجار: لقد ظهر اهتمام متزايد من الدول بالتأجير التمويلي نظرا لأهمية التي يقدمها الاقتصاد الوطني وتتجسد هذه الأهمية في[72]:

- المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، حيث أن تحويل الأصول الرأسمالية للمنشئات والمشروعات الاقتصادية أو تجديدها، وفتح افاق جديدة للاستثمار بأقل تكلفة هذا يؤدب الى تنشيط وزيادة حركة الإنتاج في القطاعات الاستثمارية المختلفة وبالتالي زيادة الناتج القومي وكذلك تقليص مشكلة البطالة، بتشغيل أبدي عاملة جديدة وزيادة القوة الشرائية مما يولد نوعا من الانتعاش الاقتصادي ودفعا لعملية التنمية.
- كسر حدة أثار التضخم على تكلفة عملية التوسع للمنشئات، حيث أن التأجير التمويلي لا ينتظر أن تتشكل لدى المنشأة احتياطات أو تطرح اسهم جديدة أو تقوم بتعديل رأس مالها حتى تقوم بالاستثمارات حيث أن هذا يؤدي الى ارتفاع تكلفة التوسعات في ظل ارتفاع موجات التضخم خاصة بالنسبة للدول العربية، يعتبر التأجير التمويلي عامل منشط للاستثمار الا خلال الأزمات والكساد الاقتصادي.
- إن التأجير التمويلي يسهم في التوسيع واستخدام الآلات والمكائن وبالذات الأكثر حداثة منها في القطاعات الاقتصادية وبخاصة منها القطاعات الأساسية مثل الزراعة والصناعة، وهي القطاعات المنتجة للسلع، قطاعات سلمية، كما أنه يمكن أن يسهم في تطوير القطاعات الأخرى، كالنقل والتسديد والقطاعات الخدمية التي يرتبط نشاطها باستخدام آلات ومكائن ومعدات وأبنية قد ترتفع كلفتها، ويعجز من يمارس النشاط فيها عن تحمل هذه التكلفة.
- التأجير التمويلي يعتبر إضافة جديدة الى أساليب التمويل التقليدية مما يوفر للمنشئات فرص ومرونة أكبر عند اتخاذ القرار الاستثماري.
- يحسن التأجير التمويلي الدولي ميزان المدفوعات إذ تشمل التمويلات للخارج القيمة الإيجارية فقط بغلاف الشراء عن طريق الاستيراد حيث يتم تحويل قيمة الأصل كاملة الى الخارج.
- يضيف التأجير التمويلي مفاهيم استثمارية جديدة للاستثمار تركز على أن استخدام الأصول الرأسمالية هو الذي تحقق الربح وليس ملكيتها وحيازتها والمعدات المؤجرة هي في حد ذاتها ضمان التأجير ومصدر السداد له.

[72] – فليح حسن خلف: **"مرجع سبق ذكره"**، ص401.

المطلب الثالث: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي

يتعرض البنك الإسلامي الى مخاطر تختلف باختلاف صنع التمويل التي يقدمها وهذا ما يؤثر على ربحيتها بدرجات متفاوتة، فمخاطر صيغ التمويل الإسلامي هي احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح، على عرض ألهم هذه المخاطر.

أولا: مخاطر صيغ التمويل القائمة على المشاركة.

1. **مخاطر التمويل بالمضاربة:** تكون المخاطرة التعاقدية في عقود المضاربة التي يكون فيها البنك الإسلامي صاحب المال، أكبر منها في عقود أخرى، وذلك ألن الخسارة تقع على صاحب المال لوحدة وال يتحمل صاحب العمل أي خسارة مادية ما لم يثبت الإهمال أو التعدي أو التقصير. وتأتي المخاطرة في عقود المضاربة من صاحب العمل الذي قد ال يكون نشأ وخبي ار في إدارة وتصريف منتجات المشروع، أو من المشروع نفسه أو منتجاته.

ويمكن أن تنتج المخاطر من عدد من العوامل تلخصها في[73]:

- **نسبة توزيع الأرباح:** سواء في المضاربة العادية أو المضاربة المشتركة فعملية المضاربة عبارة عن جهد ورأسمال يتم توزيع الأرباح على هذه العناصر بشكل غير متساوي في غالب الأحيان وذلك من خلال تقدير الجهد الذي يبذله وهذا أمر متروك لحسابات متعددة، فأي خطأ فأي خطأ في تقدير هذا الجهد يكون على حساب رأس المال وبالتالي بعرض رأس المال المخاطر، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسة جدوى اقتصادية دقيقة جدا لتحديد نسب توزيع الأرباح حتى ال يظلم أحد أطراف العملية وتعريض مصلحة المصرف للخطر.
- **تعرض البضاعة للتلف في ظروف استثنائية:** فحسب اجماع الفقهاء عادة ما تكون الخسارة على أرس المال ما لم يكن هناك إهمال أو تقصير من المضارب، فإذا ما تعرضت بضاعة عملية المضاربة للتلف نتيجة لظروف استثنائية وغير متوقعة فإن الحضارة ستلحق بالبنك لوحده والمضارب يكون حسب جهده، وبالتالي تعرضت مصالح البنك المخاطر عديدة.
- **مماطلة المضارب في تصفية العملية:** من المتعارف عليه أن أجال عمليات المضاربة قصيرة الأجل وعليه يجب تصفية العمليات في أجالها ألن عدم تصفية هذه العمليات يعرض رأس مال المصرف لمخاطر عديدة منها مخاطر

[73] – حسين بلعجوز: "**مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية**"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 26.

تعطيل رأس مال عن العمل، فالأصل في عملية المضاربة وضع مال تحت تصرف المضارب مما يجعل يد المضارب مطلقة في عملية الإدارة، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم وجود معايير دقيقة يمكن بها إثبات تعدي المضارب وتقصيره في حقوق البنك، إضافة الى أن التقارير الدورية المقدمة من العميل قد ال تكون كافية لإثبات تعدية على مال المسرف حال وقوع أضرار من العميل مما يرفع من درجة المخاطرة في هذا العقد بالإضافة الى ما سبق ذكره يمكن إضافة المخاطر التالية:

- ❖ مخاطر سوقية: تتمثل في تقلب الأسعار ارتفاعا وانخفاضا، وتغير أذواق المستهلكين مما يؤثر على نسبة الأرباح المتوقعة.
- ❖ مخاطر تتمثل في صعوبة تقدير معدل الربح المتوقع للعملية موضوع المضاربة بين الطرفين.

2. مخاطر التمويل بالمشاركة:

إن المصارف الإسلامية تفضل التعامل بالصيغ القائمة على الديون بالرغم ما فيها من مخاطر ومن المخاطر التي تعترض نظام التمويل بالمشاركة مخاطر الأعمال العادية المتمثلة في المنافسة في السوق وتغير أذواق المستهلكين وتغير مستوى الأسعار، يضاف الى ذلك تلك البضاعة عند التخزين كما أن هذا النوع من التمويل بتعرض المخاطر الائتمان فيما يتعلق بمدفوعات الزبون لشراء حصة البنك، بالإضافة الى المخاطر المتعلقة بنصيب البنك في الأصل موضوع الشركة. ويمكن تلخيص أهم مخاطر التمويل بصيغة المشاركة على النحو التالي[74]:

- **مخاطر مرتبطة بمصادر الأموال:** من ضمن الانتقادات التي تواجه البنوك الإسلامية تركيزها على الشديد على التوظيفات قصيرة الأجل، مما يعني محدودية مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعد الأهداف التي قامت هذه البنوك من كل تحقيقها، هذه الانتقادات وإن كل لها جانب من الحقيقة إلا أنها في الوقت نفسه تتجاهل حقيقة مهمة، وهي أن معظم الموارد التي تصل الى هذه البنوك الودائع الاستثمارية هي موارد قصيرة الأجل ومن المخاطرة بهذه الودائع الاستثمارية في توظيفات متوسطة أو طويلة الأجل أن يعرض البنوك الإسلامية الى عطر السيولة ال سيما في الوقت الذي تسمح فيه هذه البنوك الإسلامية المودعين بحسب ودائعهم قبل مواعيد استحقاقها، مما يعني أن الدخول في تحويل المشروعات طويلة الأجل قد يؤدي الى عجز البنوك الإسلامية عن مواجهة الصعوبات المفاجئة من العملاء، حال مدور إشاعة بسيطة عن اهتزاز المركز المالي لبنك إسلامي معين.

[74] – مختاري مصطفى: "**مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2009/2008، ص 97.

- **مخاطر متعلقة بدرجة التنويع في الاستثمارات:** كلما تنوعت استثمارات البنك وتوزعت على أكثر من مشروع، وأكثر من مورد من موارد الاقتصاد كلما قلت درجة المخاطرة التي تتعرض لها استثمارات البنك في المشاركة فالتنوع لا يشمل فقط على أجال المشاريع سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل، بل كذلك البد من التنويع في طبيعة المشاريع لتشمل كافة نواحي الاستثمار من صناعية وتجارة وزراعة وتحويل للذرفين ومغار المستثمرين وما الى ذلك من أجل التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
- **مخاطر تقدير معدل الربح المتوقع:** في عقود المشاركة ال تتوفر معلومات كاملة على الربح المتوقع لأن المتوقع لأن ذلك يتوقف على ظروف السوق عامة، كحلات الركود والانتعاش وتأثير هذه الظروف على الايراد الكلي ومن ثم ربحية المشروع، كما أن عدم القدرة على النبرة بتصرفات إدارة المنشأة في إدارة وتنفيذ المشروع يشكل عاملا إضافيا في زيادة المخاطر التي تواجه المشروعات الحمولة على أساس عقد المشاركة.
- **المخاطر المرتبطة بطريقة التمويل نفسها:** البد من أخذ حجم التمويل المطلوب بعين الاعتبار وذلك من عدة نواحي، ضمن ناحية كلما زادت نسبة مساهمة البنك في المشروع كلما ازدت نسبة تأثيره في المشروع، ومن ناحية أخرى حجم التمويل في المشروع يجب أن يتناسب مع إمكانيات البنك الداخلية الحالية والمستقبلية وظروف السوق. بالإضافة الى ذلك البد من أخذ مدة التمويل بعين الاعتبار خاصة في المشاريع الصناعية، حيث من المعروف أن هذه المشاريع تبدأ بتحقيق أرباح بعد مدة، فكلما زادت مدة التمويل ومشاركة البنك في المشروع كلما كانت المخاطر أقل.
- **المخاطر المتعلقة بنزاهة العميل واخلاقياته:** أثناء عملية المشاركة وخاصة المرحلة ما بين شراء السلعة وتخزينها بإشراف الطرفين تكون العملية غير مغطاة بأي ضمان الأمر الذي يعرض أموال البنك للتعدي والتقصير من طرف الشريك.

ثانيا: مخاطر صيغ التمويل القائمة على البيوع.

1. **مخاطر التمويل بالمرابحة:** يعد بيع المرابحة من أكثر صيغ الاستثمار الإسلامي شيوعا لدى الجميع البنوك الإسلامية المعاصرة وذلك لاعتقادها أن المرابحة من أسهل الصيغ قابلية للتطبيق كما يعتقد البعض الآخر، أنها من أكثر صيغ الاستثمار انخفاض في درجة المخاطر من الصيغ الأخرى، الا أن هذه الصبغة لا تخلو من المخاطر التي يمكن تلخيصها كما يلي[75]:

[75] – محمد محمود المكاوي: "**مرجع سبق ذكره**"، ص210.

- ثبات أرباح البنك طول مدة المرابحة، ففي بيوع المرابحة للأمر بالشراء يتم تحديد نسبة المرابحة وتضاف الى رأس المال، وبتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقا كما هو معروف قيمة الكمبيالات ثابتة ال تتغير سواء تقدم العميل بالتسديد أو تأخر على عكس مما هو مطبق في البنوك التقليدية حيث يمكن تغيير سعر الفائدة إذا دعت الحاجة لذلك، كما أنه يمكن احتساب فائدة التأخير إذا ما حصل.
- يتعرض البنك الى مخاطر عدم دفع للأمر بالشراء للدين المترتب عليه، أي مخاطر عدم السداد، حيث أنه بعد إبرام عقد المرابحة وتحول ثمن السلعة الى دين في ذمة العميل يتعرض البنك حينئذ لا مخاطر الأجل التي تنجم عن احتمالية عدم سداد العميل للأقسام المحددة في مواعيد المتفق عليها مع قدرته على ذلك. قد يكون هناك أخطاء، سواء كانت بشرية أو من الأنظمة أو العمليات تؤدي ألن تحمل البنك خسائر وتصنف هذه الخسائر على أنها مخاطر تشغيلية فهي مرتبطة ضمنيا مخاطر الائتمان "مثل الإخفاق في الدراسة الائتمانية، إخفاق البنك في الوصول الى أنسب الشروط من حيث حصص التمويل وهوامش الربح والضمانات والرهونات والكفالات والقيود، التسرع بالسماح للعميل باستخدام التمويل قبل استكمال الشروط الواردة في الدراسة، عدم استكمال المستندات المطلوبة، عدم استيفاء التوقيعات على العقود، عدم السيطرة الفعلية على الضمانات".
- وجود عيب في السلعة أو في صالحيتها، حيث يكون من حق العميل الأمر بالشراء رفض استلام السلعة، وال يكون للبنك الحق في الحصول على تعويض منه، وفي هذه الحالة يمكن للبنك الرجوع الى البائع الأصلي ورد السلعة له، وهنا تكمل المخاطرة في رفض البائع الأصلي رد السلعة وإعادة قيمتها للبنك، وهنا سوف يضطر البنك الى بيع السلعة مع بيان عيبها بأبخس الأثمان، ويتحمل البنك لوحده كامل قيمة الخسارة.
- مخاطر السوق ويكون خاصة في عقد المرابحة الغير الملزمة، فعند الغاء العقد من قبل العميل سيقوم البنك ببيع السلعة في السوق المفتوحة. خطر السوية ويظهر عند عدم قدرة البنك بيع السلعة إلا بالقيمة الأسمية في السوق الثانوية.

2. **مخاطر التمويل بالسلم**: تنشأ مخاطر عقود السلم في معظمها من السوق والتغيرات في الأسعار، وخاصة انخفاض سعر السلعة المتفق على تسليمها في الأجل والمدفوع والمحدد سعرها في العاجل، فانخفاض سعر السلعة في السوق يعني أن البنك سوف لن يكون قاد ار على تحقيق أية أرباح من عقد السلم كون السعر الذي دفعه عاجلا سوف يكون أكثر من سعر بيعها عند استلامها، وبهذا تكون مخاطر البنك لشيء فقط بمقدار الفرق بين سعر البيع الأقل وسعر الشراء الأعلى وإنما أيضا بمقدار ضياع الفرصة البديلة المتمثلة في مقدار الربح المتوقع من عقد السلم. وكذلك تنشأ مخاطر عقود السلم من عدم قدرة البائع على الوفاء بالتزامه، أي بتسليم السلعة المتفق عليها

في عقد السلم، ألسباب خارجة عن إرادته بالنسبة لنوع السلعة وجودتها وكمينها. ويمكن تلخيص أهم هذه المخاطر هي[76]:

- تتفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في جبه أو عدم تسليمه تماما الى تسليم نوعية مختلفة كما انفق عليه في عقد السلم وبما أن عقد السلم يقوم على بيع المنتجات الزراعية فإن مخاطر الطرف الأجر قد تكون بسبب عوامل ليس لها عالقة بالملاءمة المالية للزبون فمثال قد يتمتع الزبون بتصنيف ائتماني جيد ولكن حصاده من المزروعات التي باعها سلما للمصارف قد لا يكون كافيا كما وكيفا بسبب الجوائح الطبيعية، وبما أن النشاط الزراعي يواجه بطبيعة الحال الكوارث، فإن مخاطر الطرف الآخر الأكثر ما تكون في السلم.
- لا يتم تداول عقود السلم في الأسواق المنظمة أو خارجها فهي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها، وهذه السلع تحتاج الى تخزين وبذلك تكون هناك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على المصرف الذي يملك هذه السلعة، بموجب عقد السلم، وهذا النوع من التكاليف والمخاطر خاص بالبنوك الإسلامية فقط.
- انخفاض من جودة المسلم فيه وقد يكون مرده لظروف طبيعية.
- عدم قدرة البنك على بيع سلعة السلم نظرا لظروف السوق، إذا انخفضت الأسعار على معدل السعر الذي تم به الشراء وبالتالي فإن البنك مستعمل مصاريف إضافية في حال عدم دخوله في عقد السلم مواز قبل استلامه للمسلم فيه.

3. مخاطر التمويل بالاستصناع: تكمن مخاطر عقود الاستصناع في السلع المتفق على تضحيتها، من حيث عدم صالحية المنتج وبالتالي يكون العميل الحق بالرجوع الى الصانع أو المقاول الذي هو البنك، كما تكمن المخاطر في مدى التزام الصانع بالزمن المحدد للتسليم المنتج، وأما المصدر الآخر للمخاطرة في هذا النوع من العقود فتنشأ عن تختلف الممنوع له عن التسديد في ثمن المنتج. ويمكن تلخيص أهم مخاطر عقود الاستصناع فيما يلي[77]:

- تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع.
- تأخر البائع في تسليم البضائع في حال كان البنك مستمتعا.

---

[76] – رقية عبد الحميد شرون: "**مرجع سبق ذكره**"، ص 50.

[77] – محمد محمود العجلوني: "**البنوك الاسلامية، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية**"، دار النشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2008،ص – ص 438-439.

- تأخر المقاول أو المنتج في تسليم الأمل المستمتع في حال كان بنك صانع ا، مما يؤدي الى تأخر موعد التسليم ودفع غرامات تأخذ.
- تأخر العمل المستمتع عن السداد أو عدم السداد مع عدم تمكن البنك من زيادة السعر نتيجة التأخير التقلبات في أسعار المواد الأولية اللازمة للاستمتاع.

ثالثا: مخاطر صيغ التمويل القائمة على الإجارة:

1. **مخاطر التمويل بالإجارة:** تعتبر مخاطر تقود الإيجار مخاطر ملكية، كون الأصل المؤجر ما ت ازل ملكيته للبنك، وتنشأ المخاطر هنا عن احتمال تلف أو تقادم أو انخفاض قيمة الأمل التي ال يستطيع البنك تحويلها الى المستأجر، كما تنشأ المخاطرة عن تخلف المستأجر عن تسديد باقي أقساط الأصل أو رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء عقد الإيجار، وبالتالي اعادته الى البنك الذي يجب عليه أن يسيعه في أقرب وقت ممكن تنفيذا لتعليمات السلطة النقدية التي تمتع البنوك من إبقاء ملكية الأصول والأعيان لدى البنوك الغايات التمويلية. ويمكن تلخيص أهم مخاطر التمويل بالإجارة فيما يلي[78]:

- **مخاطر تسويقية:** وتتمثل في شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل البنك يحتاج الى حملة بتسويقية منظمة من قبل البنك لجذب انتباه العملاء للتعاون مع البنك في هذا الشأن كذلك البد من الأخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة الاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات وإلا تعرض المصرف الى مخاطر كبيرة تتمثل في تجميد رأس المال وقد يتسبب في خسائر كبيرة ذلك.
- **مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة:** ويعني عدم دفع الأجرة بانتظام وتعطيل رأس المال أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه.
- **مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجية:** وخاصة في العصر الحالي الذي يشهد تسارعا متزايدا في التقدم التكنولوجي والعلمي وخاصة ما نشاهده ونلمسه هذه الأيام من التقدم التكنولوجي المتسارع في أجهزة الحاسوب الذي تطالعنا الصحف اليومية كل يوم بشيء جديد في هذا المضمار، الأمر الذي يستوجب أن يتم اختيار مواد التأجير بكتابة فائقة وبحرص شديد خوفا من تعريض البنك لمخاطر كبيرة.

[78] – محمد محمود العجلوني: "**نفس المرجع**"، ص439.

- **خاطر تقادم الأصول تكنولوجيا:** فمخاطر ملكية الأمل تعني احتمال تقادم الأصل، وهذه المخاطر تتحول الى مؤجر الأصل المالك الحقيقي للأصل الذي يقوم بإيجاره، فملكيته الأمل بشرائه تختلف عن استخدام الأصل باستئجاره فبينما يكون المالك مفيدا بالأصل وضرورة الانتفاع به واستعادة ما أنفق فيه من أرس مال، يكون المستأجر جار في الانتفاع بهذا الأصل، أو استبداله أو إرجاعه الى مالكه، وإن استمر في استخدامه فهو يحصل على المنفعة المستخلصة منه مقابل دفع الإيجار، ومن ثم فإن الضغوط التي تكون على المستأجر هي مجرد سداد قسط الإيجار، وتوليد ما يعادله أو أكثر منه من منافع ومنتجات من الأصل المستأجر، أما مخاطر الإفلاس فهي تعني أن الاستئجار التمويل وإن كان بديلا للافتراض إلا أنه ال يعرض المنشأة لمخاطر عدم القدرة على سداد الدين وفوائده، بالمستأجر يتخيب كليا هذا النوع من المخاطر المالية، من خلال عدم وجود دين يطالب به دائن، ومن ثم فإن كل المخاطر التي يتعرض لها مغطاة أصال، حيث يحمل المؤجر على الأمل عندما ال يستطيع المستأجر دفع قسط الإيجار.

خلاصة الفصل الثاني.

نستخلص من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل أن البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مصرفية تختلف عن غيرها من المؤسسات الأخرى من ناحية القيم والمبادئ التي تقوم عليها، فهي تراعي في وظائفها وأهدافها قواعد الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات المالية المصرفية في طليعتها استبعاد التعامل بالربا، لتؤدي وظيفة، التمويل الإسلامي حيث أنها تقوم باستثمار أموالها في مشاريع الحلال المشروعة، الحقيقية التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معتمد في ذلك على صيغ التمويل الإسلامي ، الأمر الذي أدى الى نجاحها وتطور أعمالها. وبالرغم من هذا التطور الذي شهدته البنوك والتمويل الإسلامية يبقى أمامها الكثير من التحديات والجهود لتطوير وابتكار أنظمة العمل بهدف تلبية احتياجات العملاء المتزايدة ولتكون قادرة على المناقشة على جميع الأصعدة المحلية والعالمية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية.

بعد التطرق إلى القسم النظري الذي يتناول الإطار المفاهيمي لكل من البنوك الإسلامية والمنتجات المالية الإسلامية نجد من الضروري أن نقوم بدراسة ميدانية لتحديد واقع الصيرفة الإسلامية ومدى تعاملها بالمنتجات المالية الإسلامية، وأخذت كنموذج لدراسة الحالة عينة من الوكالات البنكية بولاية الطارف: **البنك الوطني الجزائري**. بحيث سوف نتطرق إلى التعريف بالوكالة البنكية محل الدراسة ثم بعد ذلك تحليل الاستبيان للخروج بالنتائج.

المبحث الأول: تقديم البنك محل الدراسة " البنك الوطني الجزائري".

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم المصارف الناشطة في مجال تعبئة الادخار الوطني، وتمويل متطلبات التنمية والاستثمار خصوصا في مجال العقار، ما اكسبه مكانة هامة النظام المصرفي الجزائري، لذا سنسلط الضوء في هذا المبحث على تقديم الوكالة محل الدراسة ، وكذا هيكلها التنظيمي

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائري.

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم SOCIETE PAR ACTIONS تأسس هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائر بموجب مرسوم 178/66 بتاريخ 13جوان 1966 على شكل شركة وطنية ليقوم بمهام البنوك الأجنبية، حيث أنشئ هذا البنك برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري ليحل محل البنوك التالية:

- القرض العقاري للجزائر وتونسCFAT الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج 10 جويلية 1966.
- بنك القرض لصناعي القرض الصناعي والتجاري الذي يحتوي على 03 وكالات، والذي أدمج في 01 جويلية1967.
- بنك باريس والدول الهولندية BPPB الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج 04 ماي 1968.
- البنك الوطني من أجل الصناعة والتجارة في إفريقيا الذي يحتوي على 06 وكالات،07 جانفي 1968.
- بنك معسكر للخصم الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان 1968.

في عام 1982 تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري حيث تم إنشاء بنك متخصص (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) في دعم وتعزيز التمويل للحياة الريفية عن طريق تلبية الاحتياجات المالية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا في ذلك الوقت.

في سنة 1988 في إطار الإصلاحات التي فرضها قانون 01/88 المتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركات أسهم فإنه تم تحويل البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأسمال يقدر ب 4.3 مليار دينار جزائري.

بفضل قانون النقد والقرض رقم 10/90 من 14 أفريل 1990 الذي شكل إصلاح جذري للنظام المصرفي، حتى يتماشى مع السياسات الاقتصادية الجديدة للبلاد أصبح البنك الوطني الجزائري بمثابة بنك شامل.

وفي جوان 2009 تم زيادة رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار إلى 41600 مليار دينار عن طريق إصدار 27000 سهم بمليون دينار لكل سهم.

في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 41 مليار دينار جزائري إلى 000 150 مليار دينار جزائري.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية لأنه يقوم بجمع الودائع ومنح القروض القصيرة الأجل وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي ولتجمعات المهنية للإستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص. حيث أصبح يلعب دورا هاما بعد أن تم إسناد مهام عملية التحول الاشتراكية له وكذلك تشجيع سياسة التسيير الذاتي لرفع الخناق عن البنك المركزي والخزينة العمومية ويتكون البنك الوطني الجزائري من مساهمات بالجزائر وأخرى بالخارج تتمثل في:

- شركة الإستثمارات والتمويل بالجزائر IFA؛
- مؤسسة الخدمات وتجهيزات الأمان AMNAI؛
- شركة التكوين ما بين البنوك SRIF؛
- شركة تأدية الصفقات ما بين البنوك النقدية SATIM؛
- الشركة الجزائرية لتأمين وقمات الاستغلال CAGEX .

أما مساهمات البنك بالخارج فهي:

- البنك الجزائري للتجارة الخارجية BACE ؛
- الإتحاد الأوسطي للبنوك UMB؛
- بنك المغرب العربي للإستثمار والتجارة 1 BMIC؛
- الشركة المختلطة المغربية للتجارة MATICO.

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لوكالة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط وكالة الطارف.

✓ **مدير الوكالة:** يمثل رأس هرم الوكالة من خلال الإشراف الإداري والوظيفي، المراقبة، والتوجيه من مهامه الأساسية:

- وضع استراتيجية تجارية (تنافسية) للبنك على المستوى المحلي.
- قيادة فريق العمل لتحقيق أهداف البنك.
- تنفيذ الإجراءات، والقوانين واللوائح.
- مسؤول على العلاقات الخارجية للبنك (بنك الجزائر، والبنوك الأخرى وكل الهيئات ومؤسسات الدولة المالية والإدارية).
- السهر على تحقيق الأهداف السنوية المسطرة من المركزية.
- الحرص على إعداد الميزانية التقديرية السنوية للوكالة وإعداد ميزانية للتجهيز والتسيير السنوية للوكالة.
- اقتراح الترقيات وتأهيل الموظفين.
- التأشير على العمليات البنكية اليومية التي تفوق عتبة 000 100 دج.

✓ **نائب المدير:** يعتبر ثاني رتبة على مستوى الهيكل السلمي للوكالة من مهامه:

- ينوب على المدير في حالات الغياب (مهمة خارجية، عطلة سنوية أو مرضية).
- مشرف وظيفي أولي على كل مصالح الوكالة.
- يقوم بالتنسيق بين مصالح الوكالة.
- حل المشاكل الإدارية (عند التداخل في المهام، عند النزاعات بين الموظفين).
- يكلف من المدير في النيابة عنه في بعض المهام (لجنة القرض وبعض الاجتماعات).

✓ **الأمانة العامة:** إضافة إلى المهام الكلاسيكية تقوم بالوظائف التالية:

- تسجيل المراسلات الواردة والصادرة.
- تسجيل اللوائح والقوانين في السجلات الخاصة.
- مساعدة المدير في ضبط الرزنامة الشهرية للمواعيد.
- تسجيل الأمر بالمهمة في السجل الخاص.
- أرشفة الوثائق والمراسلات.

✓ **المكلف بالاستقبال والتوجيه:** يهتم المكلفون بهذه الوظيفة في البنك باستقبال وتوجيه العملاء العاديين، المهنيين وأصحاب المؤسسات من مودعين ومقرضين سواء منهم الجدد أو المعروفين لدى البنك وذلك من خلال التعريف بمنتجات البنك والخدمات المتوفرة لديه ومرافقة ملفاتهم إلى المصالح المعنية بالبنك.

✓ **مصلحة الودائع ووسائل الدفع:** تنقسم إلى الصندوق والشباك، تقوم بالمهام التالية:

- العمل على تحقيق الأهداف المسطرة.
- جلب أكبر قدر ممكن من الودائع.
- فتح أكبر قدر من الحسابات الجديدة للعملاء.
- توفير الخدمات المصرفية التقليدية والالكترونية.
- التسيير المحكم للسيولة من خلال التسيير السليم للصندوق (حجم النقدية المتداول).
- التنسيق بين مصلحة الصندوق والشباك.
- القيام بالمراقبة الأولية على عمليات الصندوق وعمليات الشباك.
- المساهمة في معالجة العمليات البنكية التقنية المحاسبية والإدارية.

✓ **أمين الصندوق:** من مهامه ضمان الحد الأدنى من السيولة التي تغطي الطلب اليومي، التخلص من السيولة الزائدة عن الحد الأقصى المؤمن وذلك من خلال صبها في الحساب الخاص بالوكالة في بنك الجزائر بالإضافة إلى التنسيق المستمر مع الشباك.

✓ **الشباك وعمليات الادخار:** من مهامه:

- مراجعة طلبات فتح الحسابات البنكية المختلفة والتأكد من الوثائق المكونة للملف.
- التنسيق مع مركزية الدفع فيما يخص حسابات الشيكات والحسابات الجارية.
- حفظ الاتفاقيات الخاصة بالعملاء وكذلك بطاقات الإمضاء.
- الإجابة على اهتمام طلبات العملاء من وسائل الدفع مثل: الشيك، الدفتر، البطاقات الالكترونية.
- ضمان التسيير اليومي لحسابات الادخار.
- حساب الفوائد على الودائع.
- تغيير وتجديد الدفاتر والبطاقات التالفة والمنتهية الصلاحية.
- تحويل الحسابات بين مختلف وكالات البنك.
- الاستجابة إلى طلبات غلق الحسابات.

✓ **مصلحة القرض والائتمان:** من مهامها الأساسية استقبال طلبات الائتمان بمختلف أنواعه ودراسته والعمل بجد لبلوغ الأهداف السنوية المسطرة من المديرية المركزية للقرض والائتمان بالبنك.

✓ **مصلحة المحاسبة:** تهتم بمراجعة ومراقبة العمليات اليومية البنكية وحفظ الوثائق المحاسبية كما تهتم بالمعالجة الفوترية لنفقات تسيير الوكالة (أجور العمال، تسديد فواتير مختلف الخدمات والتصريحات الضريبية...).

✓ **مصلحة التحصيل والمنازعات:** من مهامها متابعة التحصيل الشهري أو من خلال فترات الأقساط القروض، تقوم بتطبيق إجراءات المتابعة عند تعثر سداد القروض من العملاء باتخاذ الأساليب القانونية

كاللجوء إلى حجز وتعطيل كل حسابات العميل لدى البنوك والمؤسسات المالية إلى غاية سداد الدين المستحق حتى يتم رفع اليد عن ذلك أو حجز الضمان كحل نهائي وفسخ العقد.

الشكل رقم 04: يوضح الهيكل التنظيمي البنك الوطني الجزائري وكالة الطارف.

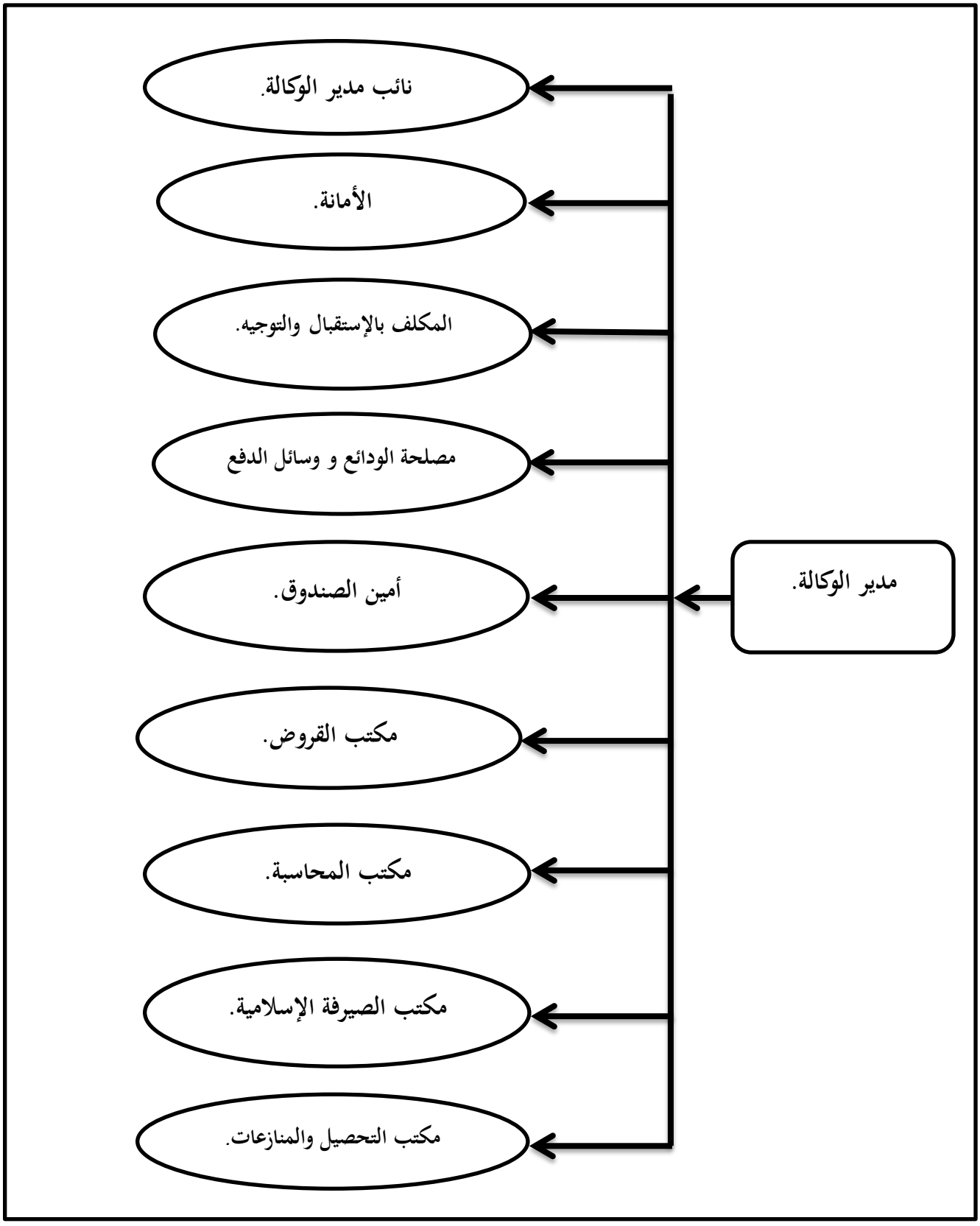

المصدر: من أرشيف الوكالة.

المطلب الثالث: وظائف البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بنفس الأعمال التجارية التي تقوم بها البنوك الأخرى، إلا أنه يسعى دائما إلى التخصص والتفوق ومن أهم وظائفه ما يلي:

1. تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات؛
2. القيام بمختلف العمليات البنكية نقدا وعن طريق الشيكات، الكمبيالات، التحويلات، إيجار الصناديق الحديدية؛
3. منح القروض بمختلف أشكالها؛
4. تمويل التجارة الخارجية؛
5. دراسة كل العمليات البنكية الخاصة بالصرف والقرض في إطار التشريع البنكي القائم؛
6. جمع الودائع من الجمهور على خلاف أنواعها :ودائع تحت الطلب، ودائع الأجل؛
7. القيام بمختلف خدمات الوساطة نسبة إلى عملية الشراء والبيع والاكتتاب بالسندات العامة؛

(الصادرة عن الدولة) والأسهم؛

8. تسليم القيم المنقولة وتحويلها أو رهنها، كما أن البنك يساهم في رأس مال عدة مؤسسات منها:
   - وحدة الأبيض المتوسط للبنوك؛
   - بنك المغرب العربي للاستثمارات والتجارة؛
   - الشركة المختلطة الجزائرية المغربية للتجارة؛
   - شركة الاستثمارات والتمويل الجزائري.

المبحث الثاني: المعالجة الاحصائية للدراسة.

يتضمن هذا المبحث منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات، ثم التطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة، وكذلك المعالجة الإحصائية للدراسة

المطلب الأول: منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات

أولا: منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم إتباع المنهج الوصفي من أجل وصف واقع صيغ التمويل الاسلامي في البنوك محل الدراسة، وإتباع المنهج التحليلي بهدف التعرف على أهمية صيغ التمويل الاسلامي بهذه البنوك، من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها.

ثانيا: مصادر جمع البيانات:

تطلبت عملية إنجاز الدراسة الميدانية توفر مجموعة من الأدوات البحثية لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

- ✓ **المصادر الثانوية:** والتي تشمل مختلف المراجع والأدبيات والدراسات السابقة من كتب، أبحاث، موسوعات، مقالات، أطروحات مذكرات، ملتقيات، مؤتمرات، تقارير... وغيرها، ذات العلاقة بموضوع واقع صيغ التمويل الاسلامي في البنوك الجزائرية، بهدف تكوين صورة واضحة عن متغيرات الدراسة ومختلف أبعادها، حتى يتم التمكن من صياغة أداة الاستبيان بشكل صحيح وشامل لمختلف أبعاد مشكلة الدراسة.
- ✓ **المصادر الأولية:** تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات في جمع المعلومات الضرورية من الميدان محل الدراسة، وذلك عن طريق استخدام الأدوات والأساليب الإحصائية:

1. الاستبيان: تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب الاستبيان باعتباره من أهم الأدوات التي تمكن من الحصول على المعلومات، وهو عبارة عن استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المكتوبة ذات الإجابات المحددة، سلمت للمبحوثين للإجابة عنها وإرجاعها. وقد تم إعداد الاستبيان بناءا على موضوع الدراسة ومتغيراته، بحيث تضمن مجموعة من الفقرات موزعة على مجموعة من المحاور لكل متغير من متغيرات الدراسة، وذلك بداية من إعداد استبيان أولي، ثم عرضه على المشرف ومجموعة من الأساتذة المحكمين للتحقق من مدى

ملائمته لمتطلبات الدراسة وتعديله بعد ذلك وتوزيعه على عينة الدراسة لجمع المعلومات اللازمة. وقد تم مراعاة أمرين أساسيين في تصميم الاستبيان هما:

- البساطة والسهولة، وذلك عبر صياغة فقرات سهلة بسيطة وغير مركبة، مع اعتماد أسلوب الأسئلة المغلقة لتسهيل مهمة المبحوثين.
- قدرة الاستبيان على تحديد دقيق لمختلف أبعادها.

ثالثا: حدود الدراسة: تحددت هذه الدراسة كما يلي:

✓ **الحدود المكانية:** عالجت الدراسة الميدانية واقع صيغ التمويل الاسلامي في البنوك الجزائرية– دراسة حالة **البنك الوطني الجزائري** – وكالة الطارف بولاية الطارف.

✓ **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من 20 فيفري إلى 30 ماي 2023.

✓ **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة الميدانية إلى أراء مجموعة من المبحوثين من الإطارات والموظفين العاملين في الوكالة محل الدراسة.

المطلب الثاني: المجتمع وعينة الدراسة:

أولا: مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هو جميع عناصر ومفردات الدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من عمال البنك الوطني الجزائري والعينة هي مؤخوذة من الوكالة بولاية الطارف.

ثانيا: عينة الدراسة:

تم الاعتماد على أسلوب العينة بدلا عن أسلوب الحصر الشامل وذلك لعدة أسباب أبرزها:

✓ صعوبة الحصول على إطار شامل لمفردات الدراسة نظرا لظروف أمنية وسرية خاصة بكل بنك.

✓ ضغوطات الوقت والجهد والإمكانات المتوافرة.

لذلك فقد تم توزيع الاستبيان على الإطارات والموظفين بالوكالة البنكية سالفة الذكر، حيث تم توزيع 30 استبانة وتم استرجاعها جميعا، وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 05: توزيع الإستبانات حسب الوكالة البنكية.

الوكالة البنكية.	عدد الاستمارات.
البنك الوطني الجزائري.	30.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: المعالجة الاحصائية للدراسة.

أولا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

من أجل المعالجة الإحصائية لنتائج الاستبيان تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *spss* النسخة 22، وذلك بعد أن تمت عملية جمع البيانات، ومن ثم فرزها وترميزها، ثم معالجتها باستخدام بعض الأساليب الإحصائية وهي:

- ✓ **الجداول والتكرارات والنسب المئوية والأشكال البيانية:** تم استخدامها من أجل تمثيل الخصائص الديمغرافية والشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- ✓ **معامل ألفا كرونباخ (*Alpha de cronbach*)**: من أجل قياس مدى ثبات الدراسة عبر قياس درجة الاتساق لفقرات الاستبيان ومتغيرات الدراسة ككل.
- ✓ **الوسط الحسابي:** لتحديد مستوى تطبيق العبارات الواردة في الاستبيان، ومؤشر لترتيب الأبعاد حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- ✓ **الانحراف المعياري:** تم استخدامه لبيان درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي.
- ✓ **اختبار *T*** : من أجل قياس الفروق ومدى الاهتمام بمتغيرات الدراسة.

بالإضافة إلى اعتماد الطالبتين على برنامج الجداول الإلكترونية (*Excel*): لعرض وتحليل البيانات المجمعة من الاستبيان.

ثانيا: أداة الدراسة:

1. **وصف الاستبيان:** بعد الاطلاع على أدبيات البحث والدراسات السابقة تم تصميم الاستبيان بما يتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وذلك لجمع البيانات من أفراد العينة المكونة من موظفي البنك، وقد تم مراعاة أن يكون الاستبيان شاملا. وقد احتوى الاستبيان على ما يلي:

- **الجزء الأول:** شمل البيانات الديمغرافية الشخصية الخاصة بالأفراد المبحوثين (الموظفين) وقد تضمن هذا الجزء 5 أسئلة تتعلق بالجنس، السن، الخبرة المهنية، المستوى الوظيفي، المستوى التعليمي.
- **الجزء الثاني:** شمل محاور الدراسة حيث:

❖ **المحور الأول: شمل الفقرات الخاصة بواقع صيغ التمويل الاسلامي بالبنك محل الدراسة.**

- صيغ التمويل الإسلامية أكثر طلباً من صيغ التمويل التقليدية.
- تعد صيغ التمويل التقليدية عنصرا محفزا لجذب العملاء.
- تؤثر الفائدة سلباً على طلبات الزبائن للصيغ التمويل التقليدية في البنك.
- تواجد تحسينات وتعديلات مستمرة على صيغ التمويل في البنك.
- درجة المخاطرة في صيغ التمويل الإسلامية أقل من درجة المخاطرة في صيغ التمويل التقليدية.
- إن الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامية يحسن من الأنشطة التمويلية للبنك.
- هناك طلبات واستفسارات عديدة من الزبائن على صيغ التمويل إسلامية.
- أصبح من اللازم على البنك التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية.
- تعد المشاركة والمرابحة والمضاربة من أهم النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.

❖ **المحور الثاني: شمل فقرات مدى تعرف العاملين بالبنك على صيغ التمويل الإسلامي وأنشطة التمويل الاسلامية.**

- تتلاءم المنتجات المالية الإسلامية مع الثقافة المالية الجزائرية.
- تتنوع المنتجات المالية الإسلامية بين صيغ تمويل موجهة للاستغلال وأخرى موجهة للاستثمار.
- عدم وجود معدل للفائدة في المنتجات المالية الإسلامية يحفز التعامل بها.
- تفعيل التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية يساهم في استغلال الاموال المكتنزة.
- تفتقر البنوك التجارية الجزائرية للمنتجات المالية الإسلامية.

- لدى العاملين بالبنك المعرفة المطلوبة للإجابة على استفسارات الزبائن حول الصيرفة إسلامية.
- تحقق المنتجات المالية الإسلامية المصداقية في المعاملات.
- تعتبر المنتجات المالية الإسلامية منتجات تقوم على محاكاة منتجات وليدة للبيئة التقليدية.
- تعمل صيغ الاستثمار بالمنتجات المالية الإسلامية على تحريك الثروة أي تداولها وإعادة توزيعها.

❖ **المحور الثالث: تعامل البنك بالمنتجات المالية الاسلامية.**

- يوجد لدى البنك توجه لاستغلال المنتجات المالية الإسلامية.
- توجد لدى البنك معرفة كافية بالمنتجات المالية الإسلامية وأهميتها.
- توجد قيود مفروضة على عمليات التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية الصيرفة الإسلامية
- يوجد في البنك التعامل بالمرابحة.
- يوجد في البنك التعامل بالمشاركة.
- يوجد في البنك التعامل بالإجارة.
- يوجد في البنك التعامل بالإستصناع.
- يوجد في البنك التعامل بالقرض الحسن.
- يوجد في البنك التعامل بالتمويل بالسلم.
- يوجد في البنك التعامل بالمضاربة.
- يوجد في البنك التعامل بالمزارعة .
- يوجد في البنك التعامل بالبيع الآجل.

كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي "*likerte scale*" لقياس استجابة المبحوثين لفقرات الإستبيان، إذ يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعا في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، حيث يطلب من المبحوث أن يحدد درجة موافقته من عدمها على خيارات محددة، وهذا المقياس مكون من خمسة خيارات متدرجة، حيث يختار المبحوث واحدا منها على النحو الموضح في الجدول أدناه:

- جدول رقم 06: درجات مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالب

فيما يخص الحدود المعتمد عليها في التعليق على الوسط الحسابي للمتغيرات فقد تم تحديد ثلاث مستويات هي: المنخفض، المتوسط، والمرتفع.

2. **قياس ثبات وصدق الاستبيان:** يقصد بثبات الاستبيان أنه يعطي نفس النتائج في حالة تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وهذا ما يعني أن تكون النتائج التي يعطيها الاستبيان متقاربة إذا تم تكراره على عينة الدراسة.

ولغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة والاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Alpha cronbach) لمعرفة مدى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات النموذج.

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة درجة ثبات الاستمارة، والجدول التالي يبين لنا النتائج.

الجدول رقم 06: معامل الثبات ألفا كرونباخ

عدد العبارات	*معامل الثبات ألفا كرونباخ*
30	*0.961*

وضح نتائج الجدول معاملات الثبات، حيث نلاحظ أنها حققت نتائج ممتازة في كل المحاور، وبلغت قيمة اختبار ألفا كرونباخ 0,961 وهي تدل على ثبات ممتاز لنتائج الدراسة بما أن هذه القيمة أعلى من القيمة التي تقبل عندها درجة الاعتمادية البالغة 0.6%، لذلك يمكن اعتبار أنها مقبولة مما يجعلها يمكن الاعتماد عليها في مجال الدراسة الحالية.

- **قياس صدق الاستبيان:** يتم قياس مدى صدق الاستبيان عن طريق جذر معامل الثبات ألفا كرونباخ الكلي، حيث بلغ 0,961 وهو معامل عالي يبين صدق الأداة وصلاحيتها للدراسة.

3. **اختبار التوزيع الطبيعي:** إن متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي نظرا لأنها تتبع نظرية النهاية المركزية التي تؤكد أنه كلما زاد حجم العينة n، فإن التوزيع المتوسط لهذه المتغيرات يقترب من التوزيع الطبيعي القياسي. يتم استخدام اختبار كولمجروف- سميرنوف لإثبات ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وتفضي قاعدة القرار بقبول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة sig أكبر من 5%.

الجدول رقم 07: اختبار التوزيع الطبيعي (K-S).

محاور الدراسة	مستوى المعنوية *Sig*
صيغ التمويل بالبنوك التجارية	*0.200*
مدى تعرف العاملين على المنتجات المالية وأنشطة التمويل الإسلامي	*0.200*
تعامل البنك بصيغ التمويل الإسلامي	*0.200*

من خلال الجدول السابق تشير النتائج إلى أن مستوى المعنوية sig لكل من المتغيرات الثلاثة أكبر من قيمة الدلالة 0.05، وبالتالي فإن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، مما يمكن من استخدام الاختبارات المعلمية التي تعتمد على اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

تشكل مرحلة عرض البيانات الميدانية وتحليلها وتفسيرها آخر مرحلة في البحث السوسيولوجي، وهذا بعد جمع البيانات والمعطيات وهذه المرحلة مهمة، وهذا راجع إلى ما تتطلبه من بصمات خاصة بالباحث حيث تبرز فيها قدرته المعرفية وخبراته في تفريغ ومناقشة وتحليل البيانات التي جمعت من الميدان الدراسي.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية.

الجدول رقم 08: التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة:

المتغير	*البيان*	*التكرار*	*النسبة المئوية %*
الجنس	ذكر	*18*	*60*
	أنثى	*12*	*40*
السن	*20- 30* سنة	*06*	*20*
	30- 40 سنة	*07*	*23.3*
	من *40* إلى *50* سنة	*12*	*40*
	50 سنة فأكثر	*05*	*16.7*
الخبرة	أقل من *05* سنوات	*07*	*23.3*

	5- 10 سنوات	06	20
	11- 15 سنة	07	23.3
	أكثر من 15 سنة	10	33.3
المستوى الوظيفي	إطار	12	40
	عون	17	56.7
	مدير	01	3.3
المستوى التعليمي	متوسط	03	10
	ثانوي	09	30
	مستوى أعلى	18	60

يوضح الجدول السابق التكرارات والنسب المئوية للبيانات الديمغرافية لعينة الدراسة حيث تبين ما يلي:

- **الجنس:** يوضح الجدول أن ما نسبته 40% من أفراد العينة تمثل فئة الإناث، بينما النسبة الأكبر فهي للذكور ب 60%، وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم05: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

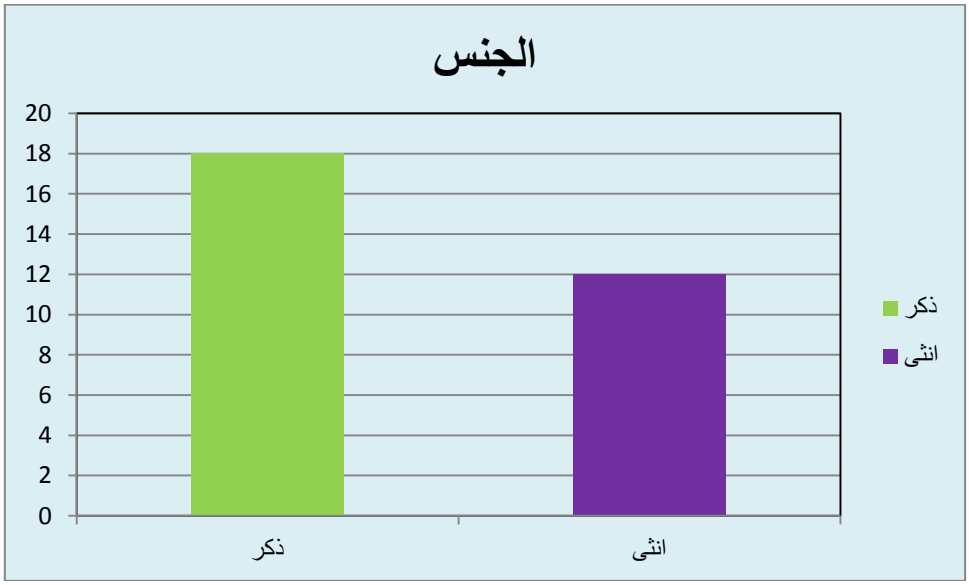

- **العمر:** يتضح من خلال الجدول أن الفئة الأكبر من عينة الدراسة هي فئة ما بين 40 و50 سنة بنسبة 40% ، تليها فئة ما بين 30 و40 سنة بنسبة، ثم فئة أقل من 20إلى 30 سنة، وأخيرا فئة 50 سنة فأكثر.

والشكل الموالي يوضح النتائج سابقة الذكر.

الشكل رقم 06: توزيع عينة الدراسة حسب السن:

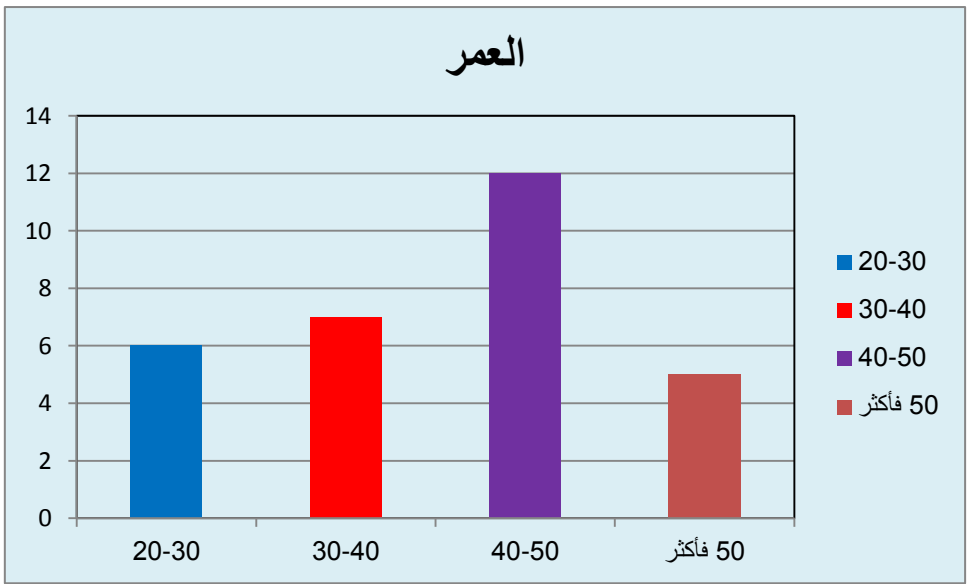

- **المستوى التعليمي:** نلاحظ أن ما نسبته 60% من عينة الدراسة تمتلك مستوى دراسات أعلى من المتوسط والثانوي، وهو الأمر المنطقي إذ أن البنك يعتمد في توظيفاته على أصحاب الشهادات العليا، تليها الفئة التي تمتلك مستوى ثانوي بنسبة 30 % ثم بنسبة 10% أصحاب مستوى دراسات عليا وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 07: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

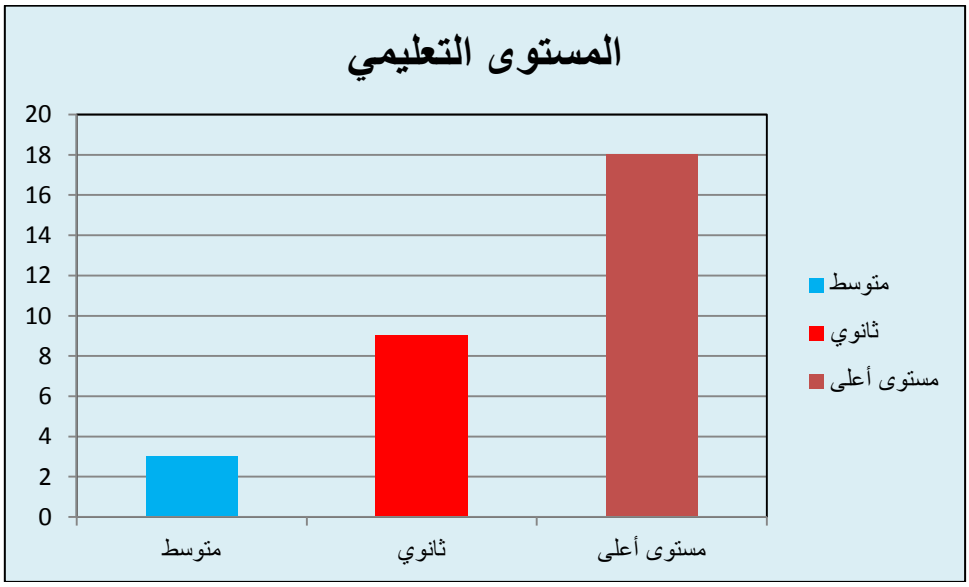

- **الخبرة المهنية:** حسب إحصائيات الجدول السابق، فإن نسبة 33% من أفراد العينة أي تمتلك خبرة مهنية تقدر ب أكثر من 15 سنة تمثل 10 أفراد، وهناك نسبة 23.3% من الأفراد تمتلك خبرة أقل من 5 سنوات، ونفس النسبة لمن يمتلكون 11 إلى 15 سنة، وأخيرا 20% تمتلك من 5 إلى 10 سنوات. وذلك كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 08: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

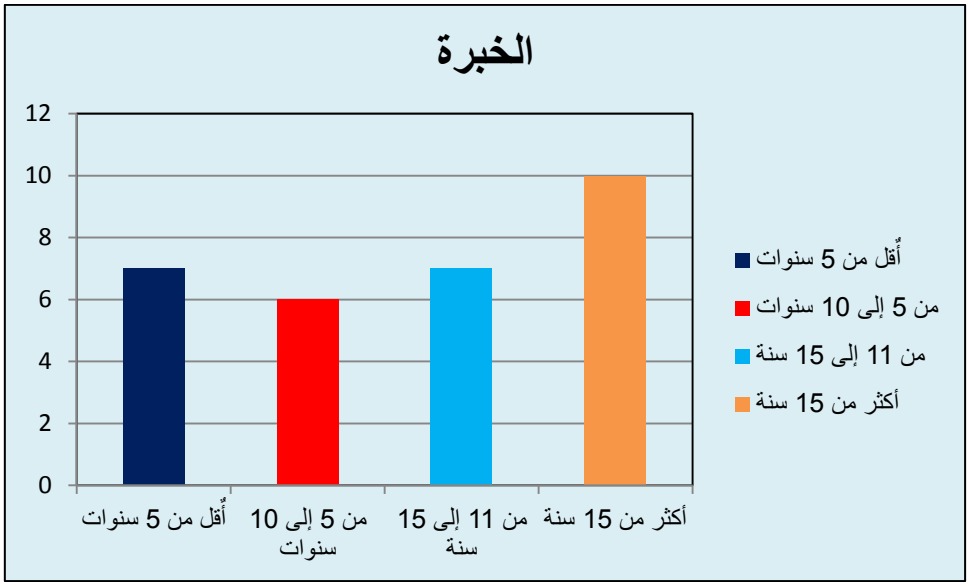

- **الوظيفة:** تتمثل عينة الدراسة **البنك الوطني الجزائري** في مدير البنك، و17 عون يمثلون نسبة 56.7%، و12 إطارا بنسبة 40 من عينة البنك.

الشكل رقم 09: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

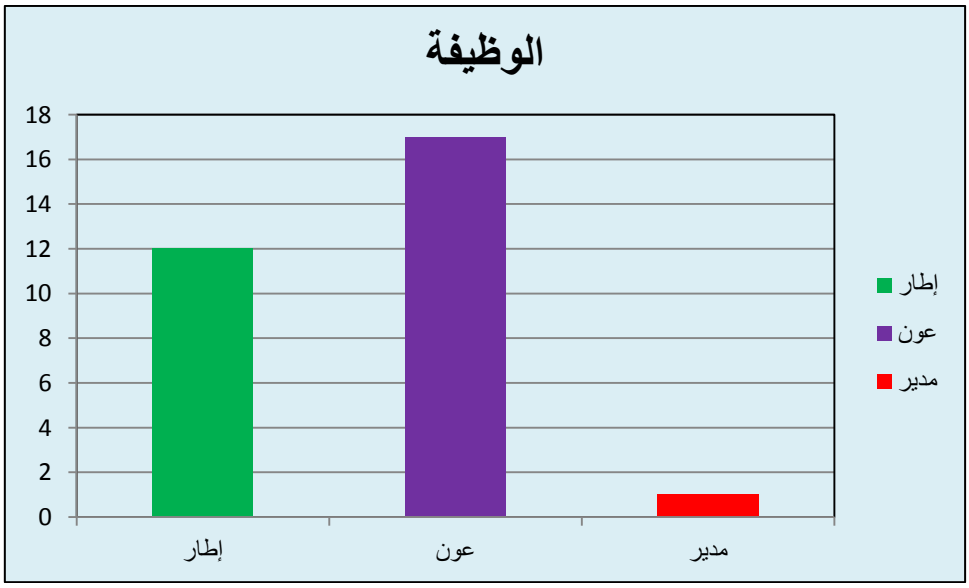

المطلب الثاني: محاور الدراسة.

- **وصف فقرات المحور الأول: صيغ التمويل بالبنوك الجزائرية**

الجدول رقم 09: وصف المحور الأول للدراسة حسب إجابات عينة الدراسة.

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
- صيغ التمويل الإسلامية أكثر طلباً من صيغ التمويل التقليدية.	4.56	0.62	03	مرتفع
- تعد صيغ التمويل التقليدية عنصرا محفزا لجذب العملاء.	4.32	0.40	09	مرتفع
- تؤثر الفائدة سلباً على طلبات الزبائن للصيغ التمويل التقليدية في البنك.	4.53	0.88	04	مرتفع
- تواجد تحسينات وتعديلات مستمرة على صيغ التمويل في البنك.	4.58	0.40	02	مرتفع
- درجة المخاطرة في صيغ التمويل الإسلامية أقل من درجة المخاطرة في صيغ التمويل التقليدية.	4.45	0.50	06	مرتفع
- إن الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامية يحسن من الأنشطة التمويلية للبنك.	4.45	0.88	07	مرتفع
- هناك طلبات واستفسارات عديدة من الزبائن على صيغ التمويل إسلامية.	4.51	0.78	05	مرتفع
- أصبح من اللازم على البنك التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية.	4.40	0.49	08	مرتفع
- تعد المشاركة والمرابحة والمضاربة من أهم النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.	4.60	0.65	01	مرتفع

بناءا على نتائج الجدول يتضح ما يلي:

معظم إجابات أفراد عينة البنك الوطني الجزائري تشير إلى الموافقة حول وجود اهتمام بصيغ التمويل

وقد بلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي 4.60 للفقرة التاسعة المتعلقة باعتبار المشاركة والمرابحة والمضاربة من أهم النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية، وبقيمة الانحراف المعياري 0.65 والتي تعكس ثبات أراء عينة الدراسة وعدم تشتتها، وهذا يعني أن البنك يهتم بهذه الصيغ اهتماما كبيرا، كما أن درجة العبارة جاءت في المجال المرتفع.

بعد ذلك جاءت العبارات 4، 1، 3، 7 بقيم وسط حسابي متراوح بين 4.58 و4.45 وهيم قيم معتبرة و تقع ضمن المجال المرتفع للوسط الحسابي.

احتلت العبارتان الخامسة والسادسة المرتبتين السادسة والسابعة على التوالي، والملاحظ أنهما لديهما نفس قيمة الوسط الحسابي، مما أدى إلى أخذ الانحراف المعياري كعامل مرجح للترتيب بين الفقرتين، فجاء الفقرة الخامسة في الترتيب قبل السادسة نظرا لصغر قيمة انحرافها المعياري.

أما المرتبة الأخيرة فاحتلتها الفقرة الثانية، ورغم هذه المرتبة، إلا أنها تشهد اهتمام كبير بها تعكسه قيمة الوسط الحسابي المتواجدة ضمن المجال المرتفع والذي بلغ 4.32، أما قيمة الانحراف المعياري فبلغت 0.40، وهي قيم تعكس تركز الإجابات وعدم تشتتها حول هذه الفقرة التي تقول بأن صيغ التمويل التقليدية عنصرا محفزا لجذب العملاء.

- **وصف فقرات المحور الثاني: مدى تعرف العاملين بالبنك على المنتجات المالية وأنشطة التمويل الإسلامي**

الجدول رقم 10: وصف المحور الثاني للدراسة حسب إجابات عينة الدراسة.

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
- تتلاءم المنتجات المالية الإسلامية مع الثقافة المالية الجزائرية.	4.53	0.68	02	مرتفع
- تتنوع المنتجات المالية الإسلامية بين صيغ تمويل موجهة للاستغلال وأخرى موجهة للاستثمار.	4.02	0.74	08	مرتفع
- عدم وجود معدل للفائدة في المنتجات المالية الإسلامية يحفز التعامل بها.	3.94	0.87	09	مرتفع

- تفعيل التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية يساهم في استغلال الاموال المكتنزة.	4.05	0.83	07	مرتفع
- تفتقر البنوك التجارية الجزائرية للمنتجات المالية الإسلامية.	4.22	0.94	06	مرتفع
- لدى العاملين بالبنك المعرفة المطلوبة للإجابة على استفسارات الزبائن حول الصيرفة إسلامية.	4.28	0.89	05	مرتفع
- تحقق المنتجات المالية الإسلامية المصداقية في المعاملات.	4.65	0.63	01	مرتفع
- تعتبر المنتجات المالية الإسلامية منتجات تقوم على محاكاة منتجات وليدة للبيئة التقليدية.	4.34	0.87	04	مرتفع
- تعمل صيغ الاستثمار بالمنتجات المالية الإسلامية على تحريك الثروة أي تداولها وإعادة توزيعها.	4.37	0.64	03	مرتفع

يبين الجدول السابق قيم المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثاني المتمثل في مدى تعرف العاملين بالبنك على المنتجات المالية وأنشطة التمويل الإسلامي، وهي تمثل درجات الاهتمام بهذا المحور في المؤسسة محل الدراسة حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة السابعة التي تدور حول تحقيق المنتجات الإسلامية المصداقية في المعاملات بوسط حسابي بلغ 4.65، ثم تليها الفقرة الأولى التي تتعلق بتلاؤم المنتجات الإسلامية مع الثقافة المالية الجزائرية بقيمة 4.37، وهي قيم معتبرة تؤكد درجة الاهتمام بهذه الفقرات.

بعد ذلك جاءت الفقرات 9، 8، 6، 5، 4، و2على التوالي، ورغم هذا التفاوت في الترتيب إلا أن قيم الوسط الحسابي جاءت في الدرجة المرتفعة لتثبت أهمية هذه الفقرات بالنسبة لعينة البنك.

في المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة الثالثة المتعلقة بعدم وجود معدل فائدة في المنتجات المالية الإسلامية يحفز التعامل بها، ورغم ترتيبها الأخير إلا أن قيمة وسطها الحسابي مرتفع مما يؤكد درجة كبيرة من الاهتمام بها بصرف النظر عن الترتيب.

في حين قيم الانحراف المعياري لفقرات هذا المحور كانت أقل من 1 وبذلك تعكس عدم تشتت إجابات العينة.

- **صف فقرات المحور الثالث: تعامل البنك بصيغ التمويل الإسلامي:**

الجدول رقم11: وصف المحور الثالث للدراسة حسب إجابات عينة الدراسة.

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
– يوجد لدى البنك توجه لاستغلال المنتجات المالية الإسلامية.	4.12	1.10	10	مرتفع
– توجد لدى البنك معرفة كافية بالمنتجات المالية الإسلامية وأهميتها.	4.53	0.68	02	مرتفع
– توجد قيود مفروضة على عمليات التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية الصيرفة الإسلامية	4.45	0.50	05	مرتفع
– يوجد في البنك التعامل بالمرابحة.	4.66	0.66	01	مرتفع
– يوجد في البنك التعامل بالمشاركة.	4.50	0.68	03	مرتفع
– يوجد في البنك التعامل بالإجارة	4.28	0.68	06	مرتفع
– يوجد في البنك التعامل بالإستصناع	4.19	0.87	08	مرتفع
– يوجد في البنك التعامل بالقرض الحسن.	4.21	0.64	07	مرتفع
– يوجد في البنك التعامل بالتمويل بالسلم.	4.13	0.86	11	مرتفع
– يوجد في البنك التعامل بالمضاربة.	4.48	0.53	04	مرتفع
– يوجد في البنك التعامل بالمزارعة .	4.16	1.01	09	مرتفع

يبين الجدول السابق قيم المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثاني المتمثل في إمكانية تعامل البنك بصيغ التمويل الإسلامي ، وهي تمثل درجات الاهتمام بهذا المحور في المؤسسة محل الدراسة حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة الرابعة التي تتعلق بوجود التعامل بالمرابحة في البنك بوسط حسابي بلغ 4.66، ثم تليها الفقرة الثانية التي بوجود معرفة كافية لدى البنك بصيغ التمويل الإسلامي وأهميتها بقيمة 4.53، وهي قيم معتبرة تؤكد درجة الاهتمام بهذه الفقرات.

بعد ذلك جاءت الفقرات 5، 10، 3، 6، 8، و7 على التوالي، ورغم هذا التفاوت في الترتيب إلا أن قيم الوسط الحسابي جاءت في الدرجة المرتفعة لتثبت أهمية هذه الفقرات بالنسبة لعينة البنك.

في المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة الاولى المتعلقة بوجود توجه لاستغلال صيغ التمويل الإسلامي ، ورغم ترتيبها الأخير إلا أن قيمة وسطها الحسابي مرتفع مما يؤكد درجة كبيرة من الاهتمام بها بصرف النظر عن الترتيب، وكذلك جاءت قيمة الانحراف المعياري كبيرة أكبر من 1 مما يدل على تشتت الإجابات حول هذه الفقرة وعدم تركزها.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

أولا: اختبار الفرضية الأولى: المتعلقة بمدى اهتمام **البنك الوطني الجزائري** بصيغ التمويل بالبنوك الجزائرية

- **الفرضية العدمية** H_0: لا يهتم **البنك الوطني الجزائري** بصيغ التمويل بالبنوك الجزائرية.
- **الفرضية البديلة** H_1: يهتم **البنك الوطني الجزائري** بصيغ التمويل بالبنوك الجزائرية.
- عند مستوى معنوية 0,05: من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبارT

الجدول 12: اختبار One Sample T. Test للفرضية الأولى.

المتوسط المرجح=3								
المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية ddI	مستوى المعنوية Sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة 95%	
							القيمة الدنيا	القيمة القصوى
المحور الأول صيغ التمويل بالبنوك الجزائرية	3,11	0,610	1,42	29	0,000	4,033	3,803	4,263

تبين مخرجات الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لمحور صيغ التمويل بالبنوك الجزائرية قد بلغ 3,11وبانحراف قدره 0,610، وحيث أن قيمةt المحسوبة قد بلغت 1,42، وهي أكبر من قيمتها الجدولية، هذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وما يؤكد هذه النتيجة أن مستوى الدلالة المحسوبة 0,000كان أقل من 0,05 أي أقل من المستوى المعتمد فتوجد دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات والمتوسط

المرجح، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ومنه **البنك الوطني الجزائري يهتم بصيغ التمويل بالبنوك الجزائرية.**

ثانيا: الفرضية الثانية: اختبار الفرضية المتعلقة بمدى اهتمام **البنك الوطني الجزائري** بتعرف العاملين بالبنك على المنتجات المالية وأنشطة التمويل الإسلامي

- **الفرضية العدمية** H_0: لا يهتم **البنك الوطني الجزائري** بتعرف العاملين بالبنك على المنتجات المالية وأنشطة التمويل الإسلامي.
- **الفرضية البديلة** H_1: يهتم **البنك الوطني الجزائري** بتعرف العاملين بالبنك على المنتجات المالية وأنشطة التمويل الإسلامي.
- عند مستوى معنوية 0,05 من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبارT.

جدول رقم 13:اختبارOne Sample T. Test للفرضية الثانية

المتوسط المرجح=3								
المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية ddI	مستوى المعنوية Sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة 95%	
							القيمة الدنيا	القيمة القصوى
المحور الثاني: تعرف العاملين بالبنك على المنتجات المالية وأنشطة التمويل الإسلامي	3,40	0,765	4,048	119	0,000	3,258	3,040	3,476

تبين مخرجات الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لمحور تعرف العاملين بالبنك على المنتجات المالية وأنشطة التمويل الإسلامي قد بلغ 3,40وبانحراف قدره 0,765، وحيث أن قيمة t المحسوبة قد بلغت 4,048، وهي أكبر من قيمتها الجدولية، هذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وما يؤكد هذه النتيجة أن مستوى الدلالة المحسوبة 0,000كان أقل من 0,05 أي أقل من المستوى المعتمد فتوجد دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات والمتوسط المرجح، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ومنه فإن **البنك الوطني الجزائري يهتم بتعرف العاملين بالبنك على المنتجات المالية وأنشطة التمويل الإسلامي**

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة: اختبار الفرضية المتعلقة بمدى اهتمام مسؤولي البنك بالتعامل بصيغ التمويل الاسلامي.

- **الفرضية العدمية**H_0: لا يهتم **البنك الوطني الجزائري** بالتعامل بصيغ التمويل الاسلامي.
- **الفرضية البديلة**H_1: يهتم **البنك الوطني الجزائري** بالتعامل بصيغ التمويل الاسلامي.
- عند مستوى معنوية 0,05 من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبارT.

جدول رقم14: اختبارOne Sample T. Testللفرضية الثالثة.

المتوسط المرجح=3								
المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية ddI	مستوى المعنوية Sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة 95%	
							القيمة الدنيا	القيمة القصوى
المحور الثالث: إمكانية التعامل بالمنتجات الإسلامية	2,75	0,83	-2,27	29	0,000	3,500	3,123	3,876

تبين مخرجات الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لبعد إمكانية التعامل قد بلغ 2,75وبانحراف قدره 0,83، وحيث أن قيمة t المحسوبة قد بلغت 2,27-، وهي أكبر من قيمتها الجدولية، هذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وما يؤكد هذه النتيجة أن مستوى الدلالة المحسوبة 0,000كان أقل من 0,05 أي أقل من المستوى المعتمد فتوجد دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات والمتوسط

المرجح، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ومنه فإن **البنك الوطني الجزائري يهتم بإمكانية التعامل بصيغ التمويل الاسلامي**.

خلاصة الفصل الثالث:

استعرضنا في هذا الفصل مجموعة من المعطيات المتعلقة بواقع صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر حيث عرضنا تحليلا للنتائج التي توصلنا إليها في الدراسة بعد تطبيق الاستبيان، وبعد معالجة البيانات التي تحصلنا عليها من أفراد العينة بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS واختبار الفرضيات المطروحة أظهرت النتائج أن هناك بعض البنوك التي تتعامل ببعض صيغ التمويل الإسلامي تحت ما يسمى بالصيرفة الإسلامية إلا أنها مازالت تحتاج إلى التطوير والتعميم على باقي البنوك والوكالات، حيث تتزايد المطالب بضرورة توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار والقروض وتمويل المشاريع، لكن ثمة عوائق إدارية تعترض إيجادها فعلياً في السوق البنكية الجزائرية.

الخاتمة:

يعتبر تطوير صيغ التمويل الاسلامي في الجزائر بتهيئة المناخ الملائم لعملها ضرورة حتمية يجب مراعاتها لأن الصيرفة الإسلامية شهدت تطوراً وانتشاراً واسعاً، حيث يلاحظ أن هناك اهتماماً عالمياً بهذه الصناعة، مما يوحي أن مستقبل صيغ التمويل الاسلامي في الجزائر أيضا له شأن كبير، ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع التمويل الاسلامي، ومن خلال قيامنا بهذه الدراسة وبعد اختبار الفرضيات تم التوصل الى النتائج التالية:

إختبار الفرضيات:

مما سبق وبناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي spss والنتائج المحصلة منه وبالأدوات الإحصائية المستعملة نستخلص النتائج التالية:

- **من اختبارنا للفرضية الأولى والتي مفادها:** يوجد إقبال وطلبات من طرف العملاء على صيغ التمويل الاسلامي بالبنوك التجاري توصلنا إلى صحة هذه الفرضية نظرا لوجود إقبال كبير واستفسارات متعددة من طرف العملاء على صيغ التمويل الاسلامي في البنوك التجارية، وهذا راجع إلى رغبتهم في التعامل بهذه الصيغ لما تقدمه من مزايا وعروض.
- **من اختبارنا للفرضية الثانية والتي مفادها:** يوجد وعي لدى مسؤولي البنوك التجارية للاستفادة من صيغ التمويل الاسلامي توصلنا الى صحة هذه الفرضية فمن خلال اجابات افراد العينة تبين وجود وعي لدى مسؤولي البنوك التجارية للاستفادة من صيغ التمويل الاسلامي رغم نقص في تكوين العاملين لديها في مجال الصيرفة الإسلامية.
- **من اختبارنا للفرضية الثالثة والتي مفادها:** تتعامل البنوك التجارية بصيغ التمويل الاسلامي توصلنا الى صحة هذه الفرضية نظرا لكون بعض البنوك التجارية في الجزائر تقوم بالتعامل بصيغ التمويل الاسلامي في بعض البنوك التجارية إلا أنها مازالت تحتاج إلى تطوير وتعميم لوجود إقبال كبير واستفسارات متعددة من طرف العملاء على صيغ التمويل الاسلامي في البنوك التجارية، وهذا راجع إلى رغبتهم في التعامل بهذه الصيغ لما تقدمه من مزايا وعروض.

الإقتراحات: من خلال النتائج التي تم التوصل إليها ارتأينا إلى تقديم الاقتراحات التالية:

- تفعيل البحث في التراث الفقهي عن المنتجات المالية (صيغ التمويل الاسلامي) الأصيلة التي تعكس ضوابط المعاملات المالية الإسلامية.
- وضع فتوى شرعية موحدة لكل منتج مالي لتضمن من خلاله تحقيق المصداقية الشرعية للمنتج.
- ضرورة تكوين الموارد البشرية العاملة بالمصارف التجارية في الجانب الشرعي ليحسن ذلك من كفاءتهم في أساليب المعاملات المالية الإسلامية.

آفاق الدراسة:

لاشك أن هناك العديد من الجوانب التي لم تستوفها الدراسة، وهي جوانب ينبغي الاهتمام بها في مجال واقع صيغ التمويل الاسلامي في البنوك، والتي نرى أنها تشكل مواضيع بحث مستقبلية نذكر منها مايلي:

- دراسة مقارنة بين المنتجات المالية الإسلامية والمنتجات التقليدية.
- استراتيجيات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- إمكانية تحول البنوك التجارية إلى بنوك إسلامية دراسة حالة الجزائر.
- التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية والحلول المقترحة.

قائمة المراجع:

- القرآن: سورة البقرة، الآية 275.
- أحمد بن عبد الرحمان الجنديل، إيهاب حسين أبو دية: "الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي"، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- أحمد سالم ملحم: "بيع المرابحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005.
-
- اسيا سعدان، صليحة حماري: "تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، المؤتمر الدولي العالمي حول: الآزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان– الأردن، ديسمبر 2010، من الموقع: http://iefpedia.com يوم 2023/03/03، على الساعة 19:37.
- أينال فوزي: "الصيرفة الإسلامية و إمكانات إدماجها في النظام البنكي الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2015.
- الهام جهاد صالح: "بيع السلم كأداة تحويل في المصارف الإسلامية"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2014.
- بشير محمد عثمان: "المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي"، ط1، دار النفائس، الأردن، 1996.
- بنو جعفر عائشة: "الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية، المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت، العدد1، المجلد 07، مخبر التنمية المحلية والمستدامة ولمقاولتيه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي علي كافي تندوف، الجزائر، مارس2020.

- جلال جويدة القصاص: "اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية (بتكوين) من منظور إسلامي"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية– مصر، 2019.
- حسام الدين عفانة: "مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية"، مؤتمر المصارف الإسلامية في فلسطين: واقع وتحديات، مركز القدس للدراسات والإعلام الإسلامي، فلسطين، 14 جوان 2010.
- حسن الحاج: "أدوات المصرف الإسلامي"، مجلة جسر التنمية، المجلد الرابع، العدد الثامن والأربعون، كانون الأول 2005 ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- حسين بلعجوز: "مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009.
- حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف: "تمويل المشروعات المخبرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2015.
- حمزة الحاج شوادر: "علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية"، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
- خولي رابح، حساني رقية: "أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.
- رمضاني السبتي: "الاستثمار والتجارة الخارجية في البنوك الاسلامية"، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في القانون الخاص، فرع قانون التجارة الدولية، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2017/2016.
- رقية عبد الحميد شرون: "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2018.
- زهير بن دعاس، عويس أمين: "صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي"، جامعة المسيلة، العدد 4، 2018.

- سالم علي سالم مسران البريكي: "أثر صيغ التمويل الاسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- سامر رافع زكانه: "أساليب خلط مال المضاربة في المصارف الإسلامية"، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- سليمان ناصر: "تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية "، جمعية التراث، الجزائر، الطبعة الأولى،2002.
- سميرة حليتم: "آفاق فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية"، مذكرة مقدمة فمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.
- سوسن زريق، سارة علالي: "واقع الصريفة الإسلامية في الجزائر – دراسة ميدانية– " ، جملة اقتصاد المال والأعمال، العدد01، المجلد04، جامعة حمة لخضر بالواد، الجزائر، جوان 2019.
- شوقي أحمد دنيا: "مدخل حديث الى علم الاقتصاد"، دار الكتاب الحديث، مصر، 2006.
- عادل عبد الفضيل: "الربح و الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2007.
- عائشة الشرقاوي المالقي: "البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.
- عايد فضل الشعراوي: "المصارف الإسلامية"، دراسة علمية فقهية للممارسات العملية، الدار الجامعية، بيروت، ط8، 2008.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: "الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية البنك الإسلامي للتنمية" ، جدة، المغرب، الطبعة 01 ، 2004.
- عبد الحميد عبد المطلب: "اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، الدار الجامعية"، الإسكندرية– مصر، الطبعة الأولى، 2014.

- عبد الحليم عمار غربي: "مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية"، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، سوريا، 2013.
- عبد الحميد محمود البعلي: "مرتكزات استراتيجية المعاملات المالية الإسلامية"، دار الراوي، الدمام، السعودية، ط1، 2000.
- عبد اللطيف طيبي: "التطبيقات المتمايزة لتقنيات التدويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منضور العائد والمخاطرة"، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، 2008–2009.
- عبد المطلب عبد الرزاق حمدان: "المضاربة كما تجريها الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة"، دار المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية– مصر، 2005.
- عصام عمر أحمد مندور: "البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي، نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية)"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013.
- علاء مصطفى عبد المقصود أبو عبيلة: "التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية– مصر،2017.
- عمار درويش: "الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي"، مجلة الدراسات الإسلامية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، العدد 12،2020.
- عوف محمد الكفراوي: "البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي"، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية– مصر، 2001.
- غربي عبد الحليم: "تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية و أفاقها المستقبلية"، الندوة العلمية حول الخدمات المالية و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية 18–20 افريل 2010، جامعة عباس فرحات، سطيف، الجزائر.
- غريب جمال: "البنوك والأعمال المصرفية"، دار الاتحاد العربي للطباعة و النشر و التوزيع، بدون طبعة، 1972.

- فادي محمد الرفاعي: "المصارف الإسلامية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2004.
- فتيحة عبد الرحمن العاني: "التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014.
- فليح حسن خلف: " البنوك الإسلامية"، دار جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006.
- قدي عبد المجيد، عصام بوزيد: "التمويل الإسلامي في الاقتصاد المفهوم والمبادئ "، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، 5-6 ماي2009.
- قيصر عبد الكريم الهيني: "أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية"، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، 2002.
- محمد عبد الله شاهين: "التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية"، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، الطبعة الأولى، 2017.
- محمد محمود المكاوي: "البنوك الإسلامية، النظرية، التطبيق، التطوير"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2012.
- محمد محمود العجلوني: "البنوك الاسلامية، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، دار النشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
- مختاري مصطفى: "مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2009/2008.
- موسى مبارك خالد: "صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، 2012- 2013.
- هناء محمد هلال الحنيطي، ساري سليمان محمد ملاعيم: "تسعير المرابحة في المصارف الاسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.

- وائل محمد عربيات: "المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية أساليب الاستثمار، الاستمتاع المشاركة المتناقضة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- ياسر نصر الله محمد: "أيديولوجية الاقتصاد الإسلامي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية–مصر، 2017.
- يوسف كمال محمد: "فقه الاقتصاد النقدي"، دار القلم، القاهرة–مصر، الطبعة 04 ، 2002.

ملحق رقم (01): استبيان الدراسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

استبيان

الأخ الكريم / الأخت الكريمة – العامل بالبنك:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: تعبئة استبيان لإنجاز مذكرة ماستر حول واقع صيغ التمويل الاسلامي في البنوك الجزائرية– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري.

في إطار إنجازنا لمذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي تحت عنوان واقع صيغ التمويل الاسلامي في البنوك الجزائرية نحن بصدد تطبيق استمارة استبيان للحصول على المعلومات اللازمة لإنجاز البحث، لذا يرجى من سيادتكم المحترمة التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان آملين منكم توخي الدقة والموضوعية والشفافية لما له من أثر ايجابي في إنجاح هذا البحث، وذلك بوضع علامة (X)في الخانة التي تمثل وجهة نظركم نحو كل عبارة من العبارات الواردة في الاستبيان، علما بأن المعلومات الواردة في هذ الاستبيان ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

إعداد الطالبين: تحت اشراف الاستاذ: د. عزيزي محمد الصالح.

- ادريسي أسماء.
- بوالسليو أمال.

السنة الجامعية:2023/2022.

الجزء الأول: البيانات الشخصية:

- **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
- **السن:** أقل من 30 سنة ☐ من 30 الى 39 سنة ☐ من 40 الى 49 سنة ☐ من 50 سنة فاكثر ☐.
- **الخبرة المهنية:** أقل من 5سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات ☐ من 11 الى 15سنوات ☐ اكثر من 15☐.
- **المستوى الوظيفي:** إطار ☐ عون☐ مدير ☐
- **المستوى التعليمي:** متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي☐ مستوى اعلى☐

الجزء الثاني: بيانات خاصة بالموضوع:

المحور الأول: صيغ التمويل بالبنوك التجارية بالجزائر.

العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
صيغ التمويل الإسلامية أكثر طلباً من صيغ التمويل التقليدية.					
تعد صيغ التمويل التقليدية عنصرا محفزا لجذب العملاء.					
تؤثر الفائدة سلباً على طلبات الزبائن للصيغ التمويل التقليدية في البنك.					
تواجد تحسينات وتعديلات مستمرة على صيغ التمويل في البنك.					
درجة المخاطرة في صيغ التمويل الإسلامية أقل من درجة المخاطرة في صيغ التمويل التقليدية.					
إن الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامية يحسن من الأنشطة التمويلية للبنك.					

هناك طلبات واستفسارات عديدة من الزبائن على صيغ التمويل إسلامية.					
أصبح من اللازم على البنك التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية.					
تعد المشاركة والمرابحة والمضاربة من أهم النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية					

المحور الثاني: مدى تعرف العاملين بالبنك على صيغ التمويل الإسلامي وأنشطة التمويل الاسلامية.

العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
تتلاءم المنتجات المالية الإسلامية مع الثقافة المالية الجزائرية.					
تتنوع المنتجات المالية الإسلامية بين صيغ تمويل موجهة للاستغلال وأخرى موجهة للاستثمار.					
عدم وجود معدل للفائدة في المنتجات المالية الإسلامية يحفز التعامل بها.					
تفعيل التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية يساهم في استغلال الاموال المكتنزة.					
تفتقر البنوك التجارية الجزائرية للمنتجات المالية الإسلامية.					
لدى العاملين بالبنك المعرفة المطلوبة للإجابة على استفسارات الزبائن حول الصيرفة إسلامية.					
تحقق المنتجات المالية الإسلامية					

المصداقية في المعاملات.					
تعتبر المنتجات المالية الإسلامية منتجات تقوم على محاكاة منتجات وليدة للبيئة التقليدية.					
تعمل صيغ الاستثمار بالمنتجات المالية الإسلامية على تحريك الثروة أي تداولها وإعادة توزيعها.					

المحور الثالث: تعامل البنك بالمنتجات المالية الاسلامية.

العبارة	غير موافق تمام	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
يوجد لدى البنك توجه لاستغلال المنتجات المالية الإسلامية.					
توجد لدى البنك معرفة كافية بالمنتجات المالية الإسلامية وأهميتها.					
توجد قيود مفروضة على عمليات التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية الصيرفة الإسلامية					
يوجد في البنك التعامل بالمرابحة.					
يوجد في البنك التعامل بالمشاركة.					
يوجد في البنك التعامل بالإجارة.					
يوجد في البنك التعامل بالإستصناع.					
يوجد في البنك التعامل بالقرض الحسن.					
يوجد في البنك التعامل بالتمويل بالسلم.					
يوجد في البنك التعامل بالمضاربة.					
يوجد في البنك التعامل بالمزارعة .					

يوجد في البنك التعامل بالبيع الآجل					

ملحق رقم 02: معامل الثبات ألفا كرونباخ

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100
	Exclue[a]		
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,961	30

الملحق رقم 03: تحليل البيانات الشخصية

Table de fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	18	60	60	60
	أنثى	12	40	40	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20- 30 سنة	06	20	20	20
	من 30 إلى 40 سنة	07	23.3	23.3	43.3
	من 40 إلى 50 سنة	12	40	40	83.3
	50 سنة فأكثر	05	16.7	16.7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	أقل من 5 سنوات	07	23.3	23,3	23,3
	5- 10 سنوات	06	20	20	43.3
	11- 15 سنة	07	23.3	23.3	66.6
	أكثر من 15 سنة	10	33.3	33.3	100
	Total	30	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	متوسط	03	10	10	10
	ثانوي	09	30	30	40
	مستوى أعلى	18	60	60	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	إطار	12	40	40	40
	عون	17	56.7	56.7	96.7
	مدير	01	3.3	3.3	100
	Total	30	100,0	100,0	100,0

الملحق رقم 04: التوزيع الطبيعي:

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

	M1	M2
N	30	30
Z de Kolmogorov-Smirnov	,068	,106
Signification asymptotique (bilatérale)	,200	,200

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

الملحق رقم 05: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور وفقرات الدراسة

Statistiques

		الجنس	العمر	المستوى التعليمي	الوظيفة	X1	X2
N	Valide	30	30	30	30	30	30
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		1,4333	1,5833	1,7917	2,0583	4.56	4,32
Ecart type		,49761	,97518	,56354	1,04757	,62950	,40334

Statistiques

		X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9
N	Valide	30	30	30	30	30	30	30

	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,5317	4,5850	4,4567	4,4533	4,5133	4,4067	4,6017
Ecart type		,88251	,40124	,50586	,88343	,78477	,49607	,65728

Statistiques

		Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7
N	Valide	30	30	30	30	30	30	30
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,5350	4,0200	3,9483	4,0567	4,2200	4,2833	4,6583
Ecart type		,68459	,74829	,87074	,83862	,94794	,89814	,63477

Statistiques

		Y8	Y9	Z1	Z2	Z3	Z4	Z5
N	Valide	30	30	30	30	30	30	30
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,3400	4,3750	4,1233	4,5333	4,4533	4,6667	4,5050
Ecart type		,87091	,64677	1,10343	,68543	,50477	,66607	,68176

Statistiques

		Z6	Z7	Z8ع	Z9
N	Valide	30	30	30	30

	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		4,2850	4,1966	4,2150	4,1367
Ecart type		,68120	,87439	,64124	,86586

Statistiques

		Z10	Z11
N	Valide	30	30
	Manquant	0	0
Moyenne		4,4850	4,1666
Ecart type		,53120	1,01439